صفحات من تاريخ مصر (٦٠)

محمد على باشا

عودة الذاكرة المصرية



منير غبور

أحمد عثمان

مكتبة مدبولى

صفحات من تاريخ مصر

هذة السلسة تضم :

١ - فتح العرب لمصر
٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثمانى
٣ - الجيش المصرى البرى والبحرى فى عهد محمد على
٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسى
٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
٦ - تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر
٧ - ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
٨ - ج 1 تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا
٩ - ج 2 تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا
١٠ - فتوح مصر وأخبارها
١١ - تاريخ مصر الحديث ٢/١
١٢ - كتاب قوانين الدواوين
١٣ - تاريخ مكصر من محمد على إلى العصر الحديث
١٤ - الحكم المصرى فى الشام
١٥ - تاريخ الخديو محمد باشا توفيق
١٦ - أثار الزعيم سعد زغلول
١٧ - مذكراتى " إسماعيل باشا صدقى "
١٨ - الجيش المصرى فى الحرب الروسية (حرب القرم)
١٩ - وادى النطرون و رهبانه و أديرته
٢٠ - فى صحراء العرب والأديرة الشرقية
٢١ - الرحلة الولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض
٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه , أحوال مصر فى عهده)
٢٣ - صفوة العصر فى تاريخ مشاهير رجال مصر
٢٤ - المماليك فى مصر
٢٥ - تاريخ دولة المماليك فى مصر
٢٦ - تاريخ سلاطين بنى عثمان
٢٧ - محمود فهمى النقراشى ودوره فى السياسة المصرية
٢٨ - دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ٢/١
٢٩ - مذكرات اللورد كيللرن
٣٠ - عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم
٣١ - خنقاوات الصوفية فى مصر ٢/١
٣٢ - فاروق وسقوط الملكية فى مصر
٣٣ - تحفة الناظرين فى من ولى مصر من الملوك والسلاطين
٣٤ - تاريخ عمرو بن العاص
٣٥ - القبائل العربية فى صعيد مصر
٣٦ - علاقات الفاطميين فى مصر بدول المغرب
٣٧ - عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (الجبرتى) ٥/١
٣٨ - مصر فى العصر العثمانى فى القرن ١٦
٣٩ - المواعظ والإعتبار (الخطط المقريزية) ٢/١
٤٠ - صليب باشا سامى ١٨١٩ - ١٩٥٢
٤١ - سيد مرعى شريك و شاهد على عصر اللبرالية
٤٢ - سلار .. أمير التتر المسلم
٤٣ - مالية مصر فى عهد الفراعنة
٤٤ - الموسيقى الشرقية والغناء العربى
٤٥ - الدليل فى موارد أعالى النيل
٤٦ - الموسيقى الشرقية
٤٧ - النخبة المصرية الحاكمة ١٩٥٢ - ٢٠٠٠
٤٨ - الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ٢/١
٤٩ - عصر سلاطين المماليك الجراكسة
٥٠ - تاريخ مصر الإسلامية زمن سلاطين بنى أيوب
٥١ - مشرفة بين والذرة والذروة
٥٢ - قادة الشرطة فى السياسة المصرية
٥٣ - عثمان محرم باشا
٥٤ - أتابك العسكر فى القاهرة (عصر المماليك الجراكسة)
٥٥ - السلطان برقوق مؤسس دولة المماليك الجراكسة
٥٦ - أحمد باشا الجزار
٥٧ - محمد البرادعى الذى أربك العالم
٥٨ - تاريخ البعثات المصرية إلى إوروبا
٥٩ - حضارة مصر القبطية (الذاكرة المفقودة)
٦٠ - محمد على باشا (عودة الذاكرة المصرية)

مكتبة مدبولى
MADBOULY BOOKSHOP
٦ ميدان طلعت حرب- القاهرة - ت : ٢٥٧٥٦٤٢١
6 Talat harb SQ. Tel:25756421
www.madboulybooks.com - info@madboulybooks.com



محمد علي باشا

« عودة الذاكرة المصرية »

الكتاب : (٦٠) صفحات من تاريخ مصر
محمد علي باشا
«عودة الذاكرة المصرية»
تأليف : منير غبور - أحمد عثمان
الطبعة الأولى عام : ٢٠١١
الناشر : مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفون : ٢٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٢٥٧٥٢٨٥٤
البريد الإلكتروني : www.madboulybooks.com
Info@madboulybooks.com
رقم الإيداع : ٢٠١٠/١٧٦٥٣
الترقيم الدولي : 8 -856 -208 -977

(٦٠) صفحات من تاريخ مصر

محمد على باشا

« عودة الذاكرة المصرية »

تأليف

منير غبور   أحمد عثمان

الناشر

مكتبة مدبولي

2011

محمد علي باشا
وعودة الهوية المصرية

يعتبر محمد علي باشا بحق مؤسس الدولة المصرية الحديثة، رغم كونه - هو نفسه - غير مصري المولد. لم يكن محمد علي رجلاً عسكرياً مقاتلاً وإن عمل ضابطاً في الجيش العثماني، بل كان قائداً سياسياً حكيماً استفاد من خبرته في الجيش وفي التجارة ليجعل من مصر مشروعاً سياسياً رابحاً. فهو لم يتسرع في خطواته ولم يلجأ إلى المغامرة أو المجازفة لتحقيق أهدافه، بل كان براجماتياً هادئاً يهدف إلى تحقيق طموحاته الشخصية عن طريق بناء دولة مصرية ناجحة.

فمصر هي أقدم دولة ذات حكومة مركزية تكونت في التاريخ، بدأت منذ عصر الملك مينا الذي وحد الأرضين حوالي ٣١٠٠ سنة قبل الميلاد. وبعد حوالي ثلاثة آلاف عام من حكم الملوك الفراعنة، سقطت مصر تحت سيطرة الرومان سنة ٣٠ قبل الميلاد، عندما دخل الإمبراطور أوكتافيوس إلى الإسكندرية منتصراً بعد هزيمة كيلوبترا، آخر ملوك البطالمة، وحليفها مارك أنتوني، في معركة أكتيوم بالساحل الغربي لليونان. ولم تتعامل روما مع مصر على أنها دولة محتلة - كما حدث بالنسبة إلى الفرنسيين والإنجليز في العصر الحديث - بل اعتبر الرومان أن الأرض المصرية صارت ملكية خاصة للإمبراطور، يديرها نيابة عنه حاكم يرسله إلى الإسكندرية. وعلى هذا لم يعد المصريون مواطنين في دولتهم، بل صاروا رعايا للإمبراطورية الرومانية. ومنذ ذلك التاريخ فقدت الدولة المصرية وجودها ككيان سياسي مستقل، وأصبحت مصر مجرد إقليم روماني يدفع الضرائب، ويطعم روما من خيرات أرض وادي النيل. فلم تعد هناك حكومة مصرية ولم يعد هناك جيش مصري، فالحكومة أصبحت رومانية والجيش أصبح رومانياً وطبقة الملاك والأغنياء صاروا من الرومان

أو ممن يستخدمهم الرومان لمعاونتهم، وانحصر دور الرعايا المصريين في زراعة الأرض ودفع الضرائب.

استمر الوضع كذلك حتى بعد سقوط روما نفسها في القرن الخامس، حيث صارت مصر إقليماً في الدولة البيزنطية - الرومانية الشرقية - إلى أن جاء العرب بعد حوالي قرنين من الزمان. ففي عام ٦٤٠ وصل عمرو بن العاص إلى مصر وتمكن من هزيمة البيزنطيين، فانتقلت البلاد منذ ذلك التاريخ من سلطة بيزنطة إلى سلطة الدولة العربية الإسلامية في المدينة المنورة. وظل الوضع السياسي لمصر في ظل الدولة العربية الإسلامية على نفس الحال التي كان عليها أيام الرومان، حيث ظل المصريون بعيداً عن السلطة السياسية وبعيداً عن الجيش، وكانت مهمتهم الرئيسية هي زراعة الأرض ودفع الضرائب. ثم انتقلت عاصمة الدولة الإسلامية من المدينة إلى دمشق في عهد الدولة الأموية وإلى بغداد في أيام الدولة العباسية. بعد ذلك خضع الإقليم المصري للطولونيين والإخشيديين ثم للدولة الفاطمية وبعدها للدولة الأيوبية، قبل أن يسقط في النهاية في قبضة البكوات المماليك. ورغم أن مصر أصبحت بمثابة مركز رئيسي لكل من الأيوبيين والمماليك، لكنها مع ذلك لم تصبح دولة مصرية لا في حكامها ولا في جيشها، حيث ظلت مهمة الشعب المصري هي زراعة الأرض ودفع الضرائب. وفي النهاية سقطت مصر تحت سيطرة الدولة العثمانية التي دامت سيطرتها حوالي ثلاثة قرون من الزمان.

وبعد حوالي ألف وثمانمائة عام من فقدان مصر لكيانها السياسي وهويتها التاريخية، جاء محمد علي من ألبانيا ليخرجها من نطاق إمبرطورية آل عثمان، ويعيدها لتكون دولة ذات كيان مستقل وهوية قومية محددة. وعاد المصريون شعباً وأمة في دولتهم بعد أن كانوا رعايا لدولة أخرى، ولم يعد الأقباط ذميين كما كانوا فى الدولة العثمانية، بل صاروا مواطنين في الدولة المصرية الجديدة.

فتاريخ مصر الحديث يبدأ منذ تولى محمد على الحكم عام ١٨٠٥م، بناء على اختيار الشعب المصري له، تحدياً لقرارات الدولة العثمانية وتقاليدها. وهكذا أصبحت فترة حكم محمد علي باشا بمثابة نقطة تحول جوهري في تاريخ مصر، وبداية لبناء الدولة المصرية الحديثة. فقد تمكن الباشا من القضاء على طبقة البكوات المماليك التي كانت تسيطر على مقاليد الحكم في البلاد، وقام بتركيز السلطة السياسية في يد حكومته في القاهرة. كما تخلص محمد علي تدريجياً من الجنود الباشبوزق (وهم خليط من أجناس متعددة وعناصر مرتزقة استخدمهم العثمانيون) وكون جيشاً نظامياً حديثاً من الفلاحين المصريين. ونظراً إلى حاجة محمد علي لزعماء الشعب المصري في مواجهة المماليك والباشبوزق والباب العالي، صارت المشاركة بين ممثلي الشعب والحاكم نقطة هامة جديدة في أيام محمد علي، صحيح أنه تخلص من نفوذ الزعماء عندما استقر له الأمر وانتصر على أعدائه، لكن هؤلاء الزعماء عادوا في أيام أحفاده وطالبوا الحكام بالدستور والبرلمان والمشاركة الشعبية في الحكم.

كان الفضل لظهور الزعامات الشعبية في مصر يرجع إلى فترة الحملة الفرنسية، التي اعتمدت على مبادئ الثورة الفرنسية عندما كون نابليون الدواوين لمشاركته في اتخاذ القرارات بعد هرب المماليك. وإذا نظرنا من هذه الناحية نجد أن محمد علي قد أكمل ما بدأه نابليون، حيث احتفظ بنظام الدواوين - ولو كانت استشارية - لمعاونته في اتخاذ القرارات الهامة. ومن المصادفات الغريبة أن محمد علي ولد سنة ١٧٦٩م، وهي نفس السنة التي ولد فيها نابليون بونابارت. وقد كان للحملة الفرنسية على مصر أثراً كبيراً في كسر الجمود الفكري الذي كان مسيطراً على المجتمع منذ مئات السنين. وعندما وصل نابليون بونابرت إلى مصر على رأس الحملة الفرنسية ١٧٩٨م، ثار طلاب الأزهر على الفرنسيين فأطلق الجنود عليهم الرصاص. إلا أن الأثر الأكبر الذي أحدثه الفرنسيون على الأزهر لم يكن نتيجة

الإصابة بالأعيرة النارية وإنما نتيجة لما أحضره الفرنسيون معهم من أفكار عصرية ومخترعات علمية، من بينها آلات للطباعة لطبع الجرائد والمنشورات باللغة العربية.

ثم جاء محمد علي بعد ذلك ليحدث ثورة تعليمية هائلة في مصر بإنشائه نظام التعليم العام وفق النظم السائدة في أوروبا، وأرسل البعثات التعليمية للتعرف على آخر ما توصل إليه الفكر الغربي. كل هذا أعطى الفرصة لأبناء الفلاحين كي يتفوقوا في العلم والمعرفة، من أمثال رفاعة الطهطاوي وسعد زغلول ومحمد عبده وآخرين. فحتى يعيد المصريين إلى الجيش وإلى الإنتاج، قرر محمد علي إدخال نظام التعليم الحديث إلى البلاد ولجأ الباشا إلى أوروبا في محاولته لإخراج المصريين من ظلام الفكر العثماني. وهكذا اعتمدت نهضتنا الثقافية الحديثة على أسس من الفكز الغربي – وبخاصة الفكر الفرنسي – منذ البداية. ولولا مساندة المصريين لمحمد علي سواء في مواجهته للمماليك والباب العالي أو في الحروب التي خاضها أو في المشروعات الاقتصادية الهامة التي قام بتنفيذها، لما تمكن الباشا من تحقيق هذه النجاحات الكبيرة التي حصل عليها.

وجاء جيل جديد من المصريين – بعد رحيل محمد علي – الذين تعلموا واستفادوا من المشروع الثقافي لمحمد علي، ليكملوا الطريق ويجددوا معالم النهضة لبلادهم سواء في مجال الفكر أو في السياسة، وكان أول هؤلاء هو أحمد لطفي السيد الذي يلقب بأستاذ الجيل. فقد سافر لطفي السيد إلى سويسرا بعد أن درس القانون في مصر، حيث تعلم الفلسفة في جامعة جنيف. وعاد ليصبح أول مدير لأول جامعة مصرية – جامعة القاهرة الآن – في سنة ١٩٢٥م، وداعياً صلباً إلى التمسك بالقومية المصرية واستعادة الذاكرة الحضارية للأمة المصرية. فلم يقبل لطفي السيد بفكرة الجامعة الإسلامية التي ظهرت بعد سقوط الخلافة العثمانية، ولا بفكرة القومية

العربية التي ظهرت في بداية سنة ١٩١١م، ثم صارت على رأس البرنامج السياسي للرئيس جمال عبد الناصر بعد ثورة الضباط في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

والآن وقد أصبحنا في حيرة من أمرنا عن أي طريق يتوجب علينا سلوكه لتحقيق نهضة جديدة، يصبح من الضروري لنا التعرف على تاريخ محمد علي من جديد، ودراسة الطريق الذي سلكه حتى يبني مصر كدولة حديثة. فإذا نحن أردنا إحداث نهضة حقيقية في بلادنا تعيد الروح إلى قدراتنا الإبداعية الخلاقة، فلا بد من العودة إلى جذورنا التاريخية والرجوع إلى تراثنا الحضاري. وكما بدأ عصر النهضة الأوربية عندما قامت مدينة فلورنسا الإيطالية في القرن الخامس عشر بترجمة تراث الفكر السكندري القديم، والعودة إلى ما قبل ألف عام من العصور الوسطى، فإن طريق نهضتنا لا بد وأن يبدأ بالرجوع إلى الجذور، إلى تراثنا الحضاري في مصر الفرعونية وإلى عودة الدولة المصرية في عصر محمد علي.

منير غبور

دولة المماليك

كان للمماليك دور هام في تاريخ مصر في العصور الوسطى، حيث سيطروا على أمور البلاد حوالي ستة قرون كاملة. والمماليك هم طائفة من العبيد اشتراهم حكام الدولة الإسلامية لاستخدامهم في القتال في صفوف الجيش، ثم تعاظم نفوذهم بعد ذلك، وتمكنوا من فرض سيطرتهم على الحكم. بل إن سلطة المماليك السياسية تزايدت بشكل كبير، مما مكنهم من تكوين دولتهم الخاصة في مصر وبلاد الشام - وبعض أجزاء من الجزيرة العربية - استمرت حوالي ٢٦٧ عاماً.

استخدم الخلفاء العباسيون الأوائل المماليك في الجيش والإدارة، وكان الخليفة المأمون العباسي ٨١٣-٨٣٣ هو أول من استعان بهم. ثم زاد الاعتماد عليهم في أيام الخليفة المعتصم ٨٣٣-٨٤٣، الذي شكل فرقاً عسكرية من المماليك الأتراك الذين يشتريهم وهم صغار، يستجلبهم من سمرقند وفرغانة والسند وغيرها من أقاليم آسيا الوسطى حتى بلغ عددهم عدة آلاف. ثم قام المعتصم بنقل المماليك إلى مدينة سامراء التي بناها لتكون عاصمته الجديدة بدلاً من بغداد. ولم يلبث أن عم استخدام المماليك في كثير من أجزاء العالم الإسلامي، وبخاصة في مصر. في البداية كانت خطة الحكام المسلمين تقوم على أساس استقدام المماليك من بلدان غير إسلامية وهم صبية صغار، لضمان ولائهم التام للحاكم. وكان المماليك في أغلب الأحوال من الأطفال الذين خطفوا من ذويهم، يتم تربيتهم في ثكنات عسكرية معزولة عن العالم الخارجي وفق قواعد عسكرية صارمة. وخلال القرون الأربعة التالية تمكن القادة المماليك من استخدام نفوذهم العسكري لفرض قراراتهم على الدولة.

ومما مهد الطريق أمام المماليك للوصول إلى سلطة الحكم، اختيار الخلفاء العباسيين لبعض العناصر التركية - من نفيس سلالة المماليك - لتولي الولاية في

الأقاليم خصوصاً في مصر. وكانت ولاية أحمد بن طولون على مصر في ٨٦٨ بداية لسيطرة الأتراك على مقاليد الحكم في بعض البلدان الإسلامية. فجذور أحمد ابن طولون - وإن ولد في بغداد - تعود إلى أصول تركية. كان أبوه طولون من مماليك نوح بن أسد والي بخارى في أوزبكستان بأواسط آسيا، فأعتقه وأرسله إلى الخليفة المأمون ليلتحق ببلاط الخلافة، وهناك تدرج في المناصب العسكرية حتى صار رئيساً لحرس الخليفة. وفي بغداد عاصمة دولة الخلافة ولد أحمد بن طولون في ٢٠ من سبتمبر ٨٣٥، وتعلم الفنون العسكرية إلى جانب علوم الفقه والحديث. ولما توفي طولون كان ابنه أحمد فى العشرين من عمره فتولى المنصب الذى كان يشغله والده، في خدمة الخليفة المستعين بالله في ٨٦٢.

الطولونيون

كانت مصر منذ الغزو الإسلامى ولاية تابعة للخلافة الإسلامية، وقد اعتاد الخلفاء الأمويون فى دمشق ومن بعدهم العباسيون فى بغداد إرسال الولاة إلى مصر، الذين يتعهدون بإرسال الخراج إلى بيت المال للدولة الإسلامية. ولما كانت مصر في تلك الفترة تقع تحت ولاية القائد التركي باكباك زوج والدة أحمد بن طولون، فقد اختاره هذا ليحكم مصر نيابة عنه، وأمده بجيش كبير وصل إلى مصر في ١٦ سبتمبر ٨٦٨. في البداية واجه ابن طولون مصاعب كثيرة في مصر كادت تصرفه عما جاء من أجله، لكنه سرعان ما أخمد الفتن المشتعلة وأجبر ولاة الأقاليم على تنفيذ أوامره. وازداد نفوذ ابن طولون عندما انتقلت ولاية مصر من باكباك إلى يارجوخ والد زوجة أحمد، الذي زاد من نفوذ صهره فأضاف إليه حكم الإسكندرية، وكانت لا تخضع للوالي قبل ذلك. كما أصدر الخليفة المعتمد على الله قراراً يضيف إلى ابن طولون تولي أعمال الخراج، وكان عامل الخراج يعين من قبل الخليفة العباسي مباشرة وليس للوالي سلطاناً عليه. اهتم أحمد بن طولون بإرساء قواعد حكمه فى مصر فأنشأ

عاصمة جديدة له بدلاً من مدينة العسكر، وبنى مدينة القطائع سنة ٨٧٠ التي كانت حدودها تمتد بين حد الفسطاط الشمالي عند جبل يشكر وسفح المقطم، وحتى الرميلة تحت القلعة. كما بنى أحمد بن طولون قصره ثم شيد مسجده المعروف باسمه فى وسط مدينة القطائع، على جبل عرف باسم جبل يشكر. وأهم ما يميز هذا الجامع - وهو ثالث جامع يتم بناؤه بمصر بعد جامع عمرو بن العاص وجامع العسكر - هو مئذنته التى بنيت على طراز مئذنة مسجد سامراء بالعراق والتى تعرف باسم الملوية.

وعندما تكررت اعتداءات البيزنطيين في آسيا الصغرى على بلاد الشام، اختار الخليفة المعتمد على الله أحمد بن طولون ليكون والياً على بلاد الشام، حتى يواجه هجمات البيزنطيين. وكانت آسيا الصغرى – التي هي أرض تركية الآن – تتبع دولة الروم البيزنطية في ذلك الوقت، قبل هجرة القبائل التركية إليها. وعلى الرغم من احتدام الخلاف بين أحمد بن طولون والموفق طلحة (أخى الخليفة العباسي وولي عهده) إلا أن الخليفة المعتمد اضطر إلى اللجوء إلى ابن طولون حتى يواجه غارات الروم البيزنطيين على بلاد الشام، وهو الأمر الذى استغله الوالي لتكوين جيش قوي. فخرج ابن طولون سنة ٨٧٨ بحملة عسكرية إلى بلاد الشام، لتثبيت نفوذه هناك وحماية حدود الدولة العباسية - تاركاً ابنه العباس ليدير الأمور نيابة عنه في مصر. وتمكن ابن طولون من السيطرة على مدن الشام الكبرى مثل دمشق وحمص وحلب وأنطاكية، وواصل مسيرته حتى بلغ الرقة في شمال سورية شرقي حلب. وبينما هو يستعد لمواجهة البيزنطيين، وصلته أنباء من القاهرة بأن ابنه العباس قد تمرد عليه لينفرد بالحكم. ترك ابن طولون الشام وعاد مسرعاً إلى مصر ففر ابنه إلى برقة بليبيا، لكن ابن طولون نجح في القبض عليه والزج به في السجن.

وما كاد ابن طولون يتخلص من تهديد ابنه لسلطته، حتى واجه تهديداً أشد خطورة على مركزه في مصر. فقد أصدر الخليفة المعتمد على الله قراراً بعزل أحمد بن طولون من الولاية بناء على مشورة أخيه الموفق. لكن ابن طولون رفض تنفيذ قرار الخليفة، وطالب هو بعزل الموفق ولي العهد مما اضطر الخليفة إلى العدول عن قرار عزله. وبعد حكم استمر ستة عشر عاماً تقريباً، توفي أحمد بن طولون سنة ٨٨٤ وآل الحكم من بعده إلى ابنه خمارويه. وعندما رفض العباسيون قبول ولايته، أعد خمارويه جيشاً قاده بنفسه واستطاع هزيمة القوات العباسية عند دمشق، ثم عقد صلحاً اعترفت فيه الخلافة العباسية بولايته على مصر والشام ثم لأبنائه من بعده. ثم دعم خمارويه علاقته بالخلافة العباسية فى بغداد بعد ذلك، عندما زوج ابنته قطر الندى للخليفة المعتضد. وبعد حكم استمر اثنا عشر عاماً، خلفه في ولاية مصر ابنه أبو العساكر في يناير ٨٩٦. واستمر حكم أحفاد أحمد بن طولون في مصر حتى انهارت الدولة الطولونية عندما استسلم الجيش أمام الخليفة العباسي سنة ٩٠٥، وأحرقت العاصمة الجديدة في القطائع وانتهت سلطة آل طولون في مصر بعد حكم لم يزد عن أربعين سنة. ومرت ثلاثون سنة أخرى تغير خلالها العديد من الولاة العباسيين على مصر، قبل وصول الإخشيد إليها.

الإخشيديون

تنحدر الأسرة الإخشيدية التي حكمت في مصر وبلاد الشام سنوات ٩٣٥-٩٦٩، من أحد القادة العسكريين الصغد في طاجكستان الحالية بوسط آسيا. وكانت بداية الدولة الإخشيدية مشابهة لبداية الدولة الطولونية، فمحمد بن طغج – الذي لقب بالإخشيد وهو واحد من ألقاب سلاطين الصغد - عهد إليه من قبل الخلافة العباسية أمر مصر فاستقل بها لنفسه، واستولى على سورية وفلسطين وضم مكة والمدينة إلى دولته. وبموت الإخشيد أصبح الأمر بين يدي قائده كافور ٩٤٦-٩٦٨،

وهو عبد حبشي خصي تولى إدارة الحكم بينما كان ولدا الإخشيد تحت السن التي تؤهلهما للحكم.

الفاطميون

بعد موت كافور الإخشيدي جاء إلى مصر القائد جوهر الصقلي، من قبل المعز لدين الله الفاطمي في المغرب، وسيطر على البلاد وبنى مدينة القاهرة في ٩٧٢. ثم حضر المعز إلى مصر وسكن بالقصرين وادعى الخلافة لنفسه متحدياً بذلك خلافة العباسيين في بغداد. والفاطميون هم سلالة شيعية حكمت تونس ومصر وبلاد الشام من عاصمتها في القيروان، كما امتد نفوذها إلى الجزائر والمغرب والجزيرة العربية وجزيرة صقلية، وكذلك بلاد النوبة عبر إمارة الكنوز. ويستمد الفاطميون لقبهم من السيدة فاطمة بنت الرسول، كما يدعون انتسابهم إلى أهل البيت عن طريق الإمام السابع إسماعيل بن جعفر الصادق، الذي منه جاءت طائفة الشيعة الإسماعيلية. واستمرت دولة الفاطميين في مصر حوالي قرنين من الزمان، حتى ضعفت في أيام العاضد الذي استولى الصليبيون في عهده على سواحل بلاد الشام. ووقع آخر الخلفاء الفاطميين - وهو العاضد لدين الله - تحت سيطرة القادة العسكريين من الأيوبيين. وفي النهاية قام صلاح الدين الأيوبي، الذي تولى الوزارة منذ ١١٦٩، بالقضاء على الدولة الفاطمية سنة ١١٧١ فعادت مصر إلى المذهب السني منذ ذلك التاريخ.

الأيوبيون

عندما استولى القائد الكردي صلاح الدين الأيوبي على الحكم في مصر، عاد إلى استخدام عناصر من المماليك في جيشه، إلى جانب العرب والتركمان والأكراد وتبعه في ذلك أبناؤه وأحفاده من ملوك الدولة الأيوبية. وبعد وفاة صلاح الدين سنة

١١٩٣ تم تقسيم الدولة الأيوبية بين أولاده الخمسة، وأخيه العادل الذي استطاع منذ ١١٩٣ توحيد المملكة تحت إمرته. ثم أعيد تقسيم المملكة بعد ١٢١٨، وبقيت مصر في أيدي الكامل - ابن العدل - بينما استقلت كل من دمشق وحمص وحلب تحت سيطرة فروع أخرى من العائلة الأيوبية. وكان المالك صلاح الدين أيوب ١٢٤٠ إلى ١٢٤٩، هو الذي جلب أكبر عدد من المماليك الأتراك، لمساعدته في حروبه مع أعدائه الصليبيين وخصومه من آل أيوب المنازعين له على السلطة. وتعاظم دور المماليك خصوصاً في أيام الملك الصالح نجم الدين أيوب، فهو أول من اتخذ منهم جنداً كثيفاً وبنى لهم قلعة الروضة وأسكنهم بها، وسماهم البحرية.

بعد انهيار حكم الأيوبيين أصبحت مصر بدون حاكم شرعي، فتنازع المماليك فيما بينهم على من منهم يصبح حاكماً، فعمت الفوضى وكاد الأمر ينقلب إلى حرب أهلية. فبعد موت الصالح تملك ابنه توران شاه، فقتله المماليك الذين وجدوا أنفسهم أمام وضع جديد بعد أن أصبحوا أصحاب النفوذ في البلاد، دون وجود حاكم يملك الولاية عليهم. عندئذ تداركت شجر الدر الأمر بحكمتها، واستغلت التنافر والتشاحن بين المماليك حتى تجلس هي على عرش مصر. وكانت شجر الدر أول ملكة فى خلال الحكم الإسلامي منذ نشأته، بعد أن تواطأت مع الأمير المملوكى عز الدين أيبك الذي كان أقوى المماليك وأعظمهم نفوذاً منذ أيام الملك الصالح، وكان واحداً من المتآمرين على قتل ابنها الملك توران شاه. وتمكنت شجر الدر من الحصول على مبايعة جميع الأمراء وأعيان مصر وكبارها، ولقبت نفسها بعصمة الدين أم خليل، ونودى بها فى أنحاء مصر بأنها أصبحت ملكة مصر.

اختارت شجر الدر عز الدين أيبك ليكون أتابكاً لها - أى رئيس وزراء - بعد أن ساعدها في الجلوس على العرش. لكن هذا الحل لم يكن موفقاً، فقد ثار أهل دمشق وشقوا عصا الطاعة على شجرة الدر معلنين استقلالهم عن مصر، وبايعوا الملك

ناصر الأيوبى سلطاناً على حلب، وتبعهم أهالي باقى الولايات التى كانت تابعة لولاية مصر فى بلاد الشام. وثارت ثائرة الأيوبيين في الشام لمقتل توران شاه وجلوس شجرة الدر على كرسي الحكم، كما رفضت الخلافة العباسية في بغداد الموافقة على قرار المماليك، وكتب الخليفة إليهم: "إن كانت الرجال قد عدمت عندكم فأعلمونا حتى نسير إليكم رجلاً". إزاء هذه الاعتراضات، لم تجد شجر الدر بداً من أن تتنازل عن الحكم للأمير عز الدين أيبك - أتابك العسكر الذي تزوجته وتلقب بالملك المعز.

ولم تزد المدة التي قضتها شجر الدر على عرش البلاد عن ٨٠ يوماً. ثم انتهى الخلاف بمبايعة عز الدين أيبك للأشرف حفيد الملك الكامل (وهو فتى دون الثامنة من العمر) وكان قد صار ملكاً على اليمن. وتم تعيين عز الدين أيبك رئيساً لوزرائه فبقيت مقاليد الحكم الفعلى فى يده. ولم يمض وقف قصير حتى قبض أيبك على الملك الصغير وألقاه فى سجن القلعة فمات فيه تعيساً بعد أن حكم سنة وشهراً، وكان مع ذلك يخطب له وللمعز أيبك معاً فى المساجد. ويعتبر الأشرف هو آخر حكام العائلة الأيوبية فى مصر، وبموته انتهى حكم هذه العائلة .

دولة المماليك

بعد مرور حوالي أربعة قرون على سياسية استخدام المماليك في الجيش والإدراة، أصبحوا في موقف يمكنهم من الانفراد بحكم البلاد دون حاجة إلى الوالي. فقد أكثر أحمد بن طولون من شراء المماليك الديالمة، سكان بحر قزوين في أواسط آسيا حتى بلغ عددهم حوالي ٢٤ ألفاً، وتبع الإخشيديون سنة الطولونيين في شراء المماليك الأتراك والاستعانة بهم في الجيش. كما اهتم الصالح أيوب ١٢٤٠ – ١٢٤٩ بالإكثار من شراء المماليك الأتراك الذين ساندوه في توطيد حكمه حتى أصبح معظم جيشه منهم. وعندما بنى الصالح قلعته الخاصة بجزيرة الروضة وسط النيل وجعلها مقراً

لحكمه، أسكن المماليك معه في الجزيرة الذين عرفوا بعد ذلك باسم المماليك البحرية الصالحية. وبرز المماليك البحرية وتعاظم شأنهم، خصوصاً في أثناء حروب الحملة الصليبية السابعة التي منيت بهزيمة كبيرة سنة ١٢٥٠، وانتهت بأسر الملك لويس التاسع قائد الحملة على المنصورة. لكن الصالح أيوب مات في أثناء هذه المعركة، وخلفه ابنه توران شاه فلم يحسن معاملة المماليك البحرية الذين كان لهم الفضل الأكبر في تحقيق النصر، خشية من تعاظم نفوذهم فأوجس منهم خيفة وأضمر لهم السوء. وبدلاً من أن يتخلص توران شاه من المماليك، تمكنوا هم من التخلص منه وقتلوه في فارسكور في صباح يوم الإثنين الموافق ٢ مايو ١٢٥٠، وبمقلته انتهت الدولة الأيوبية في مصر وبدأ عصر المماليك.

استمر حكم المماليك في القاهرة لمدة ٢٦٤ سنة تولى السلطنة خلالها حوالي ٤٥ مملوكاً. بل إن أحفاد المماليك استمروا في فرض سيطرتهم على شؤون البلاد، حتى بعد استيلاء العثمانيين على مصر وإلى أن قضى عليهم محمد علي باشا في بداية القرن التاسع عشر. ويمكن تقسيم فترة حكم المماليك في مصر إلى مرحلتين متتاليتين، الأولى تمثل حكم المماليك البحرية من ١٢٥٠ وحتى ١٣٨٢، ومن أشهر ملوك هذه المرحلة عز الدين أيبك، وقطز، وبيبرس البندقداري، وقلاوون، ومحمد بن قلاوون. وجاءت نهاية حكم الدولة البحرية نتيجة انقلاب عسكري قام به السلطان الشركسي برقوق، الذي تصدى فيما بعد لتيمورلنك واستعاد ما سبق أن احتله التتار في بلاد الشام والعراق وبخاصة بغداد. وتمثل المرحلة المملوكية الثانية حكم المماليك البرجية الجراكسة ١٣٥ سنة ما بين ١٣٨٢ و ١٥١٧. وفي عهد البرجيين جرى توسيع رقعة الدولة إلى أقصى حدودها، وكان من أبرز سلاطينهم السلطان برقوق، وابنه فرج، والأشرف بارسباي الذي غزا جزيرة قبرص، وقنصوة الغوري وطومان باي.

استطاع المماليك مد سلطتهم خارج حدود مصر إلى بلاد الشام، كما قاموا في أول عهد دولتهم بصد الغزو المغولي على بلاد الشام ومصر. وفي ١٢٦٠ تمكن المماليك من هزيمة المغول في معركة عين جالوت، التي تولى الحكم بعدها القائد الظاهر بيبرس الأول، وكان مملوكاً للأمير البندقدار ثم أعتقه. وتمكن السلطان بيبرس (١٢٦٠-١٢٧٧) هو والسلاطين الذين خلفوه، من القضاء على بقايا الصليبيين في سورية وفلسطين بعد طردهم من آخر معاقلهم في عكا سنة ١٢٩٠م. وحتى يؤكد المماليك حقهم في حكم مصر والبلاد الإسلامية، قاموا في سنة ١٢٦١م بإعلان نقل الخلافة العباسية إلى القاهرة، بعد ثلاث سنوات من سقوطها في بغداد على يد المغول. وبالطبع ظل المماليك هم الحكام الحقيقيين للبلاد، واستمرت الخلافة العباسية كشكل رمزي لإعطائهم الشرعية. إلا أن المماليك لم ينجحوا في تكوين جبهة موحدة، فكان الصراع مستمراً بين البكوات ومن ملك منهم قوة عسكرية أكبر، هو الذي تنتقل إليه السلطنة.

أصبحت مصر تحت حكم المماليك بمثابة المركز السياسي والاقتصادي والثقافي للعالم العربي، وصارت القاهرة مركزاً رئيسياً للتبادل التجاري بين الشرق والغرب، فازدهرت الحركة التجارية وعم الرخاء الاقتصادي في البلاد. وعندما حاول السلطان برسباي (١٤٢٢-١٤٣٨) السيطرة على المعاملات التجارية، كان لذلك تأثيراً سيئاً على الاقتصاد. ثم قام برسباي بشن حملات بحرية للاستيلاء على جزيرة قبرص، لكن دولة المماليك بدأت تفقد سيطرتها على النشاطات التجارية منذ سنة ١٤٥٠، فأخذت الحالة الاقتصادية في التدهور. ومما زاد الأمر سوءاً التقدم التكنولوجي الذي أحرزته الدول الأخرى في مجال تصنيع الآلات الحربية، مما مكن السلطان العثماني سليم الأول من القضاء على دولة المماليك سنة ١٥١٧، وضم مصر وبلاد الشام والحجاز إلى الدولة العثمانية.

العثمانيون

ينحدر العثمانيون الذين أقاموا إمبراطورية كبيرة في بداية القرن الرابع عشر من قبائل الغز – أو الغوز- التركمانية التي هاجرت غرباً من مواطنها الأصلية في منغوليا بأواسط آسيا، إلى شبه جزيرة الأناضول – التي أصبحت بعد ذلك تعرف باسم تركيا – واستقر المقام بآل عثمان بمنطقة بيتينيا بشمال الأناضول مقابل جزر القرم، منذ ١٢٣٧، ثم تمكنوا من إبعاد السلاجقة عن منطقة الأناضول. وينسب العثمانيون إلى عثمان الأول (١٢٨٠–١٣٠٠) ابن أرطغل بن سليمان شاه الذي حملت الأسرة اسمه. وتوسعت مملكة العثمانيين على حساب الدولة البيزنطية، عندما كانت مدينة جاليبولي التركية هي قاعدتهم الأولى، كما تمكنوا من الوصول إلى أرض البلقان بجنوب شرق أوروبا في سنة ١٣٥٤. بعد ذلك، كون العثمانيون وحدات قتالية خاصة كان معظم أعضائها من أبناء منطقة البلقان، عرفت باسم الانكشارية. وتمكن العثمانيون من توسيع حدودهم في كل من بلاد الأناضول البيزنطية وكذلك البلقان، لكنهم منوا بهزيمة في أنقرة سنة ١٤٠٢م أمام قوات تيمورلنك القادم من شرقي آسيا. ومع هذا سرعان ما تمكن العثمانيون من استعادة قوتهم، فواصلوا توسيع رقعة دولتهم في عهد مراد الثاني (١٤٢١–١٤٥١) ثم محمد الفاتح (١٤٥١–١٤٨١)، الذي تمكن من الاستيلاء على القسطنطينية عاصمة البيزنطيين سنة ١٤٥٣، والقضاء على إمبراطوريتهم التي كانت تعرف في البداية باسم الإمبراطورية الرومانية الشرقية. واستمر توسع العثمانيين في أوروبا حتى وصلوا إلى جنوب إيطاليا قبل نهاية القرن الخامس عشر.

بعد ذلك اتجه العثمانيون منذ بداية القرن السادس عشر جنوباً غربي آسيا إلى البلدان العربية، وتمكن السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) من الاستيلاء على معظم بلدان المنطقة العربية. وبلغت الدولة العثمانية أوسع حدود لها في عهد ابنه سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦)، الذي واصل فتوحاته في البلقان كذلك واليمن والساحل الصومالي من البحر الأحمر. وفي أوجها امتدت أراضي الإمبراطورية العثمانية من العراق في الشرق، وغرباً حتى فيينا في وسط أوروبا وبلدان المغرب العربي في شمال أفريقيا، مما جعلها تمثل القوة الرئيسية في العالم الإسلامي. كان السلطان سليم الأول- الذي تولي الحكم عام ١٥١٢- سريع الغضب متجهم الوجه حتى أطلق عليه سفراء الدول الأجنبية لقب العابس. وقام سليم بعد توليه الحكم بمهاجمة المماليك في آسيا الصغري ثم استولى على العراق ١٥١٤، وسار غرباً إلى شمال سورية ليواجه السلطان المملوكي قنصوة الغوري - حاكم مصر وبلاد الشام - في معركة مرج دابق شمالي مدينة حلب، حيث تمكن من قتله وهزيمة جيش المماليك سنة ١٥١٦.

وعندما التف المماليك حول طومان باي الذي نصبوه سلطاناً جديداً في القاهرة، سار سليم إلى مصر ولاقاه قرب المطرية بجوار مسلة عين شمس، وهنا عرض سليم على طومان باي حكم مصر في ظل الدولة العثمانية لكنه رفض. ثم دارت معركة ثانية بينهما بالقرب من الأهرامات استمرت يومين هرب بعدها طومانباي للاختباء عند البدو، لكن هؤلاء باعوه وقادوه مكبلاً بالسلاسل إلى سليم الذي نفذ فيه حكم الإعدام على باب زويلة في يناير عام ١٥١٧. وبمقتل طومانباي انتهى حكم السلاطين المماليك بمصر وبلاد الشام والحجاز، وعاد السلطان سليم إلى عاصمته في القسطنطينية بعد استيلائه على مصر وبلاد الشام وإخضاع الحجاز. ويقول ابن إياس إن السلطان سليم أخذ من مصر كميات كبيرة من الكنوز والأموال عند خروجه

منها، ونقل أمهر صناعها وفنانيها إلى عاصمته في إسطنبول. كما اصطحب سليم معه عند رجوعه إلى بلاده، الخليفة العباسي الذي كان مقيماً في القاهرة.

وحتى يتمكن من مد سيطرته على المغرب العربي في شمال أفريقيا، قام سليمان ببناء أسطول في البحر المتوسط مكنه من إخضاع الجزائر وتونس ثم ليبيا، فأصبحت الإمبراطورية العثمانية تسيطر على معظم بلدان العالم العربي باستثناء وسط الجزيرة العربية ومراكش وعمان، إلى جانب امتدادها في وسط آسيا وجنوب شرق أوروبا. لكن الوضع سرعان ما تغير تماماً في فترة وجيزة من الزمن. فعند نهاية حكم سليمان سنة ١٥٦٦ تولى أمر الدولة العثمانية سلاطين ضعفاء عاجزون، وأصبحت السلطة الحقيقية بين أيدي كبير الوزراء - وزيري أعظم - أو كبار القادة العسكريين من الانكشارية. في هذه المرحلة بدأت عناصر الضعف والانحطاط السياسي والثقافي تتفاقم داخل الإمبراطورية العثمانية، وتغيرت مراكز القوى لصالح خصومها في أوروبا وبخاصة في النمسا. في هذه الفترة جرت محاولة لإعادة هيكلة الدولة في عهد سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) ثم محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، فصدرت مجموعة من "التنظيمات" سنة ١٨٣٩ لتنفيذ بعض الإصلاحات على الطريقة الأوروبية. إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) جاء بعد ذلك ليوقف تنفيذ الإصلاحات فجأة، مما جعل حالة الضعف تتفشى في أنحاء الدولة العثمانية.

مصر تحت الحكم العثماني

تحولت مصر إلى ولاية عثمانية منذ سنة ١٥٥٢، وأصبح الباب العالي في إستانبول هو الذي يقوم بتعيين الوالي عليها. وسمح العثمانيون للخلافة العباسية الشكلية التي أقامها المماليك في مصر بالاختفاء تدريجياً، فأولاً نقل السلطان سليم الخليفة إلى إسطنبول، ثم عاد آخر الخلفاء العباسيين إلى مصر حيث مات بها في أيام حكم

السلطان سليمان. والتزم بيت المال في مصر بدفع ١٦ مليون بارة للعاصمة في الآستانة سنوياً. ولما كان اهتمام العثمانيين الرئيسي منصباً على جمع الضرائب من المصريين، دون القيام بأية إصلاحات لإنعاش الوضع الاقتصادي في البلاد، تدهور الاقتصاد المصري كما تدهورت الثقافة المصرية. وخلال ما يقرب من ثلاثة قرون في ظل الدولة العثمانية، لم تنتج مصر سوى كاتب واحد ذى أهمية في مجال التاريخ، وهو عبد الرحمن الجبرتي المعروف بسجلاته عن الحملة الفرنسية. وبينما استمر استبعاد المصريين عن مراكز المسؤولية في بلادهم، استمر المماليك في السيطرة على الحياة الاجتماعية في مصر رغم هزيمتهم في القتال، حيث تعاونوا مع الحكام العثمانيين في حكم البلاد بداية، قبل أن يتمكنوا من فرض سيطرتهم على مجرى الأحداث بعد ذلك.

نظام الإدارة

قام السلطان سليمان القانوني - الذي عرف كذلك بسليمان العظيم والذي خلف والده سليم في الحكم - بوضع نظام تسيير الأمور في مصر، بحيث يتولى الوالي حكم البلاد بمعاونة الديوان والجيش. وتطلب النظام الجديد تقسيم البلاد إلى أربع مناطق رئيسية في المسائل المتعلقة بجمع الضرائب والأمور الإدارية، يتولى رئاسة كل منها مسؤول يلقب بالكاشف. ورغم أن المناصب العليا كانت دائماً في يد العثمانيين الذين تبعث بهم إستنبول إلى القاهرة، فقد شاركهم المماليك في كل من المناصب الإدارية والقيادات العسكرية. كما كان الكاشف يتم اختياره عادة من بين المماليك، إلى جانب بعض الوحدات العسكرية التي كونها المماليك كذلك. ومع مرور الوقت صارت هناك طبقة في المجتمع المصري مكونة من البكوات المماليك، الذين يحصلون على معاشات من الحكومة العثمانية، رغم عدم قيامهم بأداء وظيفة معينة في الدولة. واستمر نظام المماليك هذا قائماً بسبب قيامهم بشراء العبيد، الذين يتم تدريبهم على

القتال ثم إطلاق سراحهم من العبودية ليلتحقوا بعائلات المماليك في مصر. بهذه الطريقة استطاع المماليك المحافظة على وضعهم الخاص طوال فترة الحكم العثماني، حتى تمكنوا في النهاية من إعادة فرض سيطرتهم السياسية على البلاد.

ورغم تعاظم نفوذهم في مصر في ظل حكم الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، انقسم المماليك إلى فريقين متنافسين: المماليك الفقرية والمماليك القاسمية، وكانوا يتحاربون كثيراً فيما بينهم مما تسبب في تفرقهم وإضعافهم. ورغم خلافاتهم هذه، فقد ظل المماليك في تلك الفترة يمثلون قوة مؤثرة تتحكم في السياسة المصرية. ومع التزامهم بدفع الضرائب إلى الباب العالي في إسطنبول واعترافهم بسلطة الوالي العثماني في القاهرة، أصبح منصب شيخ البلد الجديد الذي احتله واحد منهم، هو أقوى سلطة في المجتمع المصري. وبلغت سلطة المماليك أوجها في الفترة ١٧٦٨ – ١٧٧٨، بعدما اعترف الباب العالي رسمياً بسلطة أمير لكل من الطائفتين، هما علي بك وأبو الدهب. واستمر نظام الأميرين المملوكي مسيطراً على الوضع في مصر حتى وصول نابليون إليها في ١٧٩٨.

الاستعمار الأوروبي

منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في ٤ سبتمبر ٤٧٦، لم يعد لأوروبا دور هام في السيطرة السياسية على العالم المتحضر، وجاءت كل القوى المسيطرة بعد هذا التاريخ من الشرق. خرجت القوات العربية من الجزيرة في بداية القرن السابع بعد ظهور الإسلام الذي وحد القبائل المتصارعة، وتمكنت من فرض سيطرتها على بلدان الشرق الأوسط، ثم مدت نفوذها شرقاً حتى حدود الصين وغرباً في شمال أفريقيا. بل إن جيوش المسلمين تمكنت من عبور مضيق جبل طارق إلى غربي أوروبا، لتسيطر على إسبانيا. ثم جاء المغول من شرقي آسيا عند منتصف القرن الثالث عشر، ليسقطوا الدولة الإسلامية في بغداد في ١٠ فبراير ١٢٥٨. بعد ذلك جاء العثمانيون الأتراك - من الشرق كذلك - من مواطنهم في منغوليا، وتمكنوا من القضاء على الإمبراطورية الرومانية الشرقية في القسطنطينية في ٢٧ مايو ١٤٥٣، والسيطرة على شرقي أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أن الوضع تغير بعد ذلك، وانتقل مركز القوة من الشرق إلى غربي أوروبا منذ القرن الثامن عشر، فظهرت قوى جديدة - خاصة في فرنسا وإنجلترا - تمكنت من طرد العثمانيين من أوروبا الشرقية، وفرض سيطرتها على بلدان الشرقين الأوسط والأقصى. ويعود تفرق بلدان أوروبا الغربية في تلك الحقبة إلى عناصر التطور الحضاري التي ظهرت في داخلها، والتي مكنتها من الحصول على عناصر جديدة للقوة - في العلوم والتكنولوجيا - لم تكن بلدان الشرق تعرفها.

انفتاح الدولة الإسلامية

عند بداية الدولة الإسلامية كان لدى العرب استعداد للانفتاح على الحضارات القديمة، فجمعوا كل ما وجدوه من بقايا معارف هذه الحضارات في مكتبات دمشق وبغداد والفسطاط ومدن الأندلس، وحفظوا تراث الأقدمين. فلم تكن حضارة الدولة الإسلامية إلا نتاجاً لخليط من الحضارات القديمة للشعوب التي دخلت في تركيبتها. وفي البداية نالت العلوم النقلية - المتعلقة بالمسائل الشرعية واللغوية - أهمية خاصة، فظهرت علوم التفسير والقراءات والحديث والفقه والكلام والنحو والبلاغة والبيان والأدب، كما ظهرت المدارس الفكرية وأصبح هناك تفسيرات فقهية متعددة في شتى المواضيع. ثم قام المسلمون بعد ذلك بحركة نهمة للتعرف على منابع المعرفة العقلية والتراث القديم للبشرية، فتمت ترجمة أمهات الكتب من اليونانية والقبطية والسريانية والفارسية إلى اللغة العربية. اهتم المسلمون في هذه المرحلة بالفلسفة وعلم المنطق، كما اهتموا بالطب والكيمياء والهندسة والحساب والفلك والتاريخ والجغرافيا والموسيقى. بل إن حكام المسلمين - في نهمهم إلى المعرفة - لم يكتفوا بالكتب التي وجدوها في البلدان التي تم فتحها، فأرسلوا رسلاً للحصول على نسخ من الكتب الموجودة في مكتبات البيزنطيين في القسطنطينية، وأصبحت المكتبات في بغداد والبصرة والكوفة ودمشق والفسطاط، عامرة بأهم ما أنتجه الفكر الإنساني من دراسات.

ففي العصر العباسي الأول اهتم الناس بالعلوم الدينية وظهر المتكلمون وتكلم الناس في خلق القرآن، وكان المأمون (٨١٣ - ٨٣٣) الذي مال إلى مذهب المعتزلة يحضر المجالس بين المتناظرين في المسائل الدينية. وكان عصر هارون الرشيد ثم المأمون - ما بين نهاية القرن الثامن ومنتصف القرن التاسع - أزهى فترة للنمو الفكري والثقافي في الدولة الإسلامية الجديدة. وفي الأندلس أرسل عبد الرحمن

الأوسط رسلاً إلى مراكز العلم في الدولة العباسية، للحصول على نسخ من أمهات الكتب الموجودة لديهم. وأصبحت عاصمة الأمويين في قرطبة عاصمة للفكر في كل أوروبا، في وقت خفتت فيه أضواء المعرفة العقلية تحت تأثير القيود التي فرضتها الكنيسة الرومانية على الفكر الإنساني. وأدى تجميع الكتب إلى ثورة فكرية جديدة ومرحلة من مراحل حضارة الإنسان، استمرت إلى أن انهار خلفاء العرب.

إنشاء الأزهر

تم إنشاء الجامع الأزهر– نسبة إلى فاطمة الزهراء – في القاهرة، في عهد الحكم الفاطمي لمصر خلال القرن العاشر، ليكون مركزاً للدراسات الإسلامية وفق المذهب الشيعي. بناه القائد جوهر الصقلي في عهد الخليفة المعز لدين الله، واستغرق بناؤه عامين وتم افتتاحه في الثاني والعشرين من يونيو ٩٧٢. وترجع أهمية الأزهر إلى أنه – منذ سقوط الدولة العباسية في بغداد في فبراير ١٢٥٨ – أصبح المركز الوحيد لطلاب العلم من كل البلدان الإسلامية. وبعد انهيار دولة الأندلس وسقوط خلافة بغداد في أيدي التتار، أصبح الأزهر معقلاً للثقافة الإسلامية وحصناً للغة العربية. كان الفاطميون قد أسسوا دولتهم في بلاد المغرب عند بداية القرن العاشر وحاولوا استخدام الأزهر لنشر المذهب الإسماعيلي الشيعي، تمهيداً للانطلاق إلى الشرق والحلول مكان الدولة العباسية. وكان الحاكم بأمر الله هو أول من أوقف بعضاً من أملاكه وأملاك الدولة على الأزهر وتبعه في ذلك آخرون.

وعندما سقطت دولة الفاطميين الشيعية سنة ١١٧٨، جاء الأيوبيون ليقيموا دولتهم السنية في مصر فألغوا الدراسات الشيعية بالأزهر، ومنعوا خطبة الجمعة في الجامع الأزهر. ولهذا ضعف مركز الأزهر منذ بداية الحكم الأيوبي ولم يستعد أهميته بعد ذلك إلا في العصر المملوكي خلال حكم السلطان الظاهر بيبرس، حين بدأت فترة الازدهار الحقيقي للأزهر. لكن الأزهر في ذلك العصر لم يكن هو الهيئة

التعليمية الوحيدة كما كان قبل ذلك، حيث أنشأ المماليك عدداً من المدارس التعليمية كالناصرية والكاملية والبرقوقية والأشرفية، وما إلى ذلك من المدارس التي امتلأت بها مصر في تلك الفترة، حيث أصبح الأزهر واحداً من مراكز الدراسة المتعددة في العصر المملوكي. ويقول المقريزي إن القاهرة في تلك الحقبة كان بها أكثر من ٧٠ مدرسة. وكان التدريس في الأزهر في هذه المرحلة يتناول جميع العلوم - علوم الدنيا وعلوم الدين - فتدرس فيه العلوم الدينية والعربية والفلسفية. ومن بين العوامل التي أدت إلى ازدهار الأزهر في تلك الفترة استقلاله المالي، حيث أصبحت الأوقاف التي حبست للإنفاق عليه توضع تحت تصرف شيخ الأزهر، وكذلك الاستقلال العلمي، حيث كان علماء الأزهر أنفسهم هم الذين يحددون مواد الدراسة ويختارون شيخ الأزهر.

انغلاق الفكر العثماني

وجاء العثمانيون في القرن الخامس عشر ليلقوا بظلال كثيفة من النسيان على المنطقة العربية. فبعد سقوط دولة العباسيين وإمارات الأندلس، خضعت المنطقة العربية للدولة العثمانية في بداية القرن السادس عشر، وأغلق العثمانيون الأبواب أمام كل نواحي الفكر والمعرفة. ومنذ أن أسقط السلطان سليم دولة المماليك عام ١٥١٧ اختفت المدارس من بلادنا، ولم يبق إلا الأزهر وحده الذي اكتفى في هذه الفترة بتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية فقط، فسكنت حركة العلم وقل الإقبال على التعليم ولا سيما بعد أن صارت اللغة التركية هي لغة الدواوين، وضعفت اللغة العربية ضعفاً شديداً. بل إن الأزهر أصبح هو المركز الوحيد في العالم الإسلامي كله لدراسة علوم اللغة العربية وعلوم الدين، وفي هذه الفترة اقتصر التعليم فيه على القليل من العلوم الدينية كعلم الفقه وعلم التفسير، والقليل من علوم العربية كعلم النحو وعلم الصرف.

وبينما خيم الظلام الفكري للدولة العثمانية على الأمة العربية، حدث تطور ثقافي وحضاري هام في أوروبا يعرف باسم "عصر النهضة" أو "رينيسانس". إذ قامت مدينة فلورنسا الإيطالية باستيراد الكتب التي تخلص منها العثمانيون في مكتبة القسطنطينية، وترجمتها إلى اللاتينية. وكانت أهم هذه الكتب هي المتعلقة بفلسفة أفلاطون والفلسفة الهرمسية التي خرجت من الإسكندرية، والتي تتحدث عن السحر والعلم. ولما كانت العلوم الطبيعية الفيزيائية تعتبر فروعاً مما عرف بالسحر في العالم القديم، أدت ترجمة هذه الكتب إلى ظهور فروع هذه العلوم لأول مرة في الغرب الأوروبي. وكانت نتيجة انفتاح أفق المعرفة في أوروبا، هي ظهور حركة ترجمة واسعة لكنوز معارف العالم القديم، من اليونانية والعربية إلى اللاتينية.

ومع بداية القرن الثامن عشر ظهرت حركة ثقافية أخرى خصوصاً في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، تعرف باسم "حركة التنوير" أو "إنلايتن منت". وبينما اعتمدت حركة التنوير على ثقافة عصر النهضة، إلا أنها أخذت طابعاً أكاديمياً ونهجت فلسفة ذات طبيعة سياسية. فحركة التنوير هي التي أقامت الجامعات وأصدرت دوائر المعارف، ووضعت أسس البحث العلمي الحديث. وتقوم أفكار التنويريين على أساسين: الأول يقضي بفصل الدين عن الدولة، بحيث تتولى حكومة تمثل الجماهير اتخاذ القرارات المتعلقة بأمور السياسة والاجتماع، بينما تشرف الكنيسة على أمور العقيدة. أما الأساس الثاني فيتعلق بالاعتماد على العقل والتجربة الحسية - وبالتالي على العلم - في تفسير العالم.

ولا يستطيع أحد إنكار فضل رجال التنوير الأوروبي على الحضارة البشرية الحالية في جميع أنحاء العالم. فبفضل انتصارهم للعقل الإنساني تقدمت العلوم في جميع المجالات الطبية والكيميائية والهندسية والاجتماعية، وتطورت التكنولوجيا التي مكنت البشر من استخدام الآلات لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية. وبفضل

فصلهم لسلطة الدين عن الدولة تأكدت حرية الاعتقاد الديني والفكري، وحرية العبادة لمختلف الطوائف والأقوام. وبفضل إعلانهم لحقوق الإنسان والمساواة بين الناس، أصبح من حق جميع المواطنين الحصول على التعليم والاشتغال بالوظائف الحكومية والمشاركة في اختيار الحكام. إلا أن رجال التنوير الأوروبي - بسبب ظهورهم في مرحلة تاريخية كانت فيها أوروبا تستعد لمد سيطرتها على باقي شعوب العالم - حرصوا على التفرقة في فلسفاتهم بين الرجل الأبيض الذي ينتمون إليه، وباقي الأجناس التي يجب أن تخضع له. ومن يستعرض الفلسفات الأوروبية التي ظهرت في عصر التنوير، يجد فكرة السوبر مان وتقسيم السلالات والأجناس على رأس ما تهتم هذه الفلسفات بتأكيده. ومن النتيجة الطبيعية لهذا الاتجاه، التفرقة بين الأجناس وتأكيد تفوق الجنس الأوروبي، مما جعلهم يرفضون قبول إجماع الكتاب الكلاسيكيين بأن أوروبا مدينة بحضارتها للأمم الشرقية.

الثورة الصناعية

أدت الثورة في المعارف العلمية إلى إحداث نقلة كبيرة في طرق الإنتاج في بعض البلدان الأوروبية خلال القرن الثامن عشر، حققت قفزة حضارية في عالم التكنولوجيا. فبدلاً من الاعتماد على القوة الجسدية في الإنتاج، ظهرت الآلات والماكينات التي تدار بالبخار لتحل مكان العمل اليدوي. بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا خلال القرن ١٨، وسرعان ما انتقلت إلى فرنسا وألمانيا ثم باقي الدول الأوروبية. اخترع الأوربيون ماكينات معقدة ولا سيما في وسائل النقل فظهرت السفن السريعة وكذلك ماكينات الطبع. نتج عن هذا التطور ظهور الطبقة العاملة المدربة علي استعمال الماكينات، وتشجيع تبادل الأفكار والبحث عن الطاقة وفتح الأسواق التجارية لتصريف الإنتاج الصناعي. ويبدأ عصر الآلة المعتمدة على الطاقة البخارية في الظهور والشيوع ودخلت المنتجات الحديدية والآلات البخارية في عدة

مجالات، كالقوارب البخارية وقاطرات السكك الحديدية البخارية والسفن البخارية. وأصبحت السلع التقليدية التي كانت تنتج في البيوت والورش بكميات قليلة، تصنع على نطاق واسع في المصانع والمعامل. أدت الثورة الصناعية إلى هجرة السكان من الريف، وظهور التجمعات السكانية الكبيرة في المدن بجانب المصانع. وانعكس هذا التطور الاقتصادي كذلك على صناعة السفن الحربية السريعة التي تسير بالبخار، وتطوير وسائل القتال العسكرية خلال القرنين ١٨و١٩.

في هذه الظروف بدأت الدول الأوروبية في محاولة السيطرة على بلدان الشرقين الأوسط والأقصى، للحصول على المواد الخام التي يتم تصنيعها وضمان أسواق لتوزيع إنتاجها. وبينما تصارعت دول أوروبا من أجل تحقيق رغباتها الاستعمارية، فقد اتفقت جميعها على اقتسام بلدان الإمبراطورية العثمانية المترهلة، فيما بينها. وكان الصراع بين إنجلترا وفرنسا على أشده عندما نشبت الثورة الفرنسية في ١٧٨٩، بعدها خرج الضابط نابليون بونابارت لتوسيع النفوذ الاستعماري للجمهورية الفرنسية، إلى جانب نشر مبادئ الثورة الفرنسية.

الحملة الفرنسية على مصر

على أثر نشوب الثورة الفرنسية ١٧٨٩م التي أطاحت بالنظام الملكي، اتجهت أطماع نابليون بونابرت إلى غزو مصر خصوصاً بعد النصر الذي حققه فى إيطاليا، حتى يجعلها قاعدة فرنسية يصل منها إلى المستعمرات الإنجليزية فى الهند. كان نابليون يفكر منذ البداية في مواجهة بريطانيا (العدو الرئيسي لبلاده) التي هزمته في النهاية في معركة ووترلو، وقرر مهاجمة مصالحها في الشرق أولاً، عن طريق احتلال مصر. وفي أبريل ١٧٩٨ أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بوضع "جيش الشرق" تحت قيادة نابليون، وفي الشهر التالي أبحرت مراكب الأسطول الفرنسي من ميناء طولون بجنوب فرنسا في مايو ١٧٩٨، قاصدة السواحل المصرية. وفي طريقها إلى مصر احتلت القوات الفرنسية جزيرة مالطة. وبالرغم من تعقب الأسطول الإنجليزي بقيادة الأدميرال نلسون لتحركات القوات الفرنسية، إلا أن الأسطول الإنجليزي لم يتمكن من معرفة وجهة القوات الفرنسية. وصل الأسطول البريطاني إلى الإسكندرية للتفتيش عن الأسطول الفرنسي وطلب السماح له بالبقاء في مياه الإسكندرية، لكن الأهالي رفضوا ذلك فاضطر الإنجليز إلى الانسحاب. ورغم أن هدف الفرنسيين من هذه الحملة كان سياسياً لقطع طريق التجارة إلى الهند في وجه بريطانيا، إلا أن نابليون حرص على جلب مجموعة من العلماء والباحثين معه إلى جانب الجنود والمقاتلين، لإجراء بعض الدراسات عن مصر وتاريخها القديم.

كانت مصر بحكم موقعها الجغرافي كحلقة اتصال بين آسيا وأفريقيا، قد صارت مطمعاً للدول الأوربية الاستعمارية وبخاصة فرنسا وإنجلترا، اللتين كانتا تتنافسان على الغزو والاستعمار خلال القرن الثامن عشر. وبعد أن تغلبت بريطانيا على فرنسا

في حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣، تم عقد معاهدة بين البلدين في باريس فقدت فرنسا بمقتضاها مستعمراتها في الشرق. في ذلك الوقت كانت مصر وبلاد الشام تمثل جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، فقد قسمت البلاد والمناطق العربية خلال فترة الحكم العثماني الذي دام قرابة أربعمائة سنة إلى ولايات إدارية، يحكم كل ولاية منها وال يعينه السلطان العثماني. تم تقسيم بلاد الشام إلى أربع ولايات، هي: الشام، حلب، طرابلس وصيدا .. أما مصر فاعتبرت ولاية واحدة جرى ضم الحجاز إليها فيما بعد. وكانت مصر تعتبر أغنى ولايات الإمبراطورية العثمانية من الناحية الاقتصادية والتجارية، ومصدراً للمنتجات الزراعية بسبب خصوبة أراضيها، إلى جانب كونها مركزاً استراتيجياً هاماً.

بعد ذلك بحوالي شهرين، وصل الأسطول الفرنسي إلى ميناء أبو قير في أول يوليو، وتمكن من الاستيلاء على الإسكندرية في اليوم التالي. من هناك، وجه نابليون نداء إلى المصريين باللغة العربية يؤكد فيه أنه جاء كصديق للسلطان العثماني وللإسلام، بهدف تأديب البكوات المماليك وتحرير المصريين من سلطتهم. وذكر المؤرخ المصري، عبد الرحمن الجبرتي، الذي عاصر أحداث الحملة الفرنسية في كتابه "عجائب الآثار في التراجم والأخبار"، الوقائع التفصيلية لبداية الاحتلال الفرنسي للإسكندرية والقاهرة، ونص المنشور الذي وزعه نابليون على السكان المحليين كتب وطبع باللغة العربية، يشرح فيه أسباب قدومه إلى مصر، ويبين أن هدفه ليس هو احتلال البلاد أو مقاومة السلطان العثماني، وإنما مساعدة السلطان وأهل مصر في مواجهة جور وظلم المماليك. كما اشتكى نابليون من سوء معاملة المماليك للتجار الفرنسيين الذين يزورون مصر. ويعتبر كتاب الجبرتي هذا بمثابة المرجع التاريخي الرئيسي لوصف أحداث هذه الحقبة التاريخية الهامة من تاريخ مصر. ونص رسالة نابليون كما أوردها الجبرتي في كتابه "مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس":

"بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، لا ولد له ولا شريك في ملكه. من طرف الجمهور (الجمهورية) الفرنساوي المبني على أساس الحرية والتسوية (المساواة)، السر عسكر الكبير بونابارت أمير الجيوش الفرنساوية، يعرف أهالي مصر جميعهم أن (منذ) زمان مديد، السناجق الذين يتسلطنوا (يتسلطون) في البلاد المصرية، يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنساوية، ويظلمون تجارها ... فحضر الآن ساعة عقوبتهم... من مدة عصور طويلة هذه الزمرة (من) المماليك المجلوبين من بلاد الأبازا (القوقاز) والكرجستان (جورجيا)، يفسدون في الإقليم الأحسن (مصر) الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها (مثله).

فأما رب العالمين القادر على كل شيء فقد حتم انقضاء دولتهم، يأيها المصريون: قد يقولون لكم إنني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه. وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لكيما أخلص حقكم من يد الظالمين، وإنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه محمداً والقرآن العظيم. وقولوا أيضاً: إن جميع الناس متساوون عند الله، وأن (أما) الشيء الذي يفرقهم من بعضهم بعضاً فهو العقل والفضائل والعلوم فقط ... إن كانت الأرض المصرية للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها لهم الله. فليكن رب العالمين... عادل على البشر... لا يستثني أحداً من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية. فالعقلاء والعلماء (في مصر) بينهم سيدبرون الأمور وبذلك تصلح الحال.

... أيها القضاة والمشايخ والأئمة، ويا أيها الشرباجية (الضباط) وأعيان البلد قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون خالصون ... الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا المحبين الأخلصين لحضرة السلطان العثمنلي وأعداء أعدائه، أدام الله ملكه. وبالمقلوب المماليك امتنعوا من طاعة السلطان غير ممتثلين

لأمره، ... طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فتصلح حالهم ويعلى مراتبهم.... لكن الويل ثم الويل للذين يتحدون مع المماليك ويساعدونهم في الحرب علينا."

في مسيرته من الإسكندرية إلى القاهرة زحف نابليون عن طريق دمنهور، حيث استطاع الفرنسيون احتلال مدينة رشيد فى ٦ يوليو. كان المماليك فى تلك الأثناء يعدون جيشاً بقيادة مراد بك لمواجهة الفرنسيين، كما استعدت القاهرة لملاقاتهم، فخرج السكان بمختلف طوائفهم وتولى مراد بك عمل المتاريس من إمبابة إلى بشتيل، فصار البران الغربي والشرقي للنيل مملوءين بالمدافع والعساكر والمتاريس والخيالة والمشاة. والتقي الجيشان بالقرب من شبراخيت يوم ١٣ يوليو، حيث هزم الفرنسيون جيوش المماليك هزيمة منكرة وعاد مراد بك إلى القاهرة. ثم التقى الجيشان - الفرنسي والمملوكي - مرة أخرى فى موقعة إمبابة (أو موقعة الأهرام) وانهزم جيش مراد بك ثانية فى هذه المعركة الفاصلة فى ٢١ يوليو. بعد هذه الهزيمة فر مراد بك إلى الصعيد، أما إبراهيم بك الذي كان مرابطاً بالبر الشرقي للنيل، فلما رأى الهزيمة التي حلت بجيوش مراد بك، أخذ الوالي العثماني ومن معه من مماليك وهربوا جميعاً إلى سوريا. وهكذا تمكن نابليون من دخول القاهرة فى ٢٤ يوليو دون مقاومة، ونزل بقصر محمد بك الألفي بالأزبكية.

بعد هروب البكوات، اجتمع بعض علماء الدين والمشايخ في الأزهر وقرروا إرسال شخص مغربي يجيد الفرنسية، لمقابلة نابليون. سألهم بونابارت عن مشايخ مصر وعظمائها، ولماذا تأخروا عن الحضور للقائه. وعندما طالبوه بالأمان كتب ورقة جديدة مضمونها: "من معسكر الجيزة خطاباً لأهل مصر. إننا أرسلنا إليكم في السابق كتاباً فيه الكفاية، وذكرنا لكم أننا لما حضرنا إلا بقصد إزالة المماليك ... وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المرتبات والرعية فيكونوا مطمئنين". ثم طلب حضور

المشايخ لمقابلته حتى يكون منهم ديواناً يدبر أمور البلاد. يقول الجبرتي: "لما رجع الجواب بذلك اطمأن الناس وركب الشيخ مصطفى الصاوي والشيخ سليمان الفيومي وآخرون إلى الجيزة، فتلقاهم (نابليون) وضحك لهم وقال: (هل) أنتم المشايخ الكبار؟ فأعلموه أن المشايخ الكبار خافوا وهربوا، فقال: لأي شيء يخافون؟ اكتبوا لهم بالحضور و(نحن) نعمل لكم ديواناً لأجل الراحة. فكتبوا منه عدة مكاتبات بالحضور الأمان، ثم انفصلوا من عندهم بعد العشاء ... وأصبحوا فأرسلوا الأمانات إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والشيخ الشرقاوي ومن انضم إليهما من الناس الفارين ...". (مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، عبد الرحمن ابن حسن الجبرتي، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨، ص ٣٧).

بعد هروب الوالي العثماني وأمراء المماليك، قرر نابليون تكوين ديوان يضم عشرة من كبار المشايخ المصريين وعلماء الدين، بداية في القاهرة وبعد ذلك في بقية الألوية والمحافظات، حتى يتم التفاهم معهم باعتبارهم يمثلون الشعب المصري. وتمتعت الدواوين الجديدة بصلاحية تنفيذية فيما يتعلق بالأمور المدنية والحياة العامة للمواطنين، كالمراقبة والإشراف على الأسواق ودوريات شرطة للمحافظة على الأمن العام ومراقبة عبور القوارب والبواخر في النيل وما شابه. بعد هذا تم إجراء انتخاب ديوان عام يشمل ٢٥ عضواً، كان بمثابة البرلمان أو الجمعية التحضيرية والاستشارية لنابليون لإدارة شؤون مصر.

وسرعان ما علم الأدميرال نلسون البريطاني بوجود نابليون في مصر، فسارع الأسطول الإنجليزي بالحضور إلى السواحل المصرية، حيث اشتبك مع الفرنسيين في معركة أبي قير التي تمكن فيها من تدمير كل مراكب الأسطول الفرنسي الراسية هناك، في أول أغسطس. أضعف تدمير الأسطول موقف نابليون منذ البداية، وقطع

طريق اتصالات الفرنسيين ببلادهم. وبالرغم من ذلك استطاع نابليون إحكام سيطرته على مصر، وحاول تدعيم وجوده فيها معتمداً على ما كان متوفراً في البلاد من مواد، كما أنشأ العلماء الفرنسيين "السافانت" المعهد الفرنسي في القاهرة للقيام بأبحاثهم.

غـزو الشـام

ازداد موقف نابليون سوءاً في ١١ سبتمبر، عندما أعلن السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) الحرب على فرنسا بسبب حملتها على مصر، وتلى هذا نشوب ثورة شعبية في القاهرة في ٢١ أكتوبر، لم يتردد الفرنسيون في قمعها بقسوة، مما زاد من سوء العلاقة بينهم وبين المصريين. وخشية هجوم العثمانيين عليه عن طريق سوريا، خرج نابليون إلى الأراضي الفلسطينية في شهر فبراير عام ١٧٩٩م، على رأس جيش فرنسي قوامه ١٣،٠٠٠ جندي لاحتلال بلاد الشام، وإقامة منطقة عازلة بين مصر وإسطنبول. سار الجيش الفرنسي شمالاً في طريق ساحل البحر المتوسط، وتمكن من احتلال مدينة العريش ثم غزة دون مقاومة تذكر، وفي ٧مارس استولى الفرنسيون على مدينة يافا. ثم تابع نابليون تقدمه شمالاً على طريق الساحل الفلسطيني، واستطاع احتلال مدينة حيفا في ١٧ مارس، وكانت قوة فرنسية بقيادة كليبر قد وصلت عن طريق البحر. تابع الجيش الفرنسي مسيرته شمالاً، حتى وصل إلى عكا في ١٩ مارس، وقام بفرض الحصار على المدينة وضربها بالمدفعية، بينما ظلت الجهة الغربية المواجهة للبحر والميناء مفتوحة، وصلت إليها قوة بحرية إنجليزية لمساندة أحمد باشا الجزار حاكم ووالي عكا، الذي كان له الفضل في صد القوات الفرنسية عن المدينة. كان الجزار قد قام ببناء الأسوار حول عكا، كما شيد مرابضاً للمدفعية وخندقاً حول الأسوار بعمق ثمانية أمتار.

لم يتمكن نابليون وجنوده من اختراق أسوار المدينة المنيعة عندما بدأت المعركة في ٢٣ مارس، فأصدر أوامره بالاستمرار في حصار المدينة والحيلولة دون وصول مساعدة خارجية إليها. ونجح جنود نابليون في إلحاق الهزيمة بقوات الجيش العثماني القادمة من دمشق في معركة قرب بحيرة طبريا، كما تمكنت القوات الفرنسية من احتلال طبريا والناصرة وصفد، وخلال فترة حصار عكا التي استغرقت أكثر من شهرين، استطاع الفرنسيون السيطرة وبسط نفوذهم على منطقة الجليل الغربي التي امتدت من حيفا جنوباً حتى مدينة صور شمالاً، ومن البحر غرباً حتى شفا عمرو شرقاً. ورغم حصار دام ٦٢ يوماً حول عكا، فشل الفرنسيون في اختراق أسوار المدينة المنيعة، ودفاعات أحمد باشا الجزار بمساعدة الأسطول الإنجليزي. عندئذ تلاشت أحلام نابليون بالقضاء على الإمبراطوية العثمانية، وقرر في ٢٠ مايو فك الحصار عن عكا والعودة إلى مصر.

هروب نابليون

لم يجد نابليون بدأ في هذه الحالة من سحب قواته من سورية، كما أيقن بونابارت أن وجوده في مصر أصبح مضيعة للوقت، فسافر سراً عائداً إلى فرنسا في ٢٢ أغسطس ١٧٩٩، دون أن يلاحظه الأسطول البريطاني الموجود في البحر المتوسط، تاركاً قيادة الجيش وإدارة الأمور في مصر بأيدي الجنرال كليبر. ودخل الجنرال جين بابتست كليبر، الذي خلف نابليون في قيادة الجيش الفرنسي، في مفاوضات مع العثمانيين وتم التوصل في اتفاق العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠، إلى انسحاب الفرنسيين من مصر. لكن جلاء القوات الفرنسية تعطل بسبب إصرار البريطانيين على استسلام القوات الفرنسية، ثم قام الشاب السوري سليمان الحلبي بقتل الجنرال كليبر في ١٤ يونيو من نفس العام.

جاء الجنرال عبد الله جاك مينو ليخلف كليبر في قيادة الفرنسيين، وكان قد اعتنق الإسلام وصمم على البقاء في مصر وعدم العودة إلى فرنسا. إلا أن إنجلترا تحالفت مع الدولة العثمانية في ١٨٠١، واتفق الطرفان على خطة مشتركة لطرد الفرنسيين من مصر. قام العثمانيون بتجهيز جيشين للهجوم من الشرق: الأول بقيادة الصدر الأعظم يوسف باشا الذي زحف إلى مصر عن طريق برزخ السويس، والثاني بقيادة حسين قبطان باشا الذي جاء عن طريق شواطئ مصر الشمالية الشرقية. أما القوات الإنجليزية فهاجمت مصر من ثلاثة محاور، عن طريق أبو قير في الشمال الغربي، والقصير على البحر الأحمر في الجنوب الشرقي، وعن طريق البر الغربي للنيل حيث وصلت قواتهم حتى إمبابة. لم يستطع الجيش الفرنسي مواجهة هذه الهجمات، واستسلمت قواته في القاهرة في يونيو، كما استسلم الجنرال مينو في الإسكندرية في سبتمبر. عند ذلك قرر ضباط الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بليار التسليم وفتح باب المفاوضات للجلاء، ووقعت الاتفاقية فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١، كان من شروطها جلاء الجنود الفرنسيين عن مصر بأسلحتهم وأمتعتهم ومدافعهم وغيرهم، والإبحار إلى فرنسا على نفقة الحلفاء وأن يتم الجلاء فى أقرب وقت ممكن، فى مدة لا تزيد عن خمسين يوماً. وبهذا رحلت الحملة الفرنسية على مصر فى أوائل شهر أغسطس سنة ١٨٠١ إلى فرنسا، وانتهى الاحتلال الفرنسي لمصر نهائياً بعد ثلاث سنوات وشهرين من وصولها.

نتائج الحملة الفرنسية على مصر

تمثل حملة نابليون الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط الحديث بشكل عام، وتاريخ مصر بشكل خاص. فبعد انتهاء الحملة الفرنسية ظهرت قوة جديدة على الساحة السياسية، لأول مرة. فقد تنازع السلطة من قبل ثلاث قوى مختلفة بقصد السيطرة على حكم البلاد: العثمانيون والإنجليز

والمماليك. وبعد الحملة الفرنسية ظهرت قوة رابعة للمرة الأولى على المسرح السياسي المصري، تتمثل في ممثلي الشعب المصري الذي أفاق من غفوته، وراح يطالب بدور له في تسيير الأمور في بلاده. وكان للحملة الفرنسية أثراً هاماً كذلك، حيث تم إضعاف سلطة البكوات المماليك وتحكمهم في البلاد. وبينما مات مراد بك الذي تصالح مع الفرنسيين، عاد إبراهيم بك إلى مصر مع العثمانيين، إلا أنه فقد كثيراً من نفوذه السابق. وصار عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي هما الرئيسان الجديدان لطائفتي المماليك بعد ذلك.

ورغم أن احتلال الفرنسيين لمصر لم يدم لأكثر من ثلاث سنوات فقط، فقد كان للحملة الفرنسية أثراً كبيراً على التاريخ الحضاري لمصر الحديثة. فبعد حوالي خمسة قرون من وقوع مصر تحت سيطرة المماليك ثم العثمانيين، كان وصول قوات أوروبية إلى البلاد – مصحوبة بعدد كبير من رجال البحث والعلم الحديث – بمثابة صدمة حضارية أيقظت الوعي الحضاري المصري، ووضعته في مواجهة العالم الأوروبي المعاصر. فنابليون هو الذي أحضر أول مطبعة عربية إلى مصر وضعت في بولاق، واهتم العلماء والخبراء الفرنسيون الذين رافقوا حملته بدراسة وفحص وتحليل مختلف وجوه الحضارة المصرية القديمة، وهم الذين أسسوا "معهد مصر" في القاهرة بعد الاحتلال مباشرة. كما قام العلماء الفرنسيون بإجراء مسح جغرافي وميداني لمصر وراقبوا نهر النيل ورسموا خارطة جغرافية لمصر، إلى جانب دراسة آثار مصر الفرعونية. وكان لعثور علماء الحملة الفرنسية على حجر رشيد سنة ١٧٩٩ نتائج هامة، حيث أمكن بعد ذلك حل رموز الكتابة الهيروغليفية القديمة وبداية علم المصريات، الذي أعاد للمصريين تاريخهم الفرعوني المجيد وأيقظ الوعي القومي في البلاد. وجمع العلماء الفرنسيون نتائج أبحاثهم ودراساتهم في مؤلف "وصف مصر"، تم نشره في باريس ما بين ١٨٠٩ و ١٨٢٨، مما عرف العالم الغربي – وكذلك مصر – بعظمة حضارة المصريين القدماء.

الزعماء يختارون محمد علي
والياً على مصر

ولد محمد علي في سبتمبر ١٧٦٩م بمدينة قولة المطلة على ساحل بحر إيجة في ألبانيا - بلاد الأرناؤود - التي كانت في تلك الفترة جزءاً من الدولة العثمانية، وهي الآن جزء من اليونان. وهناك رواية تقول بأن محمد علي كان كردي الأصل تعود جذوره إلى مدينة ديار بكر عاصمة كردستان الشمالية، لكن والد محمد علي هاجر إلى قولة. وردت هذه الرواية على لسان حفيده الأمير محمد علي الذي كان ولياً للعهد في أيام الملك فاروق عام ١٩٤٩م. (في حوار صحافي مع عباس محمود العقاد نشر في مجلة المصور القاهرية الصادرة في ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٩). كان أبوه إبراهيم أغا رئيس الحرس المختص بحراسة الطرق ببلدته، وكان له سبعة عشر ولداً ماتوا جميعاً وهم صغار ولم يعش منهم سوى محمد علي. كما مات إبراهيم أغا ولم يتجاوز عمر ابنه محمد علي الرابعة عشر من عمره، فعاش الصبي يتيماً في كفالة عمه طوسون الذى توفي هو الآخر، فكفله الشوربجي (جربتلي) حاكم مدينة قولة الذي كان صديقاً لوالده. وعندما بلغ محمد علي أشده انضم إلى الجيش العثماني في رعاية الشوربجي، الذي رقاه إلى رتبة باشي وزوجه قريبة له كانت مطلقة ولديها ثروة كبيرة، فأنجب منها إبراهيم وطوسون وإسماعيل. بعد زواجه - كان في الثامنة عشر من عمره - ترك محمد علي خدمة الجيش واستخدم ثروة زوجته في العمل بتجارة الدخان. لكنه سرعان ما عاد إلى الحياة العسكرية عندما أغار نابليون بونابرت على مصر وشرع الباب العالي فى تعبئة الجيوش العثمانية. انضم محمد على إلى كتيبة مدينة قولة التى وصلت إلى أبو قير بالإسكندرية بقيادة حسين قبطان باشا فى مارس سنة ١٨٠١م.

وهكذا جاء محمد على إلى مصر واشترك فى المعارك الأخيرة التى دارت بين الإنجليز والأتراك من جانب والفرنسيين من جانب آخر.

وصل محمد علي إلى مصر واحداً من ضباط الجيش العثماني الذي جاء لمحاربة الفرنسيين، في فرقة تتكون من الجنود الألبان. وبعد حوالي عام ونصف على رحيل الفرنسيين، تم انسحاب القوات البريطانية من مصر في مارس ١٨٠٣، وبقت الوحدة ألبانية للعمل على تثبيت سلطة الوالي العثماني خورشد باشا. إلا أن الجنود الألبان تمردوا على السلطة العثمانية وقاموا بتعيين قائدهم والياً على البلاد، وعندما قتل قائد الألبان بعد فترة وجيزة تولى نائبه محمد علي القيادة مكانه.

كان الحكم قد استقر في يد الوالي العثماني أحمد خورشد باشا بعد خروج الفرنسيين، لكنه نزع إلى الظلم والشطط في فرض الضرائب حتى ضج الشعب فنصحه المشايخ والعلماء بتحري العدل. لم يأبه الوالي لنصيحة الزعماء فقاد السيد عمر مكرم ثورة شعبية مسلحة ضد خورشد باشا وتمت محاصرة الوالي في القلعة. في نفس الوقت، بدأ محمد علي يتقرب إلى الشعب المصري ويعمل على استمالة زعمائه، وبخاصة بعد ثورة الشعب ضد المماليك فى مارس سنة ١٨٠٤، حيث أيد محمد علي ثورة الأهالي في مواجهة البكوات المماليك وانضم إلى المشايخ والعلماء واختلط بالعامة. وعندما نشبت ثورة القاهرة ضد الأتراك فى سنة فى سنة ١٨٠٥ بسبب اعتداء جنود السلطنة العثمانية على الأهالي، اجتمع العلماء وذهبوا إلى الوالي التركي خورشد باشا وطالبوه بوضع حد لاعتداءات الجنود عليهم. إلا أن الباشا لم يتمكن من تلبية مطالبهم فبدأت الثورة تأخذ طريقها ضد الوالي وجنوده. ولما ساند محمد علي موقف الأهالي وأيد ثورة الشعب، عمل خورشد باشا على التخلص منه وإبعاده عن مصر، فأصدر الباب العالي فرماناً سلطانياً بتقليد محمد علي ولاية ميناء جدة بالحجاز.

ولأول مرة في التاريخ العثماني رفض المصريون قرار الباب العالي، وصمم زعماؤهم وعلماؤهم - بدلاً من ذلك - على عزل الوالي العثماني خورشد باشا وتعيين محمد على والياً على مصر مكانه. ووصف الجبرتي هذا الحدث المهم قائلاً: "فلما أصبحوا يوم الإثنين (١٣ مايو ١٨٠٥)، اجتمعوا ببيت القاضي، وكذلك اجتمع الكثير من العامة، فمنعوا من الدخول إلى بيت القاضي ... وحضر إليهم أيضاً سعيد أغا والجماعة، وركب الجميع وذهبوا إلى محمد علي، وقالوا له: إنا لا نريد هذا الباشا حاكماً علينا ولا بد من عزله من الولاية. فقال (محمد علي): ومن تريدونه يكون والياً؟ قالوا له: لا نرضى إلا بك، وتكون والياً علينا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير. فامتنع أولاً ثم رضي. وأحضروا له كركاً وعليه قفطان وقام إليه السيد عمر والشيخ الشرقاوي، فألبساه له – وذلك في وقت العصر- ونادوا بذلك في تلك الليلة في المدينة." (عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، الجزء الثالث، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨، ص ٥٢١).

كان من نتيجة دخول المصريين في مجال القرار السياسي في أثناء الحملة الفرنسية أثراً إيجابياً، إذ لم يعد الشعب المصري يقبل ما يحدث في بلاده دون مشاركة منه. ونشبت ثورة في القاهرة في مايو ١٨٠٥ ضد الوالي العثماني خورشد باشا، واستمرت معارك الشوارع عدة أسابيع. وأمام تصميم المصريين على اختيار محمد علي، اضطر الباب العالي إلى إصدار فرمان فى ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ بعزل خورشد باشا وتعيين محمد علي والياً مكانه. وهكذا كانت طريقة اختيار محمد علي والياً على مصر، تختلف عن الطرق التي سبق اتباعها عند تعيين الولاة السابقين. فقد صدر قرار الباب العالي بتعيينه، بناء على طلب من ممثلي الشعب المصري، لأول مرة في التاريخ، ولا شك أن هذا التغير جاء نتيجة لإحساس الزعماء بأهميتهم بعد مساهمتهم في الديوان الذي كونه نابليون، ضابط الثورة الفرنسية.

جاء تولي محمد على باشا حكم مصر نزولاً على رغبة أبنائها، وهو ما يعد انقلاباً كبيراً فى نظام الحكم آنذاك. وهكذا أصبح للمصريين قرار في حياتهم السياسية لأول مرة منذ ١٨ قرناً، فعزلوا أحمد خورشيد باشا، ونصبوا مكانه محمد علي تماماً كما نصب أجدادهم الفراعنة الإسكندر الأكبر ابناً لآمون. وبدأت مرحلة جديدة من البعث الحضاري على أرض مصر. أوفدت تركيا عبد الله رامز - القبطان باشا — على رأس ألفين و ٥٠٠ جندي، ليراقب الأمور في مصر بنفسه ويتخذ القرار الذي يراه مناسباً، سواء بتثبيت ولاية محمد علي أو بعزله. وصل قبطان باشا إلى الإسكندرية في ١٧ يولية ١٨٠٥، بينما كان خورشد باشا معتصماً في القلعة رافضاً الإذعان لقرار عزله، خصوصاً بعد أن عرض عليه محمد بك الألفي - زعيم المماليك - المعاونة في طرد محمد علي من البلاد. كان الصراع في تلك الفترة يدور بين ممثلي الدولة العثمانية في القاهرة والأمراء المماليك الذين كانت لهم السيطرة على الصعيد، حول السيطرة على السلطة في مصر. نتج عن هذا الصراع تسلط العسكر بعضهم على بعض، بحيث تسلط الأرناؤود والانكشارية بعضهم على بعض، وازدادت عوامل الفوضى والاضطراب في البلاد. يقول الجبرتي: "تسلط العسكر على خطف الناس وسلبهم وقتلهم، ... حتى امتنعت الناس من المرور في جهات سكنهم".

هجوم المماليك

لم يرض البكوات المماليك بتثبيت الباب العالي لمحمد علي والياً على مصر، وقبل مرور ثلاثة أشهر على هذا التثبيت دبر المماليك هجوماً على مدينة القاهرة بهدف الاستيلاء على الحكم عنوة. وفي يوم الاحتفال بوفاء النيل في أغسطس، وقبل رحيل قبطان باشا المندوب العثماني عن البلاد، تآمر المماليك مع بعض رؤساء الجنود حتى يساعدوهم على دخول العاصمة. لكن محمد على علم بهذه المؤامرة، واتفق سراً مع رجاله حتى يتظاهروا بالتعاون مع المماليك ويستدرجونهم للمجيء إلى القاهرة. وفي

١٦ أغسطس قام المماليك بهجومهم على القاهرة ومعهم ألف مقاتل، برئاسة البكوات عثمان حسن وشاهين المرادي وأحمد كاشف، ودخلوا المدينة عن طريق باب الفتوح. في البداية زار هؤلاء البكوات السيد عمر مكرم آملين في الحصول على تأييده لعزل محمد علي، لكنه رفض حتى أن يلتقي بهم. فذهبوا إلى عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر، فلحق بهم عمر مكرم هناك وأخبرهم بعدم تأييده لهم. عندئذ خرج جند المماليك متفرقين، وواجه بعضهم وابلاً من رصاص جنود محمد علي عند الدرب الأحمر. وتفرق المماليك وجندهم محاولين الخروج من بوابات القاهرة، والهرب من محاصرة قوات الوالي لهم، وانتهت محاولة عزل محمد علي هذه إلى هزيمة منكرة للبكوات المماليك. انتهز محمد علي فرصة فشل المماليك في هجومهم على القاهرة، فاستولى على الجيزة واضطر قائدهم هناك إلى الهرب للحاق بسيده خورشيد باشا الذي كان لا يزال بالإسكندرية. عند ذلك تيقن مندوب الباب العالي قبطان باشا من ضعف موقف خورشيد باشا، فغادر ميناء الإسكندرية عائداً إلى الآستانة في أكتوبر، وأخذ معه خورشد باشا الوالي المخلوع.

رغم صدور الفرمان العثماني بولاية محمد علي على مصر ورغم تأييد زعماء الشعب المصري له، لم يتمكن الوالي الجديد من فرض سلطته على كامل الأرض المصرية. وحتى بعد استيلاء محمد علي على الجيزة في سبتمبر ١٨٠٥، ظل معظم الصعيد في أيدي البكوات المماليك. وبينما كان محمد الألفي يسيطر على الفيوم، كان سليمان وأتباعه يحتلون شمال أسيوط، وإبراهيم الكبير والبرديسي بين أسيوط والمنيا، وعثمان حسن في إسنا. لهذا قرر محمد علي بعد استقرار الأمر له في القاهرة عام ١٨٠٦، محاولة مد نفوذه جنوباً في الصعيد. أرسل الوالي جيشاً بقيادة حسن باشا سارت مراكبه في النيل حتى وصلت إلى موقع الرقة، بجنوب الجيزة. لكن محمد الألفي خرج عندئذ بقواته من الفيوم، وتمكن من هزيمة قوات محمد علي في الجيزة في

مارس من نفس السنة، ثم سار شمالاً إلى البحيرة في الدلتا. ورغم استمرار جيش محمد علي في مسيرته جنوباً إلى بني سويف، فقد توقف هناك غير قادر على التقدم كما حاصر المماليك حامية أخرى لمحمد علي بالمنيا.

محاولة عزل محمد علي

حصل محمد علي على ولاية مصر بتأييد الزعامة الشعبية التي قادها السيد عمر مكرم، بناء على ما عهدوه فيه من إقامة العدل والرفق بالرعية. ووصف الجبرتي مكانة عمر مكرم بقوله: "ارتفع شأن السيد عمر، وزاد أمره بمباشرة الوقائع، وولاية محمد علي باشا، وصار بيده الحل والعقد، والأمر والنهي، والمرجع في الأمور الكلية والجزئية". ولد السيد عمر مكرم حوالي ١٧٥٠ في أسيوط، ثم انتقل إلى القاهرة للدراسة في الأزهر الشريف، وعندما أنهى دراسته عين نقيباً للأشراف سنة ١٧٩٣م، وهي نقابة تضم المنتسبين إلى آل البيت. وظهر عمر مكرم كقائد شعبي عام ١٧٩٥م عندما قاد الحركة الشعبية ضد إبراهيم بك ومراد بك، واستطاع أن يخفف من قيمة الضرائب المفروضة على المصريين. وعندما وصل نابليون إلى مصر ١٧٩٨م، بث عمر مكرم روح المقاومة في المصريين وخرج معهم للقتال. ورحل مكرم عن القاهرة إلى بلبيس ثم إلى العريش، ومنها إلى غزة، فصادر نابليون أمواله، وعزله عن نقابة الأشراف، ثم ألقي القبض عليه في يافا وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية في دمياط. وفي النهاية انتقل عمر مكرم إلى القاهرة واعتكف فترة عن الحياة السياسية.

أدرك محمد علي قدرة زعماء الشعب المصري في التأثير على مسيرة الأحداث السياسية، منذ أن منحتهم حملة نابليون فرصة المساهمة في الدواوين والمشاركة في اتخاذ القرارات. وهذا هو ما جعل الوالي الجديد يرجع إلى الزعماء لاستشارتهم في تسيير الأمور. فكان كلما احتاج إلى فرض إتاوة جديدة، يشرح لهم متطلبات الموقف

– مثل دفع رواتب الجنود – لكي يحصل على موافقتهم قبل إصدار القرار. وقد تحدث الجبرتي عن حاجة محمد علي في سبتمبر ١٨٠٥م إلى دفع رواتب الجند الأرناؤود حتى يتم ترحيلهم عن مصر وشرح الأمر للزعماء، فوافقوا على فرض إتاوة جديدة.

لكن انتصار المصريين لم يدم طويلاً، ولم ترسخ قدم محمد علي في الحكم بمجرد مبايعته أو صدور الفرمان المؤذن بتوليته، فالسياسة الإنجليزية ظلت تسعى إلى نقل السلطة إلى حليفهم محمد بك الألفي زعيم المماليك، والمماليك من ناحيتهم كانوا يجمعون جموعهم لمحاربة الوالي الجديد. لم يرض الإنجليز عن فوز محمد علي بولاية مصر، وكانوا يطمعون في السيطرة على البلاد بالتعاون مع حلفائهم من المماليك. وطلبت إنجلترا من الباب العالي – عن طريق سفيرها في الآستانة – عزل محمد علي عن ولاية مصر، وتعيين محمد الألفي مكانه، وتعهدوا بأن يعيد هذا دفع الخراج السنوي إلى العثمانيين.

اقتنع الباب العالي بوجهة النظر الإنجليزية، خصوصاً أن تعيين محمد علي لم يتم إلا تحت ضغط الثورة الشعبية في مصر. وأصدر الباب العالي فرماناً بنقل محمد علي بعيداً عن مصر، إلى ولاية سلانيك اليونانية التي خضعت للعثمانيين منذ ١٤٣٠، وتعيين موسى باشا خلفاً له. وأرسلت تركيا وحدة بحرية تتكون من ثلاثة آلاف جندي وأربع بوارج وفرقاطتين وسفينتين بقيادة القبطان صالح باشا، ليتولى تنفيذ الفرمان وإتمام عملية النقل. ولما علم محمد بك الألفي بهذا الفرمان، اتجه إلى دمنهور ليكون قريباً من السفن العثمانية عند وصولها إلى الإسكندرية في أول يولية ١٨٠٦. وهكذا تم التحالف بين ثلاث قوى لعزل محمد علي عن ولاية مصر: الإنجليز، والباب العالي، ومحمد بك الألفي. وكان أول ما فعله القبطان صالح باشا عند وصوله إلى ميناء الإسكندرية، هو إيفاد رسول إلى محمد علي في القاهرة يطلب منه

مغادرة مصر والذهاب إلى سلانيك لتسلم مهام ولايته الجديدة. في نفس الوقت، أراد محمد بك الألفي أن يحول مدينة دمنهور إلى قاعدة لقواته التي جاء بها من الفيوم، حتى يتمكن من مساعدة قوات الباب العالي في عزل محمد علي. وعندما رفض أهل دمنهور السماح له بدخول مدينتهم، قام الألفي بفرض الحصار على المدينة.

لم يشأ محمد علي الانصياع للفرمان العثماني أو مغادرة مصر، لكنه تظاهر باستعداده لتنفيذ الأوامر التي صدرت إليه محتجاً بعدم قدرته على الذهاب بسبب معارضة الجند، الذين يشترطون الحصول على رواتبهم المتأخرة قبل رحيله. وفي ذات الوقت لجأ محمد علي إلى زعماء الشعب المصري الذين أيدوه من قبل، فأرسل إلى السيد عمر مكرم وأخبره بما يتم تدبيره للتخلص منه. لم يكن المصريون راغبين في عودة سيطرة البكوات المماليك على حياتهم، إلا أن الفرمان الصادر من الباب العالي بتولية موسى باشا تضمن قراراً بالعفو عن المماليك والسماح لهم بالعودة إلى إمارة مصر. اتفق محمد علي مع عمر مكرم على أن يقوم العلماء بكتابة التماس إلى الباب العالي، يعترضون فيه على عزل الوالي وتعيين موسى باشا مكانه. ولما كان الفرمان السلطاني يشترط كفالة زعماء الشعب لتعهد المماليك بدفع الأموال الأميرية وأداء مرتبات الحرمين الشريفين من أجل السماح لهم بالعودة إلى القاهرة، فقد رفض المشايخ تقديم هذه الكفالة. وبينما تحدث العلماء في عريضتهم عن مساوئ المماليك، فقد بينوا محاسن محمد علي وولايته. إلا أن قبطان باشا لم يهتم كثيراً بعريضة الزعماء، وطلب منهم الامتثال للأمر السلطاني. ومع هذا، ورغم عدم قدرة الزعماء المصريين على رفض قبول الفرمان السلطاني صراحة، فقد كتب المشايخ مرة أخرى إلى قبطان باشا يعبرون عن تمسكهم بولاية محمد علي ورفضهم عودة المماليك إلى القاهرة.

عندئذ لجأ محمد علي إلى رؤساء الجند وحرضهم على معارضة قرار ترحيله عن مصر حتى يضمنوا الحصول على رواتبهم المتأخرة، التي بلغت حوالي عشرين ألف كيس. ولم يكتف محمد علي بتأييد زعماء الشعب له ورغبة الجند في بقائه، بل راح يستعد لمقاومة قرار عزله بالقوة إذا لزم الأمر. جمع الوالي الذخيرة في القلعة وحصن الطوابي المحيطة بالمدينة، كما أرسل وحدة من جنوده إلى منطقة الرحمانية لمواجهة أي هجوم يقوم به الألفي بك مع الأتراك، وطلب من حسن باشا الموجود بالصعيد العودة إلى القاهرة. ولما علم الألفي برفض محمد علي الرحيل، رفع الحصار عن دمنهور وسار بقواته لملاقاة جنود الوالي في النجيلة، جنوب الرحمانية. وتم الاشتباك بين الفريقين في ١٢ أغسطس ١٨٠٦م، حيث تمكن الألفي من هزيمة جيش محمد علي في هذه الموقعة والاستيلاء على الرحمانية. بعد ذلك عاد الألفي إلى دمنهور لحصارها مرة أخرى، مدعماً هذه المرة بالمدافع التي أمده بها الإنجليز. ومع هذا فقد طال أمد الحصار دون أن يتمكن الألفي من كسر صمود المدينة، بينما انقسم المماليك في تأييدهم للألفي.

في تلك الأثناء حدث تغير هام في موقف الباب العالي، الذي لم يعد يصمم على عزل محمد علي بل فوض صالح باشا في التصرف في الأمر بحسب ما يراه مناسباً. ونظراً إلى ما رآه صالح باشا من انقسام في جانب المماليك واتفاق بين المشايخ والجند على دعم محمد علي، فقد قرر الباشا تثبيته في الولاية على أن يتعهد بدفع ٤ آلاف كيس للباب العالي. وبعد أن أخذ معه إبراهيم ابن محمد علي إلى الآستانة كرهينة، صدر مرسوم جديد من الباب العالي بإبقاء محمد علي والياً على مصر وانتهت محاولة عزله بالفشل.

الحملة الإنجليزية

ساءت العلاقات بين الإنجليز وتركيا بسبب التقارب الذي جرى بين العثمانيين وفرنسا، وقررت إنجلترا إرسال حملة عسكرية لغزو مصر بقيادة الجنرال فريزر. وكان الإنجليز على علاقة وطيدة بالبكوات المماليك في مصر، وبخاصة محمد بك الألفي الذي ظل يحاصر دمنهور قرابة عامين انتظاراً لقدومهم. وبعد حوالي عشر سنوات من الحملة الفرنسية على مصر، تحرك الأسطول البريطاني إلى الإسكندرية. ولما علم أهل المدينة بخبر الغزو القادم إليهم، راحوا يحصنون قلاعهم وأبراجهم ويستعدون للمواجهة. في تلك الفترة كان محمد علي لا يزال في الصعيد بعد ما حققه هناك من انتصارات على المماليك، ولم يعد بعد إلى القاهرة.

ولما طال حصار الألفي بك لمدينة دمنهور دون أن يتمكن من كسر صمودها ودن أن يصل حلفاؤه الإنجليز، اضطر إلى رفع الحصار والعودة بجيشه إلى الصعيد في أوائل يناير ١٨٠٧م. وخشي محمد علي من احتمال مهاجمة جيش الألفي للقاهرة في أثناء مروره بالجيزة، واستعد لمواجهة أي هجوم مفاجئ. وبينما كان جيش الألفي يتكون من حوالي سبعة آلاف وخمسمائة مقاتل، لم يستطع الوالي أن يجمع سوى ما يقرب من أربعة آلاف رجل، عسكر بهم في إمبابة. ومع هذا فإن أياً من الخصمين لم يحاول مهاجمة الآخر، وعاد الألفي حزيناً إلى الصعيد ومات في ٢٨ يناير، بعد شهرين من وفاة البرديسي. وهكذا تخلص محمد علي من أشد خصمين منازعين له على السلطة، دون حاجة إلى الدخول في أية معركة حربية.

بعد وفاة الألفي، شعر محمد علي أن الوقت قد صار مناسباً لمهاجمة قوات المماليك التي كانت لا تزال تسيطر على الصعيد، فأعد جيشاً من ثلاثة آلاف من المشاة وثلاثة

أخرى من الفرسان وست سفن حربية، إلى جانب ثمانمائة مركب لنقل الجنود في النهر. ورغم إصابة الوالي بمرض الكوليرا في تلك اللحظة، فقد تعافى منها بعد فترة وجيزة وسار بجيشه إلى الصعيد بعد أقل من شهر على وفاة الألفي. كانت قوات المماليك قد تجمعت في المنيا، ورغم تظاهر محمد علي بالرغبة في التصالح معهم، إلا أنه فاجأهم بالهجوم وهم نيام في معسكرهم. وبعد أن استولى على مدافعهم ومعداتهم، تعقب الفارين منهم وهزمهم عند مدينة أسيوط التي دخلها وعسكر بها.

في تلك الأثناء وصل الأسطول الإنجليزي إلى ميناء الإسكندرية في شهر مارس ١٨٠٧، فقرر أعيان البلاد إرسال الخبر إلى الوالي في الصعيد. ولم يشأ الجنرال فريزر إنزال قواته مباشرة، بل بعث أولاً بإحدى سفنه لاستطلاع الحالة في الإسكندرية. ثم جاءت سفينة ثانية في ١٤ مارس استدعت الميجور ميست القنصل الإنجليزي في مصر، الذي سرعان ما راح يبعث بالرسل إلى البكوات المماليك في الصعيد طالباً منهم سرعة الحضور إلى الشمال، حيث أن الأسطول الإنجليزي يقترب من البلاد. وبعد ذلك بيومين وصل عدد من السفن الإنجليزية التي ألقت مراسيها بالميناء الغربي للمدينة، وطلب ضباطها التحدث إلى محافظ الإسكندرية. كان محافظ المدينة هو أمين أغا، ضابط تركي أرسلته الآستانة حيث أن تركيا كانت تعتبر الإسكندرية تابعة لها مباشرة. وعندما وافق المحافظ على تسليم المدينة دون مقاومة، جاءت باقي سفن الأسطول البريطاني في ١٧ مارس، وبدأ الجنود ينزلون إلى البر في المساء بمنطقة العجمي. زحف الجنود الإنجليز إلى أسوار الإسكندرية كما قاموا باحتلال قلعة أبو قير شرقي المدينة. وبعد يومين من المفاوضات، سلم المحافظ أمين أغا نفسه أسيراً ومعه ٣٠٠ جندي يمثلون الحامية العثمانية للمدينة، واستولى الإنجليز على الإسكندرية دون قتال. كانت الحملة البريطانية تحت قيادة الجنرال فريزر تتكون من حوالي ستة آلاف جندي، مقسمة إلى فرقتين واحدة تحت قيادة الجنرال ستيوارت

والثانية يقودها الجنرال وايكوب. لكن الإنجليز كانوا يعولون على حلفائهم من البكوات المماليك وبخاصة محمد بك الألفي، لمساعدتهم في احتلال مصر. وفوجئ البريطانيون بأن الألفي كان قد مات قبل وصولهم بأربعين يوماً، بينما انشغل باقي البكوات في الصعيد في حربهم مع محمد علي.

معركة رشيد

أرسل الجنرال فريزر فرقة عسكرية تتكون من ألفي جندي بقيادة الجنرال وايكوب، إلى مدينة رشيد عبر خليج أبو قير شرقي الإسكندرية. وبدأ البريطانيون هجومهم على أسوار رشيد في ٣١ مارس، فطلب علي بك السلانكلي محافظ المدينة من جنوده ترك الحامية والتحصن مع الأهالي في منازلهم. ولما لم يجد الإنجليز مقاومة عند أسوار رشيد، دخلوا المدينة ليستريحوا من عناء السفر سيراً على الأقدام من الإسكندرية إلى رشيد. عندئذ أصدر المحافظ أوامره للجنود والأهالي بالقتال، فانهال الرصاص على الإنجليز من كل جانب بشكل مفاجئ، وقتل الجنرال وايكوب قائد الفرقة وعدد كبير من ضباطه وجنوده، وفر الباقون مزعورين .. وعاد من بقى من الفرقة الإنجليزية متقهقرين إلى الإسكندرية.

لم يقبل الجنرال فريزر التسليم بالهزيمة في رشيد بسهولة، وقرر إرسال فرقته الثانية بقيادة الجنرال ستيوارت في محاولة جديدة للسيطرة على المدينة. وعندما اقتربت الفرقة الإنجليزية المكونة من حوالي أربعة آلاف رجل من مدينة رشيد، قامت باحتلال قرية الحماد جنوبي المدينة حتى تقطع عليها الطريق لوصول أية إمدادات من القاهرة. ثم فرض البريطانيون حصارهم على رشيد، وركبوا المدافع استعداداً لضرب المدينة وأسوارها. وعندما رفض أهالي رشيد تسليم مدينتهم، أطلق الإنجليز عليهم المدافع فتحطمت البيوت وقتل عدد كبير من المواطنين. حتى هذه اللحظة كان البريطانيون لا يزالون يأملون في انضمام المماليك إليهم كي يشنوا

هجوماً مشتركاً على رشيد، لكن المماليك لم تشجعهم هزائم الإنجليز في المغامرة بالتحالف معهم في حربهم.

في غياب محمد علي بالصعيد، اجتمع زعماء الشعب في القاهرة للتشاور فيما يجب عمله وقرروا دعوة الشعب إلى التطوع للقتال دفاعاً عن البلاد. وراح الأهالي، وعلى رأسهم السيد عمر مكرم، يستعدون لاحتمال قيام الإنجليز بهجوم على العاصمة، فصاروا يحفرون الخنادق ويقيمون الاستحكامات في شمال القاهرة. وقبل عودته إلى القاهرة حاول محمد علي مصالحة البكوات المماليك بالصعيد، على ألا يتعاونوا مع الغزاة الإنجليز. اشترط البكوات على محمد علي أن يعيد إليهم حكم الصعيد للتصالح معه، فوافق الوالي على أن يقوموا بدفع الخراج له ووافقوا هم على ذلك. وبعد أن اطمأن على سلامة الجبهة الداخلية، عاد محمد علي إلى القاهرة وعاد المماليك مرة أخرى إلى مد سيطرتهم على الصعيد حتى الجيزة. وعندما وصل محمد علي إلى القاهرة في ١٢ أبريل، راح يستعد، بمعاونة العلماء والشعب، لمواجهة محتملة مع الإنجليز إذا ما قرروا مهاجمة القاهرة، ببناء الاستحكامات بين باب الحديد وبولاق ونصب بطاريات المدافع في شبرا وبولاق وإمبابة، وشق أخاديد أمام الخنادق تتصل بنهر النيل وتمتلئ بالمياه لتكون حاجزاً أمام تقدم الغزاة. وساعده السيد عمر مكرم وباقي الزعماء في الموافقة على جمع المال اللازم لتمويل عمليات المقاومة، كما تم إعداد جيش من أربعة آلاف من المشاة وألف وخمسمائة من الفرسان بقيادة طبوزاوغلي، سافر إلى رشيد لمساعدتها على صد العدوان.

استمر حصار الإنجليز لرشيد إلى أن وصل الجيش الذي أرسله محمد علي الذي انقسم إلى فرقتين، واحدة بقيادة طبوزأوغلي سارت على البر الشرقي للنيل، وأخرى بقيادة حسن باشا عسكرت على البر الغربي قبالة قرية الحماد الذي احتله الإنجليز. وفي ٢٠ أبريل تمكنت فرقة حسن باشا من هزيمة وحدة بريطانية بالقرب من قرية

الحماد، مما شجع طبوزأوغلي على عبور النيل والانضمام إلى فرقة حسن باشا في الغرب، وشنت الفرقتين هجوماً مشتركاً في اليوم التالي على القوات الإنجليزية بقرية الحماد نفسها. وكانت قوات محمد علي بتحركها هذا قد قطعت طريق الاتصال بين الجنود الإنجليز الذين يحاصرون رشيد في الشمال والفرقة المعسكرة في الحماد، قبل هجومها على القوات الموجودة في القرية. استمرت معركة قرية الحماد ثلاث ساعات فقط، تمكنت قوات محمد علي خلالها من هزيمة القوات الإنجليزية تماماً، فقتلت ٤١٦ جندياً وأسرت الباقي وكانوا ٤٠٠ جندي.

بعد هزيمة الحماد، لم يجد الجنرال ستيوارت مفراً من رفع الحصار الذي كان يفرضه على رشيد والهرب عائداً إلى الإسكندرية. هنا أدرك الجنرال فريزر (قائد الحملة الإنجليزية) خطورة موقفه بعد هزيمة قواته مرتين في رشيد، فقرر تحصين مواقعه في الإسكندرية وقطع سد أبو قير حتى تطغى مياه البحيرة وتكون سداً مائياً حول الإسكندرية. في ذات الوقت كرر القائد البريطاني إرسال دعوته إلى البكوات المماليك لمساعدته في هزيمة محمد علي، مقابل إعادة سلطاتهم القديمة إليهم.

تشجع محمد علي بالانتصارات التي حققها جيشه في رشيد، وبعد خشيته من هجوم الإنجليز عليه في القاهرة، وجد الظرف مواتياً لكي يهاجمهم هو في الإسكندرية. وبينما الوالي يستعد للسير إلى الإسكندرية، وصلته رسالة من الجنرال فريزر يطلب فيها المفاوضة والصلح، والجلاء عن الإسكندرية. فقد طلبت الحكومة البريطانية من الجنرال فريزر مغادرة الإسكندرية والإبحار إلى جزيرة صقلية لمواجهة نابليون من جديد. فبعد مغادرة نابليون بونابارت لمصر وعودته إلى فرنسا وفي ٢٤ يناير عام ١٨٠٠، أصبح نابليون مستشاراً أولاً للجمهورية الفرنسية الوليدة لمدة عشر سنوات. وفي عام ١٨٠٥ عاود نابليون حربه ضد بريطانيا والنمسا وروسيا، وتمكن من السيطرة على معظم القارة الأوروبية وصار يهدد بريطانيا نفسها. لهذا

غيرت بريطانيا خطتها وعدلت عن رغبتها في غزو مصر، حتى تتفرغ لمواجهة الخطر الفرنسي الذي صار يهدد أرضها.

بعد تلقيه الرسالة سافر محمد علي إلى دمنهور على رأس جيشه - وكانت دمنهور عاصمة منطقة البحيرة ومركز المقاومة ضد الحملة الفرنسية - وهناك ناقش شروط الصلح مع مبعوث فريزر، الجنرال شيربروك. وتم الاتفاق على أن تقوم القوات الإنجليزية بالجلاء عن الإسكندرية، ويسمح لها باسترجاع الأسرى الذين سقطوا في يد محمد علي وجنوده. وبالفعل تم جلاء الإنجليز عن الإسكندرية في ١٩ سبتمبر ١٨٠٧ بعد حوالي ستة أشهر من وصولهم إليها، ثم عاد محمد علي منتصراً إلى القاهرة. وفي تركيا، سرَّ السلطان محمود بهزيمة الإنجليز في مصر، وأرسل هدية إلى الوالي سيفاً مرصعاً، كما سمح لإبراهيم ابن محمد علي بالعودة إلى مصر، وكان محتجزاً كرهينة إلى أن يقوم الوالي بدفع الجزية التي التزم بها.

انتهاء سلطة الزعماء

لم يكد محمد علي يعود إلى القاهرة بعد رحيل الإنجليز حتى أعلن الجنود تمردهم على الوالي، مطالبين برواتبهم المتأخرة. وفي ٢٨ أكتوبر ١٨٠٧ سارت جماعات من الجنود الأرناؤود إلى سراي محمد علي بالأزبكية حيث كان مقره، وأطلقوا نيرانهم على أبواب السراي. وفي اليوم التالي قرر محمد علي ترك سراي الأزبكية خوفاً على حياته، والانتقال إلى القلعة. لما علم الجنود بانتقال الوالي إلى القلعة، قاموا بمهاجمة سراي الأزبكية وراحوا ينهبون الممتلكات ويعتدون على الأهالي، واستمروا على هذه الحال أسبوعاً كاملاً. ولما كانت خزانة الحكومة خاوية، لم يتمكن محمد علي من تلبية مطالب الجند. اجتمع زعماء البلاد وبحثوا في مخرج لهذه الأزمة، واستقر رأيهم على أن يتحمل التجار والملاك والصناع وأرباب الحرف دفع جزءاً من رواتب الجنود - تقدر بألفي كيس — حتى يوقفوا تمردهم ويعودوا إلى معسكراتهم.

بعد عودة الهدوء إلى القاهرة راح محمد علي يفكر في وضع حد لتهديدات الجنود الأرناؤود وقام بنفي رجب أغا، أحد المحرضين على العصيان الذي اضطر إلى الرحيل والعودة إلى بلاده. عندئذ أدرك محمد علي أن الجيش المأجور الذي لا ينتمي إلى البلد، لن يكون درعاً يحميه ويحقق طموحاته في النصر، وكان هذا هو بداية مشروع تكوين الجيش الوطني الذي عمل الوالي بعد ذلك على تنفيذه.

خلاف محمد علي مع الزعماء

منذ بداية ولايته على مصر واجه محمد علي تحديات كثيرة ومؤامرات من المماليك والإنجليز، إلى جانب غدر العثمانيين وعدم مساندتهم له. لكنه تمكن من مواجهة

خصومه جميعهم والانتصار عليهم بفضل مساندة الشعب المصري له، ووقوف زعماء البلاد ومشايخهم إلى جانبه. فهم الذين اختاروه والياً عليهم وهم الذين يشاورونه في شؤون الحكم، وهم الذين ساندوه في مواجهة خصومه في الداخل والخارج. لكن شهر العسل لم يدم طويلاً بين الوالي والزعماء، فقد كان محمد علي يملك مشروعاً لبناء دولة قوية يتحكم هو وحده في التخطيط لها، ولم يرغب في التنازل عن خطته رعاية لمجاملات أو ارضاء لصداقات. كان لديه مشروع قرر تنفيذه مهما كانت العقبات، وهو وإن كان مشروعاً فردياً يحقق أحلام الوالي وطموحاته، إلا أنه أدى في النهاية إلى بناء مصر الحديثة لتكون مستقلة عن كيان الدولة العثمانية.

بعد أن استقرت له ولاية مصر بمساعدة الزعماء والعلماء، عمل محمد علي على إضعاف نفوذهم في البلاد والتخلص من سيطرتهم على عامة الشعب، حتى لا يكونوا عقبة في طريق تنفيذ سياساته. وكانت أولى خطواته في هذا المسعى ضد الشيخ عبد الله الشرقاوي، أحد الرجلين اللذين ألبساه حلة الولاية عند اختياره. فقد بعث إليه في ٢٠ سبتمبر ١٨٠٦م، يطلب منه أن يلزم داره ولا يغادرها، استناداً إلى بعض الوشايات والضغائن. وكانت الخطوة الثانية ضد السيد عمر مكرم، حيث أصدر فرماناً بخلعه من النقابة في ٦ أغسطس ١٨٠٩م وعين الشيخ السادات نقيباً بدلاً منه.

لم يكن الزعماء على اتفاق فيما بينهم في كل الأمور بل كان هناك تنافساً بينهم، وكان الكثيرون منهم يحسدون السيد عمر مكرم على ما حصل عليه من مركز خاص لدى الشعب ولدى الوالي. فقد دب التنافس والانقسام بين المشايخ حول المسائل المالية، والنظر في أوقاف الأزهر، وتولي المناصب الهامة. ولم تفلح محاولات رأب الصدع بين العلماء وتدهورت قيمتهم ومكانتهم عند الشعب واستشرى الفساد

بينهم، فاستطاع محمد علي استخدام هذا التنافس للنيل من مكانة عمر مكرم. بل إن بعض المشايخ هم الذين حاولوا الإيقاع بعمر مكرم لدى الوالي. وكان السبب الرئيسي لتنافس الزعماء هو خلافهم على من منهم يتم تعيينه ناظراً على أوقاف الأزهر. وانقسم الشيوخ إلى قسمين، فريق مع الشيخ عبد الله الشرقاوي وفريق آخر – وهو الأكثر – مع الشيخ محمد الأمير الذي اختاروه ناظراً على الجامع الأزهر. كان موقع نظارة الجامع الأزهر خالياً منذ أيام الحملة الفرنسية، وكان يشغله واحد من البكوات المماليك، ولما ترك هؤلاء القاهرة أصبحت النظارة تابعة لمشيخة الأزهر. وهكذا انقسم المشايخ إلى فريقين، فريق يرى ضرورة تولي الشرقاوي النظر على الأوقاف والآخر يفضل محمد الأمير.

كان محمد علي منذ ولايته يستشير المشايخ قبل فرضه ضرائب جديدة، كما كان يمنحهم إعفاءات ضريبية على ممتلكاتهم الخاصة. فكانت الحكومة كلما قامت بمشروع جديد أو دخلت في حرب جديدة، تحتاج إلى تدبير المال اللازم لهذا العمل وبالتالي إلى فرض ضريبة جديدة لتمويل مشروعاتها وحروبها. وبسبب كثرة الحروب والصراعات التي واجهت حكومة محمد علي منذ بداية ولايته، سواء مع المماليك أو الباب العالي أو الإنجليز أو الجند الأرناؤود، فقد اضطر محمد علي إلى فرض العديد من الضرائب التي تسببت في ضيق الأهالي وصعوبة الحالة الاقتصادية. ومما زاد الطين بلة أن فيضان النيل سنة ١٨٠٨ كان ضعيفاً إلى حد كبير، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معاناة الأهالي. وكعادتهم، لجأ الأهالي بشكواهم إلى المشايخ للتفاهم مع الوالي، من أجل تخفيض الضرائب. وعندما طالب المشايخ محمد علي بتخفيض الضرائب، اتهمهم بظلم الناس، حيث أنهم كانوا يجمعون الضرائب من الأهالي على أملاكهم، رغم أنه أعفاهم من دفع الضرائب عليها.

الخلاف مع عمر مكرم

قرر محمد علي في سنة ١٨٠٩، فرض الضريبة على الأراضي الموقوفة المرصودة للأعمال الخيرية، وكذلك على أطيان الأوسية التي كانت ملكاً خاصاً للملتزمين، والتي كانت معفاة من الضرائب من قبل. كما رغب الوالي في الاستيلاء على الأوقاف التي ليس لدى أصحابها حجج تدل على إنشائها. وفرض محمد علي على الملتزمين دفع نصف الصافي من إيراداتهم الناتجة عن الأطيان الداخلة في التزامهم. وكذلك فرض الوالي ضريبة الدمغة على المنسوجات والمصوغات والأواني. وبالطبع فإن ملاك الأطيان ونظار الأوقاف والمستحقين والملتزمين والتجار، تضرروا من الضرائب الجديدة التي فرضها محمد علي. واجتمع المشايخ في يونية - وكان السيد عمر مكرم على رأسهم - لبحث شكاوى الأهالي من الضرائب الجديدة، وقرروا رفع احتجاج مكتوب إلى الوالي. ورداً على شكواهم، أرسل محمد علي سكرتيره - ديوان أفندي - للتباحث مع المشايخ والتعرف على مطالبهم. طلب ديوان أفندي من المشايخ الذهاب إلى القلعة للقاء محمد علي والتباحث معه شخصياً في مطالبهم، لكنهم رفضوا الذهاب لمقابلة الوالي مكتفين بالشكوى التي أرسلوها إليه.

عندئذ بعث محمد علي إلى السيد عمر مكرم طالباً اللقاء معه لبحث المشكلة، لكن مكرم رفض الذهاب إلى الوالي. قيل إن عمر مكرم لما حضر إليه سكرتير محمد علي وطلب منه الحضور للقاء الوالي، أقسم مكرم ألا يرى محمد علي ثانية إلا إذا رجع عن قراره في فرض الضرائب الجديدة. بل إنه هدد بالكتابة إلى الباب العالي قائلاً: كما أصعدته إلى الحكم فإنني قدير على إنزاله منه. في هذه الأثناء تقرب محمد علي من بعض الزعماء الآخرين آملاً في تغيير موقفهم من قرارات الضرائب، والابتعاد عن موقف عمر مكرم المتصلب. ورغم ذلك فقد ظل محمد علي يأمل في

التصالح مع السيد عمر مكرم ويبعث إليه بالرسائل والوسطاء، عله يغير من موقفه. وعندما فشلت جميع مساعي الوالي ومحاولاته في إثناء عمر مكرم عن رفضه مقابلة محمد علي، إلا إذا عدل هذا عن فرض الضرائب الجديدة، فتنازل الوالي وتراجع عن موقفه، ووافق على رفع ضريبة الدمغة والضريبة على الأطيان الموقوفة، واكتفى بأخذ ربع صافي إيراد الملتزمين بدلاً من النصف. ومع هذا فلم يرض عمر مكرم بالتعديلات التي أدخلها الوالي على مشروع الضرائب، واشترط إلغاء المشروع بأكمله. وحتى في اللحظة الأخيرة كان محمد علي حريصاً على صداقة عمر مكرم ولم يرد إغضابه، بل عاد ليطلب لقاءه وعرض أن يدفع له كيساً (أي ٥٠٠ قرش) كل يوم، ورغم هذا العرض لم يستجب السيد عمر مكرم لدعوة الوالي.

ثم زادت الفرقة بين عمر مكرم والوالي عندما كتب محمد علي تقريراً في تلك الفترة، عن نفقات الدولة وحساباتها ليرفعه إلى الباب العالي، يقدر فيه المصروفات التي قام بتحملها بحوالي ٤ آلاف كيس. وكانت بعض المشرعات التي جرى تنفيذها، مثل حفر الترع وسد ترعة الفرعونية وترميم القلعة، إلى جانب الحملات العسكرية التي نظمها لمحاربة المماليك، قد كلفت الخزانة أموالاً طائلة. وقبل رفع التقرير إلى الآستانة، أرسله الوالي إلى عمر مكرم للتوقيع عليه، لكن هذا رفض أن يوقع بل وشكك في محتوياته. وعند امتناع عمر مكرم عن لقاء الوالي هذه المرة، قرر محمد علي نفيه إلى مدينة دمياط. وحتى يضمن موافقة باقي المشايخ على قرار النفي، نزل محمد علي في ٩ أغسطس إلى بيت ابنه إبراهيم في الأزبكية، وهناك جمع القاضي والمشايخ ثم أرسل يطلب حضور عمر مكرم. فلما اعتذر مكرم عن الحضور، أمر الوالي - وهو مجتمع بالقاضي والزعماء - بنفي السيد عمر مكرم، وعين السيد محمد السادات مكانه رئيساً لنقابة الأشراف. ولم يسمح محمد علي لعمر مكرم بالعودة إلى

القاهرة إلا بعد أن قضى أربع سنوات في دمياط ثم انتقل إلى طنطا حتى ديسمبر ١٨١٨، عندما طلب الإذن للسفر إلى الحجاز لقضاء فريضة الحج. وبعد حوالي أربع سنوات من إقامة عمر مكرم بالقاهرة، أمره محمد علي بالعودة إلى طنطا عندما نشب هياج في القاهرة في مارس سنة ١٨٢٢. لكن الموت كان في انتظار الزعيم الكبير حيث توفي في نفس العام بعد أن عاش آلام الشعب، وتحمل الكثير من أجل مبادئه.

نهاية المماليك

بلغ عدد المماليك في أيام محمد علي حوالي ألفين وخمسمائة من المقاتلين، توزعوا في أنحاء البلاد، وبخاصة في الصعيد، حيث كانت لهم السيطرة. ولما كان محمد علي يرغب في التخلص من سلطة البكوات المماليك والانفراد بحكم كامل الأرض المصرية، بدأ الوالي في تنفيذ خطته للقضاء عليهم في أول فرصة تتاح له. وفي البداية حاول استمالة البكوات وأغراهم بترك مواقعهم في الريف والمجيء إلى القاهرة للحياة فيها، للتمتع بحياة المدينة في رفاهية. ونجح محمد على في اجتذاب شاهين بك الألفي، الذي خلف محمد بك الألفي، فجاء في ديسمبر ١٨٠٧ ليعيش في قصر بالجيزة، بعد أن خصص له إيراداً ووهبه أملاكاً وأطياناً يتصرف فيها كما يشاء. وسرعان ما تبع بكوات آخرون من المماليك طريق الألفي، فتركوا جيوشهم ومعاركهم وجاؤوا إلى القاهرة للاستمتاع بحياة الرفاهية، بالقرب من الوالي. وكان للمماليك في تلك الفترة بعد موت البرديسي والألفي زعيمان رئيسيان هما إبراهيم بك الكبير وعثمان بك حسن، اللذان رفضا دعوة محمد علي بالمجيء إلى القاهرة. ولكن الوالي تشجع وراح يتدخل في الشؤون الخاصة بالمماليك، وعندما مات شاهين بك المرادي خليفة البرديسي في مايو ١٨٠٨، قام محمد علي باختيار سليم بك المحرمجي خلفاً له. واضطر البكوات على قبول اختيار الوالي، خصوصاً أنه عين مرزوق ابن إبراهيم بك الكبير، حاكماً لجرجا في ذات الوقت.

أراد المماليك من جانبهم اختبار عزم الوالي وقدراته، فامتنعوا عن دفع الأموال الأميرية عن المناطق التي تقع تحت سلطتهم. لكن محمد علي لم يتهاون وهددهم باستخدام القوة العسكرية ضدهم إذا لم يؤدوها. وبالفعل أرسل الوالي جيشاً في

سبتمبر ١٨٠٩م، للاستيلاء على الصعيد وطردهم منه. لم يقاوم المماليك جيش الوالي، بل انسحبوا إلى المنطقة الجبلية بالقرب من أسيوط وجرجا، فسار محمد علي إلى الصعيد في الشهر التالي على رأس جيش من ستة آلاف رجل. وبمجرد أن علم المماليك بوصول الوالي إلى أسيوط، سارعوا في طلب المصالحة ولم يبدوا أية رغبة في القتال. ووافق محمد علي على الصلح، لكنه وضع شروطاً جديدة هذه المرة. كان على المماليك التخلي عن حكم الصعيد أولاً، والمجيء إلى القاهرة للحياة هناك، وفي المقابل فسوف يعطيهم هو بعض المناطق التي يمكنهم استغلالها بدون دفع ضرائب عليها للخزانة. طلب المماليك من الوالي أن يعطيهم مهلة للتفكير واتخاذ القرار، لكنهم لم يجدوا في النهاية بديلاً من الموافقة وأعلنوا استعدادهم للحضور إلى العاصمة.

عندما وصل إبراهيم بك الكبير إلى الجيزة في مايو ١٨١٠ كان يتوقع أن يتم استقباله باحتفال يليق بمقامه، لكن الوالي تركه في الجيزة وبدا غير مهتم بأمره. غضب إبراهيم بك من سوء معاملة محمد علي له فعاد إلى الصعيد، ناكثاً اتفاق الصلح الذي تم التوصل إليه، كما تمكن من إقناع شاهين بك الألفي من مغادرة القاهرة والانضمام إليه في الصعيد. جاء رد محمد علي بإرسال جيشه إلى الصعيد مرة ثانية، فاستولى على الفيوم كما هزم المماليك في البهنسا واللاهون مما اضطر البكوات المماليك إلى الانسحاب جنوباً حتى أسوان. ولما أدرك شاهين بك الألفي الوضع الصعب الذي وضعه فيه إبراهيم بك عندما نصحه بمغادرة القاهرة، عاد ليطلب العفو من محمد علي ويعلن عن رغبته في العودة إلى العاصمة. رحب الوالي بعودة الألفي وأعطاه منزلاً جميلاً في حي الأزبكية وسط القاهرة، مما جعل العديد من البكوات المماليك يحذون حذوه ويطلبون المجيء إلى القاهرة كذلك، وبالطبع رحب محمد علي بمجيئهم جميعاً حتى يضمن وجودهم بالقرب منه. وبينما استمتع البكوات

بحياة الرفاهية في المدينة، تمكن محمد علي من إخضاع الصعيد ومد سيطرته عليه، فصارت أرض مصر كلها تحت إمرته، دون الإسكندرية بالطبع حيث كانت تتبع الباب العالي مباشرة.

مذبحة القلعة

في تلك الفترة جرت أحداث في الجزيرة العربية جعلت محمد علي يتعجل في محاولته التخلص من المماليك كلية. فمنذ نهاية القرن الثامن عشر ظهرت الحركة الوهابية في نجد بشرق الجزيرة، ثم تطورت مع بداية القرن التاسع عشر لتشكل خطراً على النفوذ العثماني هناك، خصوصاً بعد مهاجمة الوهابيين للحجاز في الغرب. وطلب الباب العالي من محمد علي التعامل مع الوهابيين، ومحاولة وقف سيطرتهم على مكة. خشي محمد علي لو أنه أرسل جيشه خارج البلاد، أن ينتهز المماليك الفرصة ويهددون حكمه في مصر. وبينما راح الوالي يجهز جيشاً لحملة الحجاز في بداية ١٨١١، بدأ يضع الخطة للقضاء على المماليك. ولما كان محمد علي قد عين ابنه أحمد طوسون لقيادة جيش الحجاز، فقد أعد احتفالاً شعبياً كبيراً في القلعة بمناسبة تنصيب طوسون في مركزه الجديد. ودعا الوالي كبار الموظفين والأعيان لحضور الاحتفال، كما وجه الدعوة كذلك إلى البكوات المماليك وأتباعهم.

جاء المماليك في أول مارس إلى القلعة لحضور الاحتفال، وقد ركبوا خيولهم وتزينوا ولبسوا أجمل وأغلى ما لديهم من ثياب. التقى الوالي بالمدعويين بعد صلاة الجمعة، وتناول معهم القهوة في قاعة الاستقبال وشكرهم على حضور الحفل. ثم قرعت الطبول إيذاناً ببدء تحرك الموكب، سار المماليك في الموكب، وكانت مجموعة من الفرسان في طليعة الموكب وبعدها والي الشرطة ومحافظ المدينة، ثم وحدة من الجنود الأرناؤود تتبعهم ثم المماليك، ومن بعدهم مجموعة أخرى من الجنود الأرناؤود، وعلى أثرهم كبار المدعوين ورجال الدولة.

مشى الجميع تجاه باب العزب، فنزل الجند المنحدر أولاً ثم تبعهم المماليك حتى إذا خرج آخر جندي من الباب أقفل باب العزب وراءهم، ثم أصدر صالح أغا قوج أوامره إلى الجند ببدء تنفيذ الخطة. أحاط الجنود بالمماليك وتسلقوا الصخور يميناً وشمالاً، واحتلوا المواقع المشرفة على الطريق الضيق، ثم بدؤوا يهاجمون المماليك المحصورين في الطريق ويطلقون عليهم الرصاص. لم يتمكن المماليك الذين بوغتوا من الدفاع عن أنفسهم أو الهرب – خصوصاً أنهم لم يحضروا معهم بنادقهم إلى الحفل – فواجهوا موتاً محققاً لا مفر منه. كان عدد المماليك الذين حضروا احتفال القلعة ٤٧٠ ومعهم أتباعهم، قتلوا جميعاً في ذلك اليوم ولم ينج منهم إلا واحد، هو أمين بك الألفى الذى استطاع تسلق أسوار القلعة والقفز بحصانه، ثم تمكن من الفرار إلى الشام. وهكذا تخلص محمد علي بالخدعة دون قتال، من طبقة البكوات المماليك التي تحكمت في مقدرات الشعب المصري حوالي ستة قرون كاملة، في يوم واحد.

لم يكن الجمهور المحتشد في شوارع القاهرة لمشاهدة الموكب يدري بما حدث من مجازر داخل القلعة. لكن الناس لاحظوا بعد فترة، توقف الموكب عن الحركة وعدم استمرار مجيء الوفود. وعندما علم الناس بإغلاق باب العزب وسمعوا ما تلا ذلك من إطلاق للرصاص، سرى بينهم الرعب وأسرعوا في العودة إلى مساكنهم فخلت الشوارع والطرقات. وبعد انتهائهم من قتل المماليك، نزل الجنود الأرناؤود إلى شوارع القاهرة يبحثون عن أي مملوك أو تابع للمماليك ليفتكوا به. ثم اقتحموا بيوت المماليك بالمدية، وراحوا ينهبون ممتلكاتهم ويغتصبون نساءهم ويدمرون كل ما يقف في طريقهم. استمرت عمليات القتل والعنف ثلاثة أيام، قتل خلالها حوالي ألف مملوك ونهب ٥٠٠ منزل، مما اضطر محمد علي إلى النزول إلى شوارع القاهرة لوضع حد لأعمال الشغب وأمر بقطع رأس كل من يستمر في أعمال النهب والعنف.

أصدر الوالي تعليماته بالقبض على أي مملوك يتم العثور عليه حياً، وإرساله إلى القلعة ليقطع رأسه هناك. كما أصدر محمد علي أوامره إلى كشاف المديريات بالقبض على كل من يجدونه من المماليك لديهم وقتله، حتى بلغ مجموع من قتلوا في أنحاء مصر في تلك الفترة حوالي ألف من المماليك وأتباعهم، وعلى رأسهم شاهين بك زعيم المماليك الألفية. ولم يهرب من هذا المصير سوى عدد قليل من المماليك الذين ظلوا في الصعيد مع إبراهيم بك الكبير، الذين هربوا جنوباً إلى أسوان ودنقلة في النوبة، إلى جانب حوالي ستين آخرين تمكنوا من الهرب شمالاً إلى سوريا.

الحرب ضد الوهابيين

الحركة الوهابية

بعد أن تخلص محمد علي من البكوات المماليك وصارت أرض مصر بكاملها تحت ولايته، قرر الباشا الدخول في أول حرب له خارج البلاد. ففي بداية القرن التاسع عشر قام الوهابيون الحنابلة بثورة في منطقة نجد بوسط الجزيرة العربية، ثم هاجموا منطقة الحجاز في الغرب واحتلوا مكة والمدينة. والوهابية حركة سلفية أسسها محمد بن عبد الوهاب، تبنت أفكار ابن تيمية التي تدعو إلى العودة إلى الاقتداء بالسلف الصالح. ومحمد عبد الوهاب هو رجل بدوي ولد في العيينة بمنطقة نجد سنة ١٧٠٣م، ومات سنة ١٧٩١م. كان هدف الوهابيين (الذين اعتبروا أنفسهم ممثلين للإسلام الحقيقي) هو التخلص من العادات والممارسات التعبدية التي انتشرت في بلاد المسلمين، والتي تراها الحركة مخالفة لجوهر الإسلام التوحيدي، مثل التوسل بالقبور والأولياء. واستقر مقام محمد بن عبد الوهاب بمدينة الدرعية حوالي عام ١٧٤٤م، وهناك تحالف مع أميرها محمد بن سعود وتعاهدا على المشاركة في الثورة، على أن يكون الجانب الديني لأبناء عبد الوهاب ويؤول الجانب السياسي لآل سعود. وعندما مات الأمير محمد بن سعود سنة ١٧٦٥م، خلفه ابنه الأمير عبد العزيز بن سعود الذي كان أشد تحمساً لنصرة الفكرة الوهابية. وتمكن التحالف السعودي الوهابي من إخضاع أقاليم نجد بكاملها مع نهاية القرن الثامن عشر، وبدأ في شن الهجمات على مناطق ساحل الخليج العربي ابتداء من ١٧٨٦م، بداية من منطقة الأحساء في الجنوب.

وفي ١٨٠١م زحف الوهابيون شمالاً إلى مدينة كربلاء مركز الشيعة في العراق، فهدموا مسجد الحسين بن علي واستولوا على ما كان بقبته من جواهر نفيسة، كما نهبوا المدينة وقتلوا سكانها. وانتقم رجل شيعي من هذه الفظائع، فجاء إلى الدرعية (عاصمة آل سعود ومركز الوهابيين) وقتل الأمير عبد العزيز بن سعود سنة ١٨٠٣م، في أثناء قيامه بالصلاة. استمر ابنه وخليفته سعود بن عبد العزيز (الملقب بسعود الكبير) في تحالفه مع الوهابيين الذين تابعوا انتصاراتهم، وبحلول عام ١٨٠٤م كان التحالف الوهابي السعودي قد سيطر على البحرين والكويت، كما تحول معظم سكان مناطق عمان الداخلية للوهابية. وفي ١٨٠٦م أرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية أسطولها إلى الخليج تدعيماً لحاكم مسقط ضد الوهابيين، فاندحرت القوات السعودية الوهابية هناك وأصبحت السيطرة على مياه الخليج في يد الإنجليز.

اتجه اهتمام الأمير سعود بن عبد العزيز في ذات الوقت غرباً حيث رغب في السيطرة على منطقة الحجاز، فاحتلت قوات الوهابيين مدينة الطائف ودخل سعود مكة منتصراً سنة ١٨٠٣م، بعد هرب حاكمها الشريف غالب إلى جدة. وكتب الأمير سعود إلى السلطان سليم الثالث يطلب منه منع إرسال كسوة الكعبة إلى مكة من القاهرة أو من دمشق، ويخبره بأنه قام بتحطيم القباب التي بنيت فوق القبور لمخالفتها للدين. وبعد ذلك بسنتين، استولى سعود على المدينة المنورة وأخذ ما كان بالمسجد النبوي من جواهر ونفائس. انزعج سلاطين الباب العالي من تعاظم سيطرة التحالف السعودي الوهابي غربي الجزيرة العربية، وبخاصة بعد أن تمكن هذا التحالف من مد سيطرته على منطقة الحجاز التي كانت تتبع الدولة العثمانية. ولم يتمكن آلاف المسلمين من الحج إلى مكة، حيث منع الوهابيون من لا يتبع تعاليمهم من تأدية هذه الفريضة. وبعد أن فشلت محاولات الولاة العثمانيين في بغداد ودمشق

وجدة في مواجهة الخطر السعودي الوهابي، طلب السلطان محمود الثاني من محمد علي عام ١٨١١م، إرسال حملة إلى الحجاز ضد الوهابيين وحلفائهم من آل سعود.

حملة طوسون

وجد محمد علي في دعوة السلطان العثماني فرصة لتحقيق بعض مصالحه الشخصية. فقد كانت هذه فرصة كي يتخلص من الجنود الأرناؤود الذين يسببون له مشكلات مستمرة في القاهرة، كما أن انتصاره في هذه المعركة – بعد أن فشل فيها الولاة الآخرون – سوف يعزز من مكانته لدى الباب العالي، ويدعم مركزه في ولايته على مصر. أرسل محمد علي جيشاً قوامه ٨٠٠٠ عسكري بقيادة ابنه أحمد طوسون، الذي كان لا يزال في السادسة عشر من عمره، لمحاربة الوهابيين. ولما كانت الحملة تحتاج إلى سفن تنقل الجنود والعتاد من مصر – عبر البحر الأحمر إلى الحجاز – فقد قام محمد علي بإنشاء وحدة لبناء السفن في حي بولاق بالقاهرة، وتولى بنفسه الإشراف على العمل فيها. ثم جرى نقل أجزاء السفن إلى ميناء السويس على ظهور الجمال، حيث تم تركيبها هناك. وبعد عشرة أشهر من العمل الدؤوب، تمكن الوالي من بناء ١٨ سفينة بميناء السويس. وأقلعت السفن في طريقها إلى ميناء ينبع التابع للمدينة المنورة في ٣٠ سبتمبر، وهي تحمل ٦ آلاف من جنود المشاة إلى جانب الذخائر والمؤن والمهمات. بعد ذلك سافر طوسون باشا يوم ٦ أكتوبر على رأس ألفين من الفرسان، عن طريق البر الذي يمر بالعقبة ليلتقي بالمشاة في ينبع.

عندما وصلت السفن إلى ينبع في أكتوبر، تمكن المشاة من السيطرة على ميناء ينبع بسهولة. ثم جاء طوسون باشا ومعه الفرسان عن طريق البر، وجعل ينبع بمثابة قاعدة انطلاق لعملياته الحربية. تحرك الجيش متجهاً إلى المدينة المنورة ووصل إلى منطقة بدر، فارتد الوهابيون إلى وادي الصفراء وتحصنوا هناك. عندما لحق بهم طوسون في وادي الصفراء على رأس جيش من ٨ آلاف جندي، وجد نفسه محصوراً

في طريق ضيق يحيط به الوهابيون من كل جانب. انهالت القذائف على الجنود فوقع الذعر في نفوسهم، وتراجعوا بدون نظام تاركين عتادهم، وهربوا عائدين إلى ينبع بعد هلاك حوالي خمسة آلاف من جنود طوسون.

بعد هذه الهزيمة بعث طوسون باشا إلى والده في القاهرة يطلب منه المدد، بينما راح هو يستميل القبائل المنتشرة بين ينبع والمدينة عن طريق المال والهدايا. وعندما وصل المدد المطلوب من مصر، تحرك طوسون متجهاً إلى المدينة المنورة، وفي هذه المرة انضم إليه – إلى جانب جيشه – بعض القبائل العربية التي تحالفت معه. ولم يجد طوسون صعوبة هذه المرة في الاستيلاء على وادي الصفراء، لكنه لم يجد أحداً من الوهابيين هناك كذلك، حيث اختفوا تماماً قبل وصوله. سارت قوات طوسون لتصل بعد ذلك بثلاث ليال إلى المدينة المنورة، حيث فرض عليها الحصار وقام بتحطيم جزء من سور المدينة حتى يمكن لجنوده الدخول والسيطرة عليها. وعاد طوسون إلى ينبع ثم تركها وسار جنوباً إلى ميناء جدة، الذي دخله بسهولة وكان في استقباله الشريف غالب وحلفاء طوسون من عرب الحجاز. لم يجد طوسون باشا بعد ذلك صعوبة تذكر في الاستيلاء علي مكة والطائف التي وصلها في يناير ١٨١٣، وبهذا تمت سيطرته على منطقة الحجاز بأكملها.

حملة محمد علي

لم يضع انتصار طوسون نهاية لحلم الوهابيين في السيطرة على الحجاز، فقامت قوات الأمير سعود الكبير بتقطيع الطرق بين مكة والمدينة استعداداً لمهاجمتها من جديد. رد طوسون بإرسال وحدة عسكرية لمهاجمة الوهابيين الذين كان معقلهم بمدينة تربة شرقي الطائف، لكنها انتهت بالهزيمة وهرب الجنود عائدين إلى الطائف. ثم رد سعود بمهاجمة موقع لجيش طوسون في الحناكية شمالي المدينة المنورة، واستولى عليه بعد أن سلم الجنود أنفسهم للأمير. ومما زاد من مصاعب طوسون

انتشار الأمراض بين جنوده وقلة توفر المؤونة، مما اضطره إلى البقاء محتمياً في مواقعه بمكة والمدينة المنورة حتى يبعث له والده بمدد جديد.

عندما أدرك محمد علي باشا خطورة المعارك الدائرة مع الوهابيين - وبدلاً من إرسال المدد الذي طلبه منه طوسون - قرر أن يسافر لتولى قيادة الحرب بنفسه، فغادر مصر في أغسطس ١٨١٣ متوجهاً إلى الجزيرة العربية، وترك ابنه الثاني إبراهيم ليرعى شؤون البلاد. وصل محمد علي إلى جدة مع إمدادات جديدة في سبتمبر، وراح يفكر في أفضل الطرق لتوطيد المواقع المصرية في الحجاز. وكان أول قرار اتخذه الباشا هو التخلص من غالب – شريف مكة الذي تحالف معه طوسون - فعزله من منصبه ونفاه إلى القاهرة بعد أن شك في ولائه. وقبل أن يبدأ محمد علي في القيام بأي هجوم عسكري، أرسل إلى كتخدا بك في القاهرة يطلب منه المدد. ومع هذا فعندما وصلت الإمدادات إلى ميناء جدة واستعد الباشا لمهاجمة الوهابيين، توفي الأمير سعود الكبير في أبريل ١٨١٤م وخلفه ابنه عبد الله بن سعود. عندئذ اكتفى محمد علي بإرسال وحدة من جنوده جنوباً، للسيطرة على وادي زهران بين اليمن والحجاز.

بعد تأديته فريضة الحج في يناير ١٨١٥م، خرج محمد علي في جيش من ٤ آلاف جندي، واشتبك الباشا مع قوات الوهابيين في منطقة بسل بين الطائف وتربة، وتمكن من الانتصار هناك بعد قتل حوالي ستمائة منهم. احتل محمد علي بعد ذلك تربة وبيشة شرقي الطائف، ثم عاد غرباً إلى شاطئ البحر الأحمر فاحتل ميناء قنفذة إلى الجنوب من جدة، قبل أن يرجع إلى مكة. وفي نفس ذلك الوقت سار طوسون إلى شمال نجد واحتل منطقتي الرس والشبيبة، على طريق الدرعية عاصمة آل سعود وحلفائهم الوهابيين. عندئذ – وبينما هو متردد في الهجوم على الدرعية – فوجئ طوسون بطلب من الأمير عبد الله لعقد الصلح بينهما.

في هذه الأثناء قرر محمد علي العدول عن خطته للسير جنوباً والاستيلاء على اليمن، عندما علم بهروب نابليون من منفاه في جزيرة إلبا، خشية أن يعود الفرنسيون إلى غزو مصر. فترك طوسون في نجد وأسرع هو بالعودة إلى مصر في مايو ١٨١٥، عن طريق ميناء القصير المطل على البحر الأحمر. بعد عودة محمد علي، وافق طوسون على عقد معاهدة صلح مع عبد الله. وبموجب هذه المعاهدة صارت نجد والقصيم بقبضة السعوديين، ودخل الحجاز تحت الإدارة المصرية. كما وافق عبد الله أن يعتبر نفسه تابعاً للسلطان التركي خاضعاً للوالي المصري المقيم في المدينة، وتعهد بتأمين سلامة الحجاج وإعادة كنوز مكة والذهاب إلى إستانبول للمثول أمام السلطان عند استدعائه. وبعد أن وضع طوسون حاميات عسكرية في مدن الحجاز الرئيسية، عاد إلى مصر منهياً المرحلة الأولى من الحرب. لكن طوسون لم يستمتع كثيراً بالنصر الذي حققه في الحجاز، حيث مات بعد عودته بفترة وجيزة وهو شاب في العشرين من عمره.

حملة إبراهيم باشا

لم يلتزم الوهابيون طويلاً ببنود المعاهدة التي عقدها طوسون باشا مع الأمير عبد الله، كما أن عبد الله لم يف بما وعد به خصوصاً فيما يتعلق بالسفر إلى إسطنبول وإرجاع كنوز مكة، فقرر محمد علي إرسال جيش ثان إلى الحجاز بقيادة ابنه الأكبر إبراهيم باشا. أبحر إبراهيم هذه المرة من ميناء القصير المطل على البحر الأحمر، وأخذ معه ضابطاً فرنسياً وألفين من الفلاحين الصعايدة، ووصل إلى ينبع في ٢٩ سبتمبر ١٨١٦م. وبعد حرب طويلة وشاقة استمرت حوالي سنتين، استطاع إبراهيم باشا الاستيلاء على الدرعية عاصمة الوهابين في ١٥ سبتمبر ١٨١٨م، بعد خمسة أشهر من الحصار. كما وقع عبد الله نفسه أسيراً في يد إبراهيم باشا، فأرسله إلى القاهرة ومن ثم إلى إستانبول، حيث تم قطع رأسه في ديسمبر من ذات العام. وبعد

أن أخمد ثورة الوهابيين عاد إبراهيم باشا إلى القاهرة في نهاية ١٨١٩، لكنه أبقى على الحاميات المصرية في مدن نجد والحجاز، فلم يسحب محمد علي جيوشه من الجزيرة العربية بعد القضاء على التحالف السعودي الوهابي الأول، بل ظلت متمركزة هناك لضمان سيطرة الوالي المصري عليها.

حرب السودان

لم يكد يمر شهران على عودة إبراهيم باشا منتصراً من الجزيرة العربية حتى راح محمد علي يخطط لحملة جديدة، هذه المرة إلى السودان. كان محمد علي قد بدأ يهتم بالسودان مبكراً بينما كانت قواته لا تزال تتعارك مع الوهابيين في جزيرة العرب. فقد أرسل الوالي وفداً إلى سلطان الفونج في ١٨١٣ للتعبير عن علاقات الصداقة والجوار بين البلدين، حاملاً هدايا ثمينة إلى السلطان. كانت سلطنة الفونج تسيطر على شرقي السودان منذ بداية القرن السادس عشر، وأقام الفونج عاصمتهم في مدينة سنار على النيل الأزرق جنوبي الخرطوم. كما امتدت سلطة مملكة الفونج شرقاً إلى ميناء سواكن على البحر الأحمر وجنوباً حتى ميناء مصوع شرقي كسلا. وتجاوب سلطان الفونج فأرسل هداياه هو الآخر إلى الوالي مع الوفد الذي زاره، والذي قام قبل عودته بالتعرف على الأحوال الاقتصادية والعسكرية للسودان. وقبل مسيرة جيشه جنوباً في وادي النيل، حاول الوالي بسط سيطرته أولاً على الصحراء الغربية لمصر، والتي كانت لا تزال شبه مستقلة. ففي فبراير ١٨٢٠م أرسل محمد علي وحدة عسكرية بقيادة حسن بك الشماشرجي، تمكنت من ضم واحة سيوة (وهي المجمع السكاني الرئيسي بالصحراء الغربية) وضمان ولائها للسلطة المركزية في القاهرة.

أسباب حملة السودان

بعد مذبحة القلعة تمكن بعض البكوات المماليك من الهرب من الصعيد عبر الحدود المصرية، جنوباً إلى شمال السودان. وهناك في منطقة دنقلة بالنوبة السودانية جعلوا إقامتهم، وكونوا مملكة لهم بعيداً عن تهديدات محمد علي. ولما خشي الوالي من تجمعهم واحتمال محاولتهم لتهديد سلطته على الأراضي المصرية، بعث الباشا بعضاً

من رجاله يدعو المماليك إلى العودة إلى مصر، على أن يحضروا إلى القاهرة أولاً للحصول على موافقته وأن يقبلوا التنازل عن امتيازاتهم السابقة. لكن المماليك رفضوا قبول عرض الباشا، وراحوا يهددون بالعودة إلى الصعيد لفرض سيطرتهم عليه. كان تهديد المماليك هذا هو السبب المباشر لقرار محمد علي بإرسال حملة عسكرية إلى السودان. ومع هذا فلم تكن مطاردة المماليك في دنقلة هي السبب الوحيد لحملة السودان، بل كان هناك عدد من الأسباب الأخرى التي جعلته يعود إلى الدخول في معركة ثانية خارج أرضه، ولم يمضِ شهران بعد على نهاية الحروب الوهابية. أراد محمد علي التخلص من بقية الجند الأرناؤود الذين عادوا سالمين من الجزيرة العربية، حيث كان يفكر في بناء جيش جديد يستخدم فيه جنداً يجلبهم من السودان. كما لاحظ الباشا محاولات الإنجليز للسيطرة على السودان، وأراد أن يسبقهم ويضع يده على هذه البلاد المليئة بالخيرات الزراعية والمواد الخام التي يمكنه المتاجرة بها في الأسواق العالمية، ومن بينها مناجم الذهب والماس. وكانت السودان في تلك الحقبة تصدر العاج والأبنوس وريش النعام والجلود والرقيق.

قيادة إسماعيل والدفتردار

سافر الوالي بنفسه إلى أسوان ليتمكن من وضع خطة التحرك، وعند رجوعه إلى الجيزة راح يجهز معدات الحملة استعداداً للبدء في الحركة. كانت خطة محمد علي تقضي بتحرك جيشين مختلفين إلى السودان، أحدهما بقيادة إسماعيل باشا ثالث أولاده، يتكون من ٥ آلاف و ٤٠٠ مقاتل ومعهم ٢٤ مدفعاً، ويسير في طريق نهر النيل، والثاني بقيادة محمد بك الدفتردار صهر الوالي، يتكون من ٤ آلاف جندي ومعهم ١٠ مدافع، يسير في الصحراء الغربية وصولاً إلى منطقة كردفان جنوب غربي الخرطوم. تحرك الجيش الأول من أسوان في ٣ آلاف مركب تسير في النيل، بينما سار الفرسان وجنود المدفعية على البر الغربي للنهر. ثم تحرك إسماعيل باشا قائد الجيش

في ٢٠ يوليو١٨٢٠ ليلحق بالجنود في مسيرتهم، وبمجرد أن وصلوا إلى شمال السودان سلم الحكام المحليون أنفسهم بدون مقاومة. ثم سار الجيش إلى دنقلة فاستسلم بعض المماليك وهرب البعض الآخر جنوباً يبحثون عمن يقبل إيوائهم، ولكن جميع القبائل السودانية رفضتهم فتشتتوا ولم يبق لهم كيان.

عندما سارت قوات إسماعيل باشا جنوب دنقلة ووصلت إلى أرض الشوايقة عند مدينة كورتي، لقيت أول مواجهة قتالية من الأهالي. لكن إسماعيل سرعان ما استعاد زمام المبادرة وتمكن من هزيمة الشوايقة في ٤ نوفمبر ١٨٢٠م، وقتل منهم حوالي ثمانمائة رجل. ونظراً إلى ما أظهره الشوايقة من بسالة في القتال، عرض عليهم إسماعيل باشا الانضمام إلى الجيش الجديد الذي كان والده يعمل على تكوينه، فقبلوا، وبالفعل انضم بعضهم إلى جيشه. وبعد تخلصه من تجمعات المماليك وضم المقاتلين الشوايقة إليه، سار جيش إسماعيل جنوباً في مارس ١٨٢١م مع مجرى النيل دون أن يلاقي مقاومة تذكر، فأخضع ممالك بربر وحلفاية، بالقرب من ملتقى النيلين الأزرق والأبيض. ثم وصل الجيش إلى الخرطوم التي كانت في تلك الحقبة لا تزال موقعاً صغيراً قبل بناء مدينة الخرطوم لتكون عاصمة للسودان.

تابع الجيش مسيرته جنوباً نحو سنار عاصمة مملكة الفونج، وبعث إسماعيل باشا برسالة إلى الوزير محمد ود عدلان، يطالب بولاء الفونج للخليفة العثماني. ولما اقترب إسماعيل من سنار خرج إليه السلطان بادي السادس ليبايعه، وتنازل عن سلطانه لخليفة المسلمين في ١٣ يونيو ١٨٢١م. هكذا انتهت سلطنة الفونج التي عاشت في شرقي السودان حوالي ثلاثة قرون بين ١٥٠٤م — ١٨٢١م، لكن إسماعيل عين السلطان السابق شيخاً على سنار ليجمع الضرائب ويسلمها للإدارة المصرية. وبينما تابع جيش إسماعيل باشا انتصارته في وادي النيل، تحرك الجيش الثاني بقيادة محمد بك الدفتردار في الصحراء الغربية، قاصداً منطقة كردفان غربي السودان

التي كانت تتبع سلطان دارفور. وقبل أن يصل جيش الدفتردار إلى الأبيض عاصمة دارفور أرسل إلى سلطانها محمد الفضل ينصحه بالتسليم فرفض، لكن الدفتردار تقدم إلى كردفان دون معارضة والتقى في أبريل ١٨٢١م بجيش دارفور في معركة ببلدة بارة، شمالي عاصمة كردفان في الأبيض التي دخلها منتصراً بعد ذلك. كانت معركة بارة في ١٦ أبريل ١٨٢١م – قبل حوالي شهرين من معركة سنار – هي أعنف معركة لجيش محمد علي في السودان. ولولا تفوق جيش الدفتردار في المدافع والبنادق (في الوقت الذي فيه حارب جيش كردفان بالسيوف والرماح) ما تمكن المهاجمون من تحقيق النصر. وكانت الأبيض هي آخر ما استولى عليه جيش الدفتردار، الذي عدل عن غزو دارفور لندرة المياه وصعوبة الطريق.

إبراهيم باشا في السودان

وفي نفس الوقت واجه جيش إسماعيل باشا مصاعب من نوع آخر، فقد فتك المرض بالمئات من جنوده دون أن يتمكن من معالجتهم لعدم كفاية الخدمة الطبية في جيشه. وبعد سقوط المئات من الجنود بين الموت والمرض، لم يتبق مع إسماعيل سوى ٥٠٠ رجل قادرين على مواصلة القتال. وعندما علم محمد علي في القاهرة بسوء الحالة الصحية في السودان، أرسل إبراهيم باشا ومعه بعض الأطباء والمؤونة. واتفق الأخوان إبراهيم وإسماعيل على تقسيم الجيش إلى فرقتين يقود كل منهما إحداهما، وبينما سار إسماعيل على طريق النيل الأزرق حتى وصل إلى إقليم فازوغلي جنوب سنار، تحرك إبراهيم في وادي النيل الأبيض إلى أعالي النيل في أواسط أفريقيا. ولم يطل بقاء إبراهيم في السودان، حيث أصيب بمرض الدوزنتاريا وعاد إلى مصر. لكن إسماعيل استمر في مسيرته وتمكن من الاستيلاء على فازوغلي في يناير ١٨٢٢، ثم تابع مسيرته جنوباً للبحث عن مناجم الذهب الذي لم يجد له أثراً فعاد إلى سنار. ونظراً إلى سوء الحالة الجوية والصحية في سنار، نقل إسماعيل معسكره شمالاً إلى

ودمدني حيث بنى قشلاقاً من الطوب. كما عمل إسماعيل باشا في هذه الفترة على تجنيد السودانيين للجيش الجديد الذي كان والده محمد علي يعمل على تكوينه، فأرسل العديد من الرجال إلى مركز التجنيد في أسوان.

مقتل إسماعيل باشا

ثار السودانيون من أهالي شندي وحلفاية على السلطة المحتلة، وبخاصة بسبب ما كانوا يعانونه من سوء معاملة على يد الجنود الأرناؤود. فسافر إسماعيل في أواخر أكتوبر ١٨٢٢ إلى شندي – شمالي الخرطوم - وطلب من الملك نمر المثول أمامه. وعند حضوره راح الباشا يؤنب الملك نمر ويتهمه بإثارة القلاقل، ثم أمره بدفع غرامة جسيمة بقصد معاقبته. وعندما رد الملك نمر باستحالة تلبية الطلب، أهانه الباشا وضربه بغليونه أمام الحاضرين، فأبدى الملك رضوخه وأظهر خضوعه ثم دعا الباشا إلى العشاء وذبح له الضأن وهيأ له الحرس وأمعن في خدمته وأخبره أن الغرامة ستدفع في صباح اليوم التالي. لكن الملك نمر أمر أتباعه سراً بإحاطة مكان الحفل بأكوام من القش والحطب. ولما فرغ إسماعيل وجنوده من تناول طعامهم أشعلوا النيران في القش من حولهم ورموهم بالسهام من كل مكان، فمات إسماعيل ورجاله خنقاً وحرقاً. حزن محمد علي باشا لمقتل ابنه إسماعيل بعد بضعة أعوام من وفاة أخيه طوسون، وزحف الدفتردار من كردفان إلى شندي للثأر من مقتل إسماعيل فقتل آلاف وأسر آلاف أخرى بعث بهم إلى القاهرة.

تنظيم حكم السودان

استمر الدفتردار وجنوده يبطشون بالأهالي إلى أن أمره محمد علي بالعودة إلى مصر سنة ١٨٢٤م، محاولة منه إرساء نظام إداري للسودان. عين محمد علي حاكماً (حكمداراً) للسودان وجعل الخرطوم عاصمة له بدلاً من سنار. فعندما ذهب عثمان

باشا بعد عودة الدفتردار إلى مصر، أعجب بالمنطقة التي يلتقي فيها النيلان الأبيض بالأزرق فبنى قلعة ووضع فيها الجند سنة ١٨٢٤م واتخذها عاصمة له. وكانت هذه هي بداية مدينة الخرطوم التي ازدهرت وسكنها ٦٠ ألفاً نصفهم من المصريين واليونان واللبنانيين والسوريين وأعداد من الأوروبيين. كما اهتم الحكمدار خورشيد باشا أيام حكمه ٢٦-١٨٣٨، بإنشاء البنايات وشهدت الخرطوم في عهده نوعاً جديداً من الحكم امتاز بإشراك السودانيين في السلطة. وأعطى الوالي للحكمدار السلطات العليا الإدارية، التشريعية، التنفيذية والعسكرية. وبعد استقرار الأحوال قليلاً في السودان قسم محمد علي البلاد إلى ٧ مديريات: دنقلة وبربر والخرطوم وسنار وكردفان وكسلة وفازوغلي. لكن الوالي قام بتغيير نظام إدارة السودان سنة ١٨٤٣م، بسبب تخوفه من الحكمدار أحمد باشا شركس (أبو ودان) الذي كان طموحاً وأراد أن يستقل بالسودان عن طريق فرمان من الباب العالي. واستبدل محمد علي الحكمدار بالمنظم بعد وفاة أحمد باشا أبو ودان المفاجئة، إلى أن أعاد الحكمدارية للسودان بسبب ضعف المنظم الذي عينه.

كان السودان قبل غزو محمد علي له يتكون من ممالك صغيرة لا تحكمه سلطة سياسية مركزية واحدة، كما كانت حدود ولاية مصر العثمانية تمتد حتى جنوب وادي حلفا عند الشلال الثاني، وليس كما هى الحال الآن حيث تنتهي الحدود شمال وادي حلفا. وتوحدت أرض السودان تحت سلطة مركزية واحدة لأول مرة في ظل سيطرة محمد علي باشا، الذي كان هو الوالي العثماني على مصر والحجاز. فقد امتدت سلطة حكمدار السودان شرقاً حتى البحر الأحمر وجنوباً حتى جزيرة جونكر في النيل الأبيض شمال أوغندا، ثم دخلت مديرية خط الاستواء في عهد الخديوي إسماعيل، وغرباً حتى كردفان حيث لم ينضم دارفور إلا في أيام الخديو إسماعيل كذلك.

محمد علي يزور السودان

قام محمد علي باشا بزيارة إلى السودان في أكتوبر ١٨٣٨ فسار إلى دنقلة ومنها إلى الخرطوم، ثم ذهب إلى سنار وزار جبال فازوغلي ليبحث بنفسه عن مناجم الذهب. وعندما لم يعثر الباشا على ذهب في فازوغلي عاد إلى الخرطوم ومنها إلى مصر بعد خمسة أشهر قضاها في السودان. وبمناسبة هذه الزيارة، قرر محمد علي إلغاء تجارة الرقيق في البلاد، وإن استمرت هذه التجارة فعلاً إلى أن حرمها الخديو إسماعيل في النهاية.

حروب محمد علي في المورة

خضعت شبه جزيرة المورة - أي بلاد اليونان - لسلطة الدولة العثمانية منذ سنة ١٤٥٨م، عندما قام السلطان محمد الفاتح بغزوها ودخول مدينة أثينا منتصراً. ومنذ ذلك الوقت صارت هذه البلدان تحكم بنفس الطريقة التي حكمت بها باقي المناطق التي خضعت للعثمانيين، عن طريق ولاة أتراك ترسلهم الآستانة. لكن هذا الوضع تغير منذ بداية القرن التاسع عشر، وانتشار مبادئ الحرية والديموقراطية التي أعلنتها الثورة الفرنسية. جاءت الشرارة الأولى لاندلاع ثورة الشعوب اليونانية على السيطرة العثمانية في ١٢ من فبراير ١٨٢١م، عندما قام حوالي ١٠ آلاف مسلح بقيادة جرمانوس أسقف باتراس بشمال المورة، بحمل علم عليه صورة مريم العذراء، ودعا الأمة اليونانية أن تهب لطرد العثمانيين الأتراك من بلادهم، ثم قام الثوار الذين كان يتزعمهم القساوسة والأساقفة بحصار قلعة المدينة. وسرعان ما امتدت نيران التمرد والعصيان من جزيرة المورة - بتشجيع من الدول الأوربية ومبادئ الثورة الفرنسية - لتشمل جميع أنحاء بلاد اليونان. اشتعلت الثورة في كل مكان إثر هذه الشرارة، كما ساهمت الدول الأوروبية في دعم ثورة المورة ورأت روسيا في الثورة اليونانية فرصة لتمزيق الدولة العثمانية التي تناصبتها العداء. كما رأى ألكسندر الأول قيصر روسيا، أن مساندته لليونانيين ستخدم المصالح الروسية، حيث ستظهر الروس كحماة للمذهب الأرثوذكسي في العالم.

قامت الجمعيات الثورية بأنشطة سرية داخل اليونان لتجنيد الكثير من الشباب لأهدافها التي تمثلت في إحياء الإمبراطورية البيزنطية، واسترداد إستانبول باعتبارها

ملكاً للأرثوذكس وطرد الأتراك من أوروبا. اشتعلت الثورة في وقت واحد في أغلب مناطق اليونان، فلم تتمكن الحامية العثمانية هناك على مواجهتها، واضطر القائد العثماني في المورة إلى الجلاء عن مواقعه في الكثير من مدن المورة. بعد ذلك قام الثوار بقتل حوالي ٨ آلاف من الأتراك المهاجرين في قلعة تريبوليجة في ٥ من أكتوبر ١٨٢١م، الذين بلغ عددهم في تلك الفترة حوالي ٥٠ ألف تركي بعدها تمكن الثوار من السيطرة على المورة في حوالي ٣ أسابيع.

ثم تبين للسلطات العثمانية أن البطريرك الأرثوذكسي جريجوريوس المقيم في إستانبول هو المحرك الأول لهذه الثورة، فأمر السلطان محمود الثاني بتفتيش مقره بدقة، وعثر على أوراق تثبت ضلوعه في الثورة وقيامه بمراسلات مع الدول الأوروبية لحثها على مساندة اليونانيين، من بينها رسالة بعث بها إلى قيصر روسيا يبين له كيفية القضاء على الدولة العثمانية. أمر السلطان محمود الثاني بالقبض على جريجوريوس، حيث اعترف بجميع أنشطته في الثورة، وصدر الحكم بإعدامه ونفذ في يوم عيد الفصح عند الأرثوذكس ٢٢ من إبريل ١٨٢١م، في بطريركية فنار وظل معلقاً ٣ أيام بينما علق في عنقه لوحة مكتوبة يتهم فيها بخيانته للدولة العثمانية، كما أعدم العثمانيون عدداً من القساوسة والأعيان الذين شاركوا في الثورة.

وبالرغم من ذلك ازداد عنف الثورة في المورة وبدأ المتطوعون يتدفقون إليها من كل مكان، فدخلها ٣ آلاف متطوع من بينهم ابن رئيس الولايات المتحدة جورج واشنطن، كما ساهم الكثير من كبار شعراء أوروبا وأدبائها في مساندة الثوار، الذين أعلنوا تأسيسهم لدولة اليونان التي تضم المورة وجزر كيكلاد وجزيرة آغري بوز، وانتخاب رئيساً لهذه الدولة في ١٣ من يناير ١٨٢٢م. كما جرى تشكيل جمعية وطنية من المدن الثائرة تكونت من ٦٠ عضواً، وتم اعتبار مدينة نوبلي - غربي أثينا - عاصمة ومقراً للحكومة الثائرة في ١٨٢٣م.

ولما فشلت تشكيلات الانكشارية العثمانية في إخماد ثورة اليونان، قرر السلطان محمود الثاني الاستعانة بمحمد علي وجيشه للقضاء على تلك الثورة التي صارت تهدد الوجود العثماني في أوروبا. في البداية طلب السلطان في ١٨٢١م من الوالي على مصر تطهير البحر من سفن الثوار، التي كانت تهاجم السفن التركية في بحر الأرخبيل – بين الأناضول والمورة– وتدمرها. واستجاب الباشا لطلب السلطان، فأرسل أسطولاً غادر ميناء الإسكندرية في العاشر من يوليو بقيادة إسماعيل بك (بعض المصادر تسميه محرم بك)، يتكون من ١٦ سفينة حربية و ٨٠٠ مقاتل، ووصل إلى الدردنيل. ثم أرسل محمد علي حملة ثانية بقيادة حسن باشا إلى جزيرة كريت جنوب المورة في يونيو من العام التالي لإخماد الثورة، تتكون من ٥٠٠ مقاتل.

ولما عجزت القوات العثمانية في القضاء على الثورة في بلاد المورة، قرر السلطان إشراك محمد علي في هذه الحرب كذلك وأصدر فرماناً يخول الوالي على مصر ولاية المورة إلى جانب مصر والحجاز والسودان. وافق محمد علي باشا على تلبية طلب السلطان محمود الثاني، وأعد جيشاً برياً بقيادة ابنه إبراهيم باشا يتكون من ١٧ ألف مقاتل من المشاة، وحوالي ٧٠٠ فارس، وأسطولاً بحرياً من ٥١ سفينة حربية و١٤٦ سفينة نقل. وأقلع الأسطول المصري من الإسكندرية في يوليو ١٨٢٤ متجهاً إلى ميناء رودوس عند شواطئ الأناضول، حيث التقى بالأسطول التركي بقيادة خسرو باشا في ميناء بودروم.

كانت حرب البحار غير مألوفة لدى العثمانيين وحلفائهم المصريين، ورغم عدم امتلاك الثوار اليونانيين لسفن حربية كبيرة، فقد تمكنوا من تطوير سفن الصيد الصغيرة لتقوم بالعمليات الحربية. بدأت مراكب الثوار في مهاجمة الأسطول المصري وتمكنوا من إغراق سفينتين مصريتين، مما جعل إبراهيم باشا يدرك ضرورة محاربة اليونانيين على البر حيث يكون له التفوق. انتظر إبراهيم باشا في جزيرة كريت حتى

تحين له الفرصة التي تخلو فيها المياه من السفن اليونانية ليهاجم الأراضي اليونانية. وعندما وقع خلاف بين البحارة اليونانيين وزعمائهم، انتهز إبراهيم هذه الفرصة فأقلع بأسطوله ونزل في جنوب اليونان في فبراير ١٨٢٥، حيث تمكن من فك الحصار عن القوات التركية التي كانت في ميناء كورون. ورغم تكبد قوات إبراهيم خسائر فادحة عند حصار مدينة نافارين من البر والبحر (التي كانت من أهم مواقع الثوار) قام إبراهيم بحصار مدينة مودن أيضاً بعد انتصاره على جماعة من ٣ آلاف و٥٠٠ من الثوار هاجمته وهو في الطريق إليها، ثم اشتبك مع ٩ آلاف مقاتل آخر يوناني انتصر عليهم أيضاً. بعد ذلك تمكن إبراهيم باشا من الاستيلاء على جزيرة إسفاختريا الاستراتيجية في مايو ١٨٢٥م كما استولى على نافارين التي كانت من أهم قواعد الثوار.

في هذه الأثناء لم تكف السفن اليونانية عن مهاجمة الأسطول المصري وأحرقت الكثير من السفن المصرية، كما قام الثوار اليونانيون بمهاجمة السواحل المصرية، بعد أن وصلت بعض سفنهم إلى ساحل الإسكندرية. وعندما استولى المصريون على ميناء نافارين، اعتصم الثوار وعددهم ٥ آلاف بقيادة بتروبك في ميناء كلاماتا، لكن إبراهيم تمكن من الانتصار عليهم ودخول المدينة، ثم دخل مدينة تريبوليتسا عاصمة المورة المنيعة، وكانت تقع في منطقة جبلية وعرة وقتل ٥٠٠ ثائر، كما دخل مدينة ميسولونجي في إبريل ١٨٢٦م، بعد أن قتل السكان أنفسهم في مخزن الذخيرة.

وهكذا تمكنت قوات إبراهيم باشا في خلال ثلاث سنوات من هزيمة ثوار المورة والاستيلاء على معظم معاقلهم، فلم يبق في أيديهم عام ١٨٢٧م سوى نوبلي وأثينا وعدد آخر من الجزر البسيطة، فلجأ الثوار إلى أعمال القرصنة البحرية، مما جعل محمد علي باشا يقرر إرسال حملة جديدة للقضاء على ما تبقى من مراكزهم. ففي أغسطس ١٨٢٧م خرج عدة آلاف من الجنود من ميناء الإسكندرية في حملة بحرية كبيرة

بقيادة الأميرال محرم بك، كانت مكونة من ١٨ سفينة مصرية و١٦ سفينة تركية و٤ سفن تونسية. التقى الأسطول المصري بأسطول عثماني آخر جاء من الآستانة بقيادة الأميرال طاهر باشا يتكون من ٣٢ سفينة، وتولى إبراهيم باشا القيادة العامة لقوات البر والبحر، وأخذ يتأهب للقيام بحملة على جزيرة هيدرا أهم معاقل الثوار اليونانيين.

عند ذلك، لما تبين أن جيش إبراهيم باشا أصبح على وشك تحقيق نصر حاسم على ثوار المورة، قررت الدول الأوروبية المؤيدة لثورة اليونان، التدخل في المعركة عسكرياً. فقد أزعج انتصار إبراهيم باشا البلدان الأوروبية وأخافهم من قوة محمد علي الصاعدة، فتحالفوا عليه ووصل أسطول مشترك من عدد من دول أوروبا بهدف منع الأسطولين المصري والتركي من الإنزال في جزيرة هيدرا. ولما علم الحلفاء بنزول أسطول إبراهيم باشا سراً في ميناء نافارين بجنوب شرق اليونان، راحت أساطيل الحلفاء تتحرش بالأسطول المصري حتى انتهى الأمر بموقعة نافارين في ٢٠ من أكتوبر ١٨٢٧م، حيث تم تدمير الأسطولين المصري والعثماني، وبلغ عدد القتلى ٣ آلاف بينما لم يخسر الحلفاء سوى ١٤٠ قتيلاً. لم يجد إبراهيم باشا بداً من إخلاء قواته عن معظم مدن المورة التي سيطر عليها، وتحصن في ثغري كورون ومودون.

تعرضت مصر في تلك الفترة لتهديد القائد الإنجليزي كودرنجتون بتخريب الإسكندرية إذا لم تسحب قواتها من اليونان. وعندما رأى محمد علي أن لا فائدة لمصر من القتال في اليونان بعد فقدان أسطولها وانقطاع المواصلات بين مصر وقواتها هناك، وافق على إنهاء الحرب. وعقد الوالي اتفاقاً مع الحلفاء الأوروبيين في أكتوبر ١٨٢٨م، يتم بمقتضاه جلاء الجيش المصري عن بلاد المورة ورجوع الأسرى المصريين، كما يتعهد الباشا بإعادة الأسرى اليونانيين إلى بلادهم. وعاد جيش

إبراهيم باشا إلى الإسكندرية بعدما خسر ما يقرب من ٣٠ ألف رجل من أصل ٤٢ ألفاً ذهبوا إلى اليونان. أما تركيا فقد رفضت إنهاء الحرب في المورة رغم تدمير أسطولها، وأصرت على عدم الرضوخ لمطالب الحلفاء باستقلال اليونان، فقامت الدول الأوروبية بعمليات ضد الدولة العثمانية وأعلنت روسيا الحرب عليها واحتلت مدينة أدرنة التركية. كما أرسلت فرنسا جيشاً إلى بلاد اليونان، بقيادة الجنرال ميزون للعمل على إجلاء القوات التركية والمصرية من هناك. فاضطر العثمانيون إلى إيقاف القتال، وتوقيع معاهدة أدرنة في ١٤ سبتمبر ١٨٢٩م والاعتراف باستقلال اليونان، الذي أصبح نهائياً في ٣ فبراير من العام التالي.

بناء الجيش المصري

أدرك محمد علي منذ بداية ولايته على مصر في ١٨٠٥م، أهمية تكوين جيش نظامي حديث يمكن الاعتماد عليه لبناء دولته المستقلة التي كان يحلم بها في مصر. فعندما وصل محمد علي إلى مصر، كانت الدولة العثمانية تعتمد على جيش الأرناؤود – الذي كان هو شخصياً واحداً منهم – إلى جانب المقاتلين المماليك الذين كانوا يتحكمون في أمور البلاد ويتعاونون مع الباب العالي في المحافظة على الأمن. لكن هؤلاء المقاتلين كانوا يشكلون مجموعات وتشكيلات غير نظامية (باشبوزق) تتكون من خليط من أجناس متعددة، وعناصر مرتزقة اعتادت على الفوضى والتمرد مما أدى إلى عدم الاستقرار. كانت القوات التي اعتمد عليها محمد علي في المراحل الأولى للقتال، تتكون من عناصر عرقية مختلفة، وغير ملتزمة تماماً بالانضباط المطلوب في الجيش. كما كان هؤلاء المقاتلون معتادين على طرق القتال العتيقة التي تعتمد على الشجاعة الفردية، وليست لديهم دراية بالوسائل القتالية الحديثة التي ظهرت في أوروبا، والتي تقوم على النظام الطاعة. ولهذا فقد عمل محمد علي منذ بداية تولية الولاية على مصر إلى التخلص من طائفة المماليك أولاً، ثم راح يتحين الفرص للخلاص من الجنود الأرناؤود وغيرهم من التشكيلات التركية التي كانت موجودة في مصر.

الجيش النظامي

وفي أول محاولة له لتشكيل جيش نظامي جديد بعد عودته من الحرب مع الوهابيين سنة ١٨١٥م، أمر محمد علي بتدريب وحدة من الجيش الذي كان يقوده ابنه إسماعيل باشا، على طرق الحرب الحديثة. لكن الجند الأتراك الذين لم يعتادوا

على النظام سرعان ما تذمروا وتآمروا على الوالي نفسه، فهاجموا قصره بالأزبكية واشتبكوا مع الحرس بالسلاح في حركة تمرد على السلطة. عندئذ أدرك محمد علي أن هؤلاء المقاتلين الباشبوزق لا يمكن الاعتماد عليهم في تكوين جيش نظامي، ولا بد من استخدام عناصر أخرى.

وبعد خمس سنوات من فشل محاولته الأولى، عاد محمد علي في ١٨٢٠م ليحاول مرة أخرى تشكيل جيشه النظامي. وفي البداية قبل بدء المحاولة، عمل الوالي على تشتيت التجمعات القتالية للجنود غير النظاميين وإبعادهم عن القاهرة، شمالاً إلى المدن الساحلية كرشيد ودمياط ومدن الدلتا الأخرى. ثم اختار محمد علي مدينة أسوان في أقاصي الصعيد لبناء أول مدرسة حربية تقوم بتدريب الضباط ، وجاء بالكولونيل الفرنسي سيفز (الذي عرف فيما بعد باسم سليمان باشا الفرنساوي) ليتولى تدريب الضباط الجدد. كان الكولونيل (الأميرالاي) سيفز قد حارب مع نابليون بونابارت في أوروبا واشترك معه في معركته الشهيرة بالطرق الأغر، وله دراية وخبرة بوسائل القتال الحديثة. واعتمد محمد علي على الكولونيل سيفز بعد ذلك في تكوين الجيش المصري الحديث، حيث عينه رئيساً عاماً للجهادية، أي رئيساً للجيش.

كانت أول دفعة من طلاب المدرسة الحربية في أسوان تتكون من ٥٠٠ شاب من مماليك الوالي نفسه، إلى جانب حوالي ٥٠٠ آخرين من مماليك رجال محمد علي. وبعد تدريب استمر مدة ثلاث سنوات، تخرجت الدفعة الأولى من ضباط الجيش النظامي الجديد. وبعد تدريب الضباط كانت الخطوة الثانية هي اختيار الجنود الذين جلبهم الباشا في البداية من السودان، خصوصاً من بين أهالي مناطق كردفان وسنار. فقد تم إحضار حوالي عشرين ألف شاب سوداني إلى منطقة بني عدي بالقرب من منفلوط، حيث جرى تدريبهم على النظام الحديث للقتال على يد بعض

الضباط الذين تخرجوا من مدرسة أسوان الحربية. إلا أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح، حيث أصيب الكثير من الجنود السودانيين بالمرض ومات منهم الكثيرون، لم يتمكن غالبيتهم من القيام بأعباء الخدمة العسكرية.

هنا بدأ محمد على يفكر لأول مرة فى تشكيل جيشه النظامي من جنود من بين صفوف الفلاحين المصريين، وأقام عدة مراكز لتدريبهم في أسوان وفرشوط وبني عدي عند منفلوط. في البداية وجد الباشا صعوبات كثيرة في تجنيد المصريين الذين لم يعتادوا النظام العسكري لحوالي ١٨ قرناً من الزمان، وكانوا يتهربون من الخدمة العسكرية. لكن الأمر تغير بعد ذلك حين ألف المصريون الحياة العسكرية، وشعروا بالكبرياء والفخر لحسن أدائهم في المعارك التي خاضوها. وفي يونيو ١٨٢٤ قام محمد علي باستعراض ست وحدات من المشاة المصريين في منطقة الخانكة بالقاهرة، التي أقام بها معسكراً للجنود وشيد فيها مدرسة حربية للمشاة ومدرسة لأركان الحرب، كما أنشأ الباشا مركزاً للتدريب العسكري في أبي زعبل ثم مستشفى عسكري ومدرسة للطب. وأصبح الجيش المصري الجديد يواكب أحدث التنظيمات العسكرية فى العالم فى ذلك الوقت، وجاءت بداية استخدام جنود الجيش النظامي المصريين في القتال في الجزيرة العربية أولاً لمواجهة تمرد الوهابيين ثم بعد ذلك في السودان وبلاد المورة.

بعد نمو الجيش النظامي الذي أنشأه محمد علي باشا، وبعد أن استطاع هذا الجيش إثبات تفوقه في معارك المورة وبلاد الشام، ازدادت الحاجة إلى تجنيد عدد أكبر من الفلاحين المصريين، كما تزايد استدعاء خبراء جدد من أوروبا للقيام بتدريبهم وتنظيم عملياتهم الحربية. ورغبة منه في حصول المصريين على أعلى درجة من التعليم والتدريب أرسل الباشا بعضاً من العسكريين في بعثات إلى الدول الأوروبية، للتخصص في فنون الحرب والهندسة والرياضيات. كما أنشا محمد علي مدارس

حربية أخرى في فرشوط والنخيلة وجرجا، وكذلك المدرسة التجهيزية في القصر العيني التي نقلت بعد ذلك إلى أبي زعبل. وإلى جانب فرق المشاة التي بدأ بها الجيش النظامي، تم تشكيل فرق الفرسان بعد عودة الجيش من حروب المورة، وبعد أن تعرف إبراهيم باشا على أهمية هذا السلاح في تنظيمات الجيوش الأوروبية. كما أضيفت إلى الجيش فرق المدفعية - الطوبجية - وتم إنشاء مدرسة خاصة لها في طرة جنوب القاهرة. بل إن محمد علي باشا بلغ به إصراره على تكوين جيش حديث يضاهي الجيوش الأوروبية إلى حد أنه أضاف فرقاً موسيقية لكل الوحدات العسكرية، وجلب المدربين والآلات من أوروبا لتعليم المصريين عزف الموسيقى الغربية، وأنشأ معهداً خاصاً للموسيقى في الخانكة. وبشكل عام جرى تنظيم الجيش المصري الجديد على نمط الجيش الفرنسي، وأنشأ الباشا نظارة خاصة للحربية - مثل الوزارة - تسمى ديوان الجهادية، تتولى إدارة شؤون الجيش وقيادته. إلى جانب ذلك اهتم محمد علي بإصلاح القلاع والاستحكامات الدفاعية سواء في الموانئ أو في العاصمة.

تصنيع السلاح

ولم يكتف محمد علي ببناء جيش نظامي وفق الأسس الغربية الحديثة، بل استمر في تطوير المجتمع المصري بأكمله ليكون قادراً على مساندة الجيش في القيام بمهامه وتوفير احتياجاته محلياً. فقد أدرك الباشا ضرورة القيام بصنع السلاح والذخيرة التي يحتاجها الجيش النظامي محلياً، حتى لا يقع تحت رحمة قوة خارجية عند الحاجة. لهذا قرر محمد علي باشا إنشاء ترسانة (مصنع) في القلعة لصنع الأسلحة والمدافع يعمل بها ٩٠٠ عامل، وعهد بإدارتها إلى أدهم بك قائد المدفعية. قامت هذه الترسانة بصنع كل ما يحتاجه الجنود من سيوف ورماح وبنادق وحقائب وملابس للجند والخيل. ثم أنشأ محمد علي مصنعاً آخر لصنع البنادق عام ١٨٣١م في الحوض

المرصود. بعد ذلك أقام الوالي معملاً للبارود بجزيرة الروضة، تبعه بناء عدد من معامل البارود (الكهرجالات) في البدرشين والأشمونيين والفيوم وأهناس والطرانة. وكان الزي العسكري الرسمي للجنود المصريين في عصر محمد علي يتكون من صدار وبنطلون واسع له رباط على الركبة، وحزام وطربوش. وبينما يتم صنع لباس الشتاء من الجوخ، فإن ملابس الصيف البيضاء كانت تصنع من القطن الذي أدخل محمد علي زراعته في مصر.

تطوير الأسطول

لا يكتمل عمل الجيوش الحديثة بدون أسطول قوي يستطيع، ليس فقط حماية الشواطئ والموانئ في البلاد، بل التحرك عند اللزوم ونقل الجنود والعتاد إلى جبهات القتال الخارجية؛ لذلك كانت بداية اهتمام محمد علي بالبحرية مع بداية الحرب الوهابية في ١٨١٠م، عندما ظهرت الحاجة إلى نقل بعض الجنود والعتاد من مصر عبر البحر الأحمر إلى شواطئ الحجاز في الجزيرة العربية. عند ذلك قرر الوالي القيام ببناء عدة سفن في ترسانة بولاق، وتم نقلها إلى ميناء السويس على ظهور الجمال، ثم استخدم محمد علي هذه الترسانة في بناء السفن التجارية كذلك. لكن الوالي سرعان ما أدرك حاجته إلى سفن كبيرة يمكنها عبور البحر الأبيض، فقام بشراء بعض هذه السفن من الدول الأوروبية وأعد أسطولاً مصرياً في هذا البحر، جعل إدارته في يد محرم بك محافظ الإسكندرية. وكان هذا هو الأسطول الذي اعتمد عليه الوالي للمشاركة في حروب المورة. وعندما تم تدمير هذا الأسطول في نافارين في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٠م، قرر محمد علي بناء أسطول آخر وطلب لهذا الغرض بناء عدد من السفن الحربية في بعض الموانئ الأوروبية. لكن محمد علي باشا - الذي صار يواجه اعتراضات أوروبية على سياساته - فكر في ضرورة إنشاء ترسانة وبخاصة في مصر لبناء السفن وعدم الاعتماد على ما يشتريه من الخارج، حتى لا تتحكم الدول في

سياساته. ولما كانت هناك ترسانة قديمة موجودة بالفعل في الإسكندرية لبناء السفن على الطراز القديم، فقد قرر الباشا تأسيس ترسانة كبرى تم بناؤها سنة ١٨٣١م في هذه المدينة لبناء سفنه الحربية. واستخدم محمد علي في هذا المشروع – إلى جانب الخبرات المحلية – المسيو سريزي وهو مهندس فرنسي خبير في صناعة السفن.

وحتى يدعم قدرة الأسطول البحري الحديث، أنشأ محمد علي معسكراً خاصاً في منطقة رأس التين بالإسكندرية، لتدريب الجنود على القيام بالأعمال البحرية وفق النظم المتبعة في الأساطيل الأوروبية. كما أقام مدرسة لتعليم الضباط البحريين داخل سفينة حربية في الإسكندرية، كان لها الفضل في تزويد الأسطول المصري بعدد كبير من القادة البحريين الذين نبغوا في أداء مهامهم. وتم إرسال بعض خريجي هذه المدرسة لإتمام دراساتهم في بعثات إلى موانئ إنجلترا وفرنسا. ولم ينس الوالي إتاحة وسائل العلاج الطبي الحديث لبحارته، فأنشأ لهم مستشفيين بالإسكندرية، واحد في الترسانة والآخر في رأس التين. كما عمل محمد علي على توسيع ميناء الإسكندرية وتعميقها، وبنى رصيفاً داخل الميناء حتى يمكن للسفن الكبيرة أن ترسو بداخلها. ثم أنشأ حوضاً لترميم السفن سنة ١٨٤٤م وأقام فناراً بشبه جزيرة رأس التين لإرشاد السفن، وقد ساعدت كل هذه الإنشاءات البحرية على نمو الحركة التجارية في الإسكندرية خاصة، والبلاد المصرية بشكل عام.

الصراع بين الوالي والسلطان

تعتبر المورة نقطة تحول في حروب محمد علي، فقد دخل الوالي هذه الحروب آملاً فى مكافأة السلطان محمود له ومنحه الولاية على بلاد الشام، مقابل مساعدته له في إخماد الثورة. لكن السلطان خيب آماله فأعطاه جزيرة كريت في النهاية، وهو ما اعتبره محمد على تعويضاً ضئيلاً بالنسبة إلى الخسارة الكبيرة التي تحملها هو فى حرب المورة. وقد سبق لمحمد على أن طالب السلطان العثمانى بمنحه الولاية على الشام، مقابل مبلغ من المال يدفعه للباب العالي، لكن السلطان محمود رفض طلب الباشا خوفاً من طموحات محمد علي واتساع نفوذه الذي صار يشكل خطراً على السلطة العثمانية نفسها. ويبدو أن محمد علي قرر ضم سوريا إلى ولايته رغم اعتراض السلطان، فلجأ إلى استخدام بعض الأعذار التي تتيح له الوصول إلى هدفه دون مواجهة مباشرة مع الآستانة. ولما كان بعض الفلاحين المصريين قد فروا إلى بلاد الشام، إما هرباً من دفع الضرائب أو تهرباً من الخدمة العسكرية التي جعلها الباشا إجبارية لتكوين جيشه النظامي الجديد، فقد طلب محمد علي من عبد الله باشا والي عكا إعادة الهاربين. ورفض عبد الله -الذي كانت ولايته تشمل كل أرض فلسطين وبعضاً من سوريا ولبنان - إعادة الفلاحين المصريين الذين وصل عددهم إلى حوالي ٦ آلاف، معتبراً أن من حقهم كرعايا للدولة العثمانية الإقامة في أية ولاية في هذه الدولة. ولم يكن هذا المنطق يناسب مبادئ محمد علي الذي كان يعمل على استقلال القطر المصري عن الدولة العثمانية، ويصمم على ولاء المصريين لسلطته هو في القاهرة وليس لسلطة السلطان في القسطنطينية.

استغل محمد علي رفض والي عكا إعادة المصريين وقرر مهاجمة بلاد الشام. ورغماً عن هذا العذر الذي له ما يبرره، فمن الواضح أن محمد علي كانت له أهدافاً أخرى للدخول في حرب الشام، تتعلق بطموحاته الخاصة ورغبته في توسيع نطاق ولايته، وتثبيت حكمه المستقل في مصر. فقد كان سلاطين الدولة العثمانية دائماً ما يغيرون ولاة الأقاليم، وكان محمد علي يخشى من محاولة إبعاده عن القاهرة، وبخاصة بعد أن قضى على المماليك وتوحدت مصر تحت سلطته وصار جيشه متفوقاً على جيش السلطان نفسه. كما أدرك محمد علي بعد تجربة حرب المورة، بداية انهيار إمبراطورية آل عثمان وتفكك ولاياتها في أوروبا عن طريق حركات الاستقلال والتحرر، فأراد هو الآخر - ليس فقط أن يستقل بحكم مصر - بل وأن يضم إليها أيضاً ما يستطيع السيطرة عليه من بلاد الشام، قبل أن تسقط الآستانة في يد الحلفاء الأوروبيين.

كان الوالي قد حدد موعداً لبدء تحرك الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا إلى الشام في بداية سنة ١٨٣١م، ولكن العملية تأخرت حتى شهر أكتوبر بسبب انتشار وباء الكوليرا في مصر، الذي قضى على الآلاف من الأهالي والجنود معاً. تكونت الحملة على بلاد الشام من ٣٠ ألف جندي، موزعين على ٦ ألوية من المشاة و ٤ من الفرسان، تم تجهيزهم بأربعين مدفعاً ميدانياً وعدداً من مدافع الحصار، إلى جانب المؤن والذخائر. وبينما تولى الأسطول بقيادة عثمان نور الدين بك نقل القادة وفريق من الجيش والمدافع والذخيرة بحراً إلى ميناء يافا على الساحل الفلسطيني، سافر باقي الجيش براً عن طريق سيناء والعريش. ومن العريش تحركت القوات شمالاً في الطريق الساحلي، فسيطرت على غزة ثم يافا دون مقاومة. والتقت هذه القوات البرية مع القوات التي جاءت عن طريق البحر في ميناء حيفا، الذي جعله إبراهيم باشا قاعدة لتحركاته في بلاد الشام. بعد ذلك زحفت القوات المصرية شمالاً إلى حصن عكا الذي فشلت قوات نابليون في الاستيلاء عليه، وفرضت عليه الحصار

من البر والبحر. دام حصار عكا ثلاثة أشهر، تبادل خلالها الطرفان إطلاق المدافع مما أوقع خسائر كبيرة في سفن الأسطول المصري. لكن إبراهيم باشا لم ينتظر عند أسوار عكا حتى تسقط، وأرسل وحدة من جيشه تمكنت من احتلال مدن صيدا وبيروت وطرابلس على الساحل اللبناني، كما قامت وحدة أخرى بالسيطرة على مدينة القدس في فلسطين.

لم تكن تركيا تتوقع أن تنهار دفاعاتها في بلاد الشام بهذه السهولة أمام جيوش الوالي، فأرسلت مندوباً إلى محمد علي في القاهرة يأمره بالكف عن الأعمال الحربية وإخراج عساكره من القطر الشامي، وله بعد ذلك أن يرفع شكواه إلى الباب العالي ليحكم بينه وبين خصمه والي عكا. وبينما تظاهر الباشا بالولاء للباب العالي، بعث إلى ابنه إبراهيم باشا في جبهة القتال يحثه على الإسراع في فتح عكا قبل أن تتمكن الآستانة من حشد قواتها. وعندما لم يجد السلطان تجاوباً من الوالي على أوامره، جمع مجلساً مؤلفاً من مشاهير العلماء والمدرسين وعرض عليهم ما حصل من محمد علي باشا فأفتوه بخروج محمد علي باشا عن طاعة السلطان. وجمع السلطان محمود جيشاً من ٢٠ ألف مقاتل، بقيادة عثمان باشا والي طرابلس لمواجهة جيش محمد علي. ولما عرف إبراهيم باشا بتحرك الأتراك في الشمال، ترك وحدة من جنوده تحاصر عكا وسار هو لمواجهة عثمان باشا في طرابلس، التي كانت بها حامية مصرية. وعندما علم عثمان باشا بقدوم إبراهيم باشا وجيشه، ابتعد عن طرابلس فتعقبه إبراهيم حتى مدينة حمص شرقي سوريا ثم عاد هو إلى بعلبك لتنظيم جيشه.

أعلن الباب العالي أن محمد علي باشا قد تمرد وشق عصا الطاعة على السلطان بسبب مهاجمته للشام وحصاره لعكا، وأعد جيشاً من ٦٠ ألف جندي وأسطولاً من ٢٥ سفينة للخروج من الدردنيل ومحاربة جيش الوالي المتمرد. كما قررت الآستانة تعيين حسين باشا - سردار أكرم - قائداً لهذا الجيش الذي عهدت إليه بخلافة محمد

علي في الولاية على مصر بعد أن يتمكن من هزيمته. وتحرك جيش حسين باشا جنوباً في طريقه إلى سواحل بلاد الشام، لكنه كان بطيئاً في حركته مما أعطى الفرصة لإبراهيم باشا في متابعة القتال.

في تلك الأثناء، وبينما كان إبراهيم باشا مشغولاً بقتال عثمان باشا ومطاردته إلى حمص، هاجم عبد الله باشا القوات المصرية التي كانت تحاصر عكا فانتصر عليها واستولى على عدد كبير من المدافع. عندئذ اضطر إبراهيم إلى العودة إلى عكا وحاصرها من جديد، وفي هذه المرة عاونه الأهالي من العرب والدروز والموارنة. تشجع إبراهيم باشا بعد أن أحدثت المدفعية ثلاث ثغرات في أسوار عكا، فاقتحم المدينة المحصنة رغم تكبده خسائر كبيرة. ولما وجد عبد الله باشا أن عكا لم تعد قادرة على المقاومة في وجه إبراهيم، طلب تسليم المدينة بعد ستة أشهر من الحصار، في ٢٧ مايو ١٨٣٢م. ثم أرسل إبراهيم باشا والي عكا عبد الله باشا إلى الإسكندرية ليعيش هناك، ويقال إنه سافر بعد ذلك إلى الحجاز حيث قضى آخر أيامه. وتابع إبراهيم مسيرته شمالاً إلى دمشق حيث تمكن من هزيمة الجيش العثماني المكلف بحماية المدينة، التي دخلها إبراهيم في ١٦ يونيو.

وأخيراً وصل الجيش العثماني بقيادة حسين باشا إلى جبال طوروس في جنوب الأناضول في أوائل يوليو، فتوقف هناك ولم يتقدم لملاقاة إبراهيم باشا، مفضلاً الانتظار عند مدينة أنطاقية غرب حلب بشمال سوريا. ومع هذا فقد طلب حسين باشا من محمد باشا والي حلب التقدم إلى حمص في الجنوب الشرقي، استعداداً للتصدي لتقدم إبراهيم باشا الذي كان بعده في دمشق. فخرج إليه إبراهيم في حمص وهزم والي حلب في ٨ يوليو بعد ٤ ساعات من القتال. وكانت حمص هي أول معركة مباشرة بين جيش الوالي وجيش السلطان، وبلغت فيها خسائر العثمانيين ألفي

قتيل وألفين و ٥٠٠ أسير، كما استولى الجيش المصري على ٢٠ مدفعاً وكمية كبيرة من الذخيرة.

بعد هزيمة العثمانيين في حمص، تحرك حسين باشا بجيشه جنوباً من أنطاقية في طريقه لملاقاة إبراهيم باشا في حمص، وعندما التقى في طريقه بالجنود العثمانيين العائدين من هزيمة حمص غير خطته وذهب بهم إلى حلب، شرق أنطاقية. لكن إبراهيم باشا لم ينتظر طويلاً بعد معركة حمص، بل سار شمالاً في طريقه للقاء العثمانيين في حلب، فهرب حسين باشا من حلب شمالاً للاحتماء في مضيق بيلان جنوبي ميناء الإسكندرونة. وفي طريقه لتعقب حسين باشا، استولى إبراهيم على حماة وحلب، وتمكن من احتلال بيلان المحصن ففر الجنود الأتراك شمالاً إلى الإسكندرونة، آملين في اللجوء إلى الأسطول العثماني الراسي في الميناء. لكن سفن الأسطول أقلعت وتركت الجنود ليقعوا أسرى في يد إبراهيم باشا عند دخوله الإسكندرونة منتصراً. بعد انهيار الجيش العثماني في بيلان، لم يجد إبراهيم باشا صعوبة في الاستيلاء على أنطاقية واللاذيقية والسويدية بشمال سوريا. بل إن محمد علي باشا تمادى في التحدي وسمح للجيش المصري بعبور حدود تركيا الجنوبية، والاستيلاء على مدينة أدنة جنوب الأناضول، التي جعلها إبراهيم باشا مركزه العسكري داخل الأراضي التركية ذاتها.

وبينما كان الجيش المصري مشغولاً بتثبيت مواقعه في جنوب الأراضي التركية، شعر السلطان محمود بالخطر وقرر تكوين جيش جديد قوامه ٥٣ ألف مقاتل، لمواجهة التهديد الزاحف نحو العاصمة. وعهد السلطان بقيادة الجيش إلى واحد من أهم القادة العثمانيين وهو الصدر الأعظم رشيد محمد باشا الذي شارك إبراهيم في حروب المورة. وقبل بدء مسيرته من الآستانة، قام السلطان محمود باستعراض جيشه الجديد لتشجيعه على قتال جيش الوالي، وتحرك في طريقه لصد إبراهيم باشا

الذي كان قد وصل عبر جبال إيج إيل ونزل بصحراء قونية. وبينما كان جيش رشيد يتحرك جنوباً للقاء إبراهيم، استمر الجيش المصري يشق طريقه وسط جبال الأناضول حتى بلغ مدينة قونيه الإستراتيجية وسط تركيا. عندئذ هجر السكان مدينتهم عندما علموا بقدوم الباشا وجنوده، فدخل إبراهيم قونيه دون قتال، إلا أن معركة قونيه الرئيسية دارت بين المصريين والأتراك شمال المدينة. ففي ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ بدأ القتال بين الفريقين عند الظهر في يوم ماطر كثير السحاب والضباب، وانتهى بعد سبع ساعات بهزيمة الجيش العثماني الذي سقط قائده أسيراً، ومعه أكثر من خمسة آلاف من جنده الذين قتل منهم حوالي ثلاثة آلاف، بينما لم يفقد المصريون سوى ٢٦٢ قتيلاً. وبهزيمة جيش السلطان محمود عند قونيه صار الطريق مفتوحاً أمام جيش الوالي للوصول إلى عاصمة السلطان في الآستانة في مدة لا تتجاوز ستة أيام.

أوروبا توقف زحف محمد علي
في الأناضول

• بعد انتصاره في واقعة قونية في الجنوب، تقدم إبراهيم باشا إلى كوتاهية في شمال الأناضول دون وجود قوة تستطيع الوقوف في طريقه. عند ذلك أدرك السلطان محمود الثاني عدم قدرة الجيوش العثمانية على التصدي لجيش محمد علي النظامية، كما لم يجد من بين ولاة الدولة العثمانية من يستطيع الاعتماد عليه لمواجهة والي مصر المتمرد. فزع السلطان محمود من التهديد الذي تعرضت له الدولة العثمانية وطلب من الدول الأوروبية مساعدته، لكن هذه الدول لم تستجب لطلبه نظراً إلى انشغالها بأحوالها الداخلية. عندئذ لجأ السلطان محمود إلى قيصر روسيا نيقولا الأول – العدو اللدود للدولة العثمانية – طالباً منه تقديم المساعدة. لم يتلكأ قيصر روسيا في الاستجابة لطلب السلطان، حيث وجد في محنة العثمانيين فرصة لزيادة نفوذه في منطقة المضايق، وقرر إرسال جيش يبلغ تعداده ١٥ ألف مقاتل سرعان ما وصل بهم الأسطول الروسي إلى البسفور. وعقد الطرفان العثماني والروسي، معاهدة دفاعية وهجومية في ١٨٣٣م مدتها ثماني سنوات. نصت معاهدة الدفاع المشترك على أن يقوم قيصر روسيا بمساعدة الدولة العثمانية في كل الأحوال والأعمال، وأن يتعهد السلطان محمود في المقابل بأن يصرح عند الاقتضاء للأسطول الروسي بالمرور من البحر الأسود إلى البحر الأبيض، وفي نفس الوقت يسد البوغاز أمام جميع السفن الحربية التابعة للدول الأخرى.

• تسبب التقارب الروسي العثماني المفاجئ في قلق الدول الأوروبية، التي توجست من تدخل روسيا وانفرادها بالعمل لحماية الدولة العثمانية، مما جعل للصراع بين

محمد علي والسلطان محمود شكلاً سياسياً ذا طابع دولي. وسرعان ما تفاهم اللورد بالمرستون رئيس وزراء إنجلترا مع الأمير مترنيخ رئيس وزراء النمسا، على ضرورة العمل المشترك على وقف تهديدات محمد علي للدولة العثمانية. وحاولت إنجلترا والنمسا التفاهم مع فرنسا وروسيا حتى يتخذوا جميعاً موقفاً موحداً في هذه المسألة. ولما كانت فرنسا على علاقة ودية مع محمد علي في تلك الفترة، فقد حاولت إقناع الوالي بتسوية خلافاته مع السلطان بطريقة سلمية. وبالفعل أرسل الفرنسيون مندوباً من قبلهم إلى الباب العالي - الأدميرال روسان - للتفاهم مع العثمانيين على ما يمكن تقديمه لمحمد علي حتى يقبل وقف القتال. على أثر ذلك بعث السلطان محمود بخليل باشا إلى القاهرة للتفاوض مع الوالي على شروط السلام، وعرض عليه الاحتفاظ بولايات عكا وطرابلس والقدس ونابلس، والجلاء عن باقي الأقاليم. لكن محمد علي أصر على الإبقاء على أدنة تحت ولايته، وكانت أدنة جزءاً من الأراضي التركية الموجودة عند سلسلة جبال طوروس داخل شبه جزيرة الأناضول. في غضون هذا وصلت وحدات بحرية من الأسطول الروسي إلى مياه البوسفور، ونزلت قوة من الجنود الروس إلى الشاطئ التركي في شمال الأناضول لتدعيم موقف السلطان.

وبينما كان محمد علي يتفاوض مع الباب العالي على شروط وقف القتال، تقدم إبراهيم باشا بجيشه على ساحة المعارك واحتل مدينة كوتاهية في شمال الأناضول مما جعل القوات المصرية أكثر قرباً من عاصمة السلطان في الآستانة. وراح إبراهيم يدعم مركزه في كوتاهية، فبعث بوحدات من جيشه لتستولي على مغنيسيا، القريبة من أزمير في الغرب، وكاد يضم أزمير نفسها إلى دائرة نفوذه لولا المعارضة الشديدة من فرنسا. ولما أدرك السلطان محمود أن إبراهيم باشا يستعد للاستيلاء على الآستانة وإسقاط الدولة العثمانية، اضطر إلى الموافقة على مطالب محمد علي. فلم يكن أمام

السلطان العثماني في تلك اللحظة سوى الرضوخ لشروط محمد علي في الصلح، فلا فائدة ترجى من حرب لم تعد نتائجها مضمونة لصالحه.

كانت قوات إبراهيم باشا تسيطر على مجمل بلاد الشام ووسط الأناضول، وتستعد للزحف على الآستانة، فبعث السلطان بمحمود رشيد بك مندوباً عنه إلى كوتاهية، مصطحباً معه سكرتير السفارة الفرنسية في الآستانة، ليقوم بدور الوساطة في التفاوض مع إبراهيم. وبعد أربعة أيام من التفاوض، توصل الطرفان إلى اتفاق للصلح في ٨ أبريل ١٨٣٣م يقضي بضم إقليم أدنة التركي بالإضافة إلى بلاد الشام إلى ولاية محمد علي، الذي يتم تثبيته في ولاياته السابقة في مصر والحجاز وجزيرة كريت. ولكن بعد التوصل إلى هذا الاتفاق، جاءت الوثيقة التي أصدرها السلطان خالية من ذكر ولاية محمد علي على إقليم أدنة، مما جعل إبراهيم باشا يتوقف عن إجلاء قواته عن باقي بلاد الأناضول. اضطر السلطان محمود بعد ذلك إلى إصدار فرمان في ٦ مايو يتضمن جميع بنود الاتفاق، تثبيت محمد علي في ولايته على مصر وجزيرة كريت مع ضم ولايات الشام إليه، وتجديد ولاية إبراهيم باشا على مدينة جدة والحرم الشريف بمكة وتخويله سلطة تحصيل أموال الجباية في إقليم أدنة، مما يعني سيطرته الفعلية عليه.

لم يكن صلح كوتاهية بين الطرفين سوى هدنة مسلحة قبلته الدولة العثمانية على مضض، ولذا فهي كانت تعد العدة لنقض الصلح وتنتظر الفرصة السانحة لاسترداد ما أخذه محمد علي منها قسراً بحد السيف. فرغم عقد اتفاق الصلح بين الوالي والسلطان استمر الطرفان يستعدان للمرحلة التالية من القتال، ويتربص كل منهما بالآخر. فلم يكن السلطان محمود ليقبل بشروط محمد علي القاسية إلا بسبب تهديدات إبراهيم باشا بالتحرك إلى عاصمته في الآستانة. كما رأت الدولة العثمانية في انتصار أحد ولاتها عليها إهانة ماسة بهيبتها، وقد تشجع غيره من الولاة في أن يشق

عصا الطاعة عليها؛ لهذا أسرع السلطان بعد ثلاثة أشهر من صلح كوتاهية بعقد معاهدة سرية مع روسيا في ٨ يوليو، التزمت فيها روسيا بمساعدة الدولة العثمانية إذا ما استهدفت لخطر داخلي أو خارجي. وفي ذات الوقت أخذ إبراهيم باشا يحصن مضيق كولك الموصل بين مدينة قونية ومناطق شرق الأناضول، بينما كان والده محمد علي في مصر يعمل على بناء السفن لزيادة قوته البحرية، والإكثار من العساكر النظامية لتقوية جيوشه البرية.

جعل إبراهيم باشا مقره في مدينة إنطاقية بشمال سوريا، وكان له جيشاً مكوناً من حوالي ٧٠ ألف جندي يتمركز معظمهم عند الحدود التركية في الشمال. كما عين إبراهيم حاكماً عاماً لبلدان الشام حصل على لقب حكمدار عربستان، واختار سليمان باشا الفرنساوي لولاية عكا ومحمود بك نامي محافظاً لبيروت ثم إسماعيل بك حاكماً لحلب. وعين إبراهيم باشا ديوان مشورة لكل من المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة، يتم اختيار أعضائه من بين أعيان البلد وتجارها. وفي البداية قام إبراهيم باشا بتخفيف الضرائب وتنشيط الزراعة والتجارة، مما جعله ينال رضاء الأهالي. إلا أن الوالي محمد علي أصدر أوامر عند نهاية ١٨٣٣ تقضي بفرض ضريبة الرؤوس على الذكور، كما قرر احتكار تجارة الحرير في بلاد الشام. وكان لهذه القرارات أثر سيئ في نفوس الناس، وزاد من تذمرهم صدور قرارات جديدة تقضي بإجبار الشباب على الالتحاق بالجيش، ونزع السلاح من أيدي الأهالي. وساعد الأتراك والإنجليز على تأجيج الغضب في قلوب الناس، وراحوا يشجعونهم على الثورة ضد إبراهيم باشا ويمدونهم بالسلاح.

ثورة بلاد الشام

بدأت ثورة الأهالي عند بيت المقدس عام ١٨٣٤ بينما كان إبراهيم باشا موجوداً في يافا على الساحل الفلسطيني، فسار إبراهيم إلى بيت المقدس واجتمع مع قادة الثوار

الذين أبلغوه رفضهم لنزع السلاح وتجنيد الشباب. وعاد إبراهيم إلى يافا ولكن الثورة سرعان ما انتشرت بسرعة خصوصاً بعد أن علم الأهالي باستعداد تركيا لاستعادة سيطرتها على بلاد الشام. ثم امتدت الثورة من منطقة البحر الميت وبيت المقدس شرقاً حتى نابلس على الساحل في الشمال، وهاجم الثوار مواقع القوات المصرية وتسببوا في إحداث خسائر كبيرة للجيش. ورداً على هذا التمرد جمع إبراهيم باشا جيشاً من ٦ آلاف جندي، وسار على رأسه إلى مركز العصيان في قرية العنب بين بيت المقدس ويافا، وتمكن من إخضاعها بعد قتال دام ثلاثة أيام. ثم ذهب إبراهيم إلى بيت المقدس، حيث عمل على التفريق بين زعماء القبائل مما أدى إلى إضعاف جبهة الثوار. عندئذ قرر محمد علي السفر بنفسه إلى الأراضي الفلسطينية لمتابعة تطورات الموقف. وعندما وصل محمد علي إلى يافا حضر إبراهيم من بيت المقدس للقائه، ثم عاد الوالي إلى الإسكندرية في يوليو بعد أن تم إخضاع الثوار في نابلس.

لكن استمرار تشجيع الأتراك للأهالي على الثورة ساعد على امتداد التمرد إلى مناطق أخرى من بلاد الشام، فعادت الاضطرابات إلى طرابلس وامتدت شمالاً إلى الولايات السورية في عكا وصافيتا والحصن وحلب وأنطاقية والنصيرة. كما تمردت قبائل الدروز في مناطق حوران جنوبي دمشق في نوفمبر ١٨٣٧، وتمكن الثوار من هزيمة الوحدات العسكرية التي حاولت مواجهتهم في هذه المناطق الجبلية الوعرة. ولما كان إبراهيم باشا متواجداً عندئذ في شمال سوريا لمواجهة أي هجوم قد تشنه الدولة العثمانية، فقد استمرت المواجهات فترة من الوقف قبل أن يتمكن المصريون من هزيمة الثوار الدروز في حوران. ورغم تمكن الجيش المصري في النهاية من السيطرة على الموقف وإخضاع الثوار، إلا أنه تكبد خسائر كبيرة في المال والرجال خلال هذه العملية.

مصر تنفصل عن الدولة العثمانية

لم يقبل العثمانيون التسليم لمحمد علي بولايات الشام إلى جانب سيطرته على جزء من الأراضي التركية نفسها في أدنة إلا وهم مضطرون، بعد أن انهار الجيش العثماني وراح إبراهيم يهدد بالزحف على الآستانة. وعلى هذا فمنذ اليوم الأول لعقد الصلح مع الباشا بدأ الباب العالي يستعد لليوم الذي يتمكن فيه، ليس فقط من استعادة ما أخذه محمد علي بالقوة، ولكن كذلك من نزع ولاية مصر عن الوالي المتمرد. في البداية تفاوض العثمانيون مع محمد علي في محاولة منهم لاستعادة بعض ما فقدوه دون قتال، وبعث السلطان محمود الثاني صارم أفندي سنة ١٨٣٧ مندوباً عنه للتفاوض مع الوالي. وبالطبع فشلت المفاوضات، فلم يكن محمد علي راغباً في التنازل عن أي جزء من ولاياته للدولة العثمانية المنهارة. فقرر الوالي أن الوقت قد حان لأن يعلن استقلاله عن دولة آل عثمان في الآستانة، وفي مايو ١٨٣٨ أبلغ رغبته هذه إلى وكلاء الدول الأوروبية الموجودين في مصر. لكن الدول الأوروبية التي كانت تشجع بلاد اليونان على نيل استقلالها، رفضت طلب محمد علي بالاستقلال وحذرته من عواقب هذه الخطوة.

كان السلطان محمود الثاني قد أعد العدة لاسترداد ولايات الشام من محمد علي بعد سبع سنوات من سيطرته عليها، ولاحظ حافظ باشا قائد القوات العثمانية أن إبراهيم باشا قام بتحصين مضيق كولك، الذي يتوجب على الجيش التركي اجتيازه حتى يصل من شمال الأناضول إلى مواقع الجيش المصري في شمال سوريا، فقرر تفادي هذا الطريق والوصول إلى الشام عن طريق أورفا عند أعالي الفرات في الشرق. لكن إبراهيم باشا علم بالخطة الجديدة، فجمع قواته عند مدينة حلب في

شمال سوريا، وظل هناك يراقب تحركات حافظ باشا. ولما أتم العثمانيون استعداداتهم الحربية بدؤوا زحفهم، فعبروا نهر الفرات في الشمال الشرقي وواصلوا تحركهم حتى اجتازت طلائعهم الحدود السورية - التركية المتفق عليها في اتفاقية كوتاهية، فأرسل إبراهيم باشا إلى أبيه يخبره بالأمر. لكن إبراهيم لم ينتظر رد أبيه، بل تحرك بجيشه من حلب وتمكن من إجلاء العثمانيين عن مواقعهم الجديدة. وفي أثناء ذلك جاءه الرد من محمد علي بألا يكتفي بصد هجوم العثمانيين بل يعبر الحدود التركية إذا اقتضى الأمر، لسحق الجيش العثماني في الأناضول.

تجمعت القوات التركية عند مدينة نصيبين شمال شرق حلب بالقرب من حدود الشام، كما تحركت وحدات تركية أخرى في الشمال واحتلت مدينة عينتاب واجتاز بعضها نهر الساجور وتجاوزت الحدود التي تم الاتفاق عليها لتفصل بين العثمانيين ومحمد علي واستولت على تل باشر. كان الجيش العثماني يتكون من ٣٨ ألف جندي بقيادة حافظ باشا، ومعه فريق من الخبراء العسكريين الألمان وعلى رأسهم البارون مولتك، بينما بلغ عدد جنود الجيش المصري ٤٠ ألفاً. ومع تقارب عدد الجنود على الجانبين، إلا أن جيش إبراهيم باشا امتاز بنقطتين: كان جيشاً نظامياً تكون على الأسس الحديثة للقتال كما كان جنوده كلهم مصريين.

وبدلاً من انتظار هجوم الجيش العثماني، قرر إبراهيم باشا السير بجيشه لملاقاة حافظ باشا شمالاً في مدينة نصيبين. توقف الجيش المصري في قرية مزار جنوب نصيبين وجعلها قاعدة لتحركاته، حيث استطاع إبراهيم باشا التعرف على مواقع الجيش التركي وطبيعة تحصيناته. عندئذ قرر إبراهيم تفادي التحصينات المنيعة التي أقامها الأتراك في جنوب نصيبين، والدوران حول المدينة لمهاجمتها من الخلف. ورغم نصيحة البارون مولتك لحافظ باشا بمهاجمة الجيش المصري في أثناء دورانه حول نصيبين، إلا أن القائد العثماني صمم البقاء في مواقعه وعدم مغادرة التحصينات التي

شيدها في الجنوب. وعندما أكمل المصريون دورانهم وتجمع الجيش خلف مواقع الأتراك، لم يجد حافظ باشا بداً من مواجهة المصريين في مواقع غير محصنة شمال نصيبين. ورغبة منهم في تعويض ما خسروه من تحصينات، لم ينتظر العثمانيون الجيش المصري ليهاجمهم بل خرجوا هم في ظلام ليلة ٢٤ يونيو ١٨٣٩م، ليفاجئوا المصريين في مواقعهم. لكن المفاجأة الحقيقية جاءت عندما تبين أن إبراهيم باشا كان ينتظر هذا الهجوم الليلي، وانطلقت مدافعه لتنير ظلمة السماء وتفتك بالمهاجمين.

وفي الصباح هاجم الجيش المصري الجناح الأيسر للعثمانيين في نصيبين الذي كان أضعف تحصيناً، وبعد مقاومة شديدة من الجنود الأتراك تمكن إبراهيم من السيطرة على الموقع، كما استولى على كميات كبيرة من المدافع والذخائر والعتاد. وسقطت نصيبين في يد الجيش المصري فكانت هزيمة كبيرة للأتراك، وقبل أن تصل أنباء هذه الكارثة إلى عاصمة الخلافة العثمانية كان السلطان محمود الثاني قد قضى نحبه في ٣٠ من يونيو ١٨٣٩م، فأصبحت الإمبراطورية العثمانية بأكملها تحت رحمة إبراهيم باشا. كان السلطان عبد الحميد بن محمود الثاني شاباً لا يتجاوز الثامنة عشر من عمره عندما خلف والده في قيادة الدولة العثمانية في هذه الظروف الصعبة، فأراد أن يحسم الخلاف مع محمد علي سلمياً وأرسل عاكف أفندي (أحد كتاب الباب العالي) إلى الوالي في مصر، يعرض عليه عقد هدنة تسمح بإجراء المفاوضات بين الطرفين. وأصدر السلطان عبد الحميد فرماناً بالعفو عن محمد علي باشا والى الديار المصرية، حمله معه عاكف أفندي عند ذهابه للقاء محمد علي في مصر.

لم يتوقف إبراهيم باشا بعد سقوط نصيبين وتنصيب السلطان عبد الحميد، بل تقدم شمالاً داخل الأراضي التركية واستولى على مدن بيرة جك ومرعش وأورفا جنوب شرق الأناضول، وفي ذات الوقت قام فوزي باشا قائد الأسطول التركي باللجوء إلى محمد علي في الإسكندرية في ٨ يوليو ١٨٣٩م، ومعه سفن الأسطول

العثماني بأكمله. وكان الأسطول التركي يتكون من تسع بوارج كبيرة و ١١ سفينة و٥ من سفن المورفت، ويبلغ عدد رجالها ١٦١٠٧ من الملاحين بخلاف آلايين من العساكر يبلغ عددهم ٥٠٠٠. وتمكن الجيش المصري في الجزيرة العربية عندئذ من مد سيطرته على ميناء البصرة جنوب العراق، كما تقدم جنوباً باتجاه الأحساء والقطيف.

وهنا انزعجت الدول الأوروبية وقررت التدخل لمنع سقوط الدولة العثمانية في يد والي مصر، واتفقت إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا على حل المسألة المصرية حلاً نهائياً. وبينما كانت روسيا تريد استغلال هذه الفرصة لإحكام سيطرتها على تركيا، تعاطفت فرنسا مع محمد علي ورغبت في احتفاظه بولايات الشام. وكانت إنجلترا من أشد المعارضين لتوسيع سلطة محمد علي، وطالبت بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ورد الأسطول التركي إليها. وعقدت الدول الأوروبية الخمس، إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا (ألمانيا) مؤتمراً في الآستانة تحت رياسة خسرو باشا الصدر الأعظم في ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩. كانت فرنسا تميل إلى مساعدة محمد علي، وسعى مسيو كيز رئيس وزرائها لدى الدول ليحملها على عدم التدخل في الصراع لأن المسألة يمكن إنهاؤها بين السلطان والوالي دون حاجة إلى طرف آخر. إلا أن دول أوروبا لم توافق ما ذهبت إليه فرنسا، وبعد مرور حوالي العام اتفقت في معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ على أن يعطي السلطان لمحمد علي حكم مصر وراثياً هو وأولاده من بعده، كما تكون له ولايتي عكا وصيدا مدة حياته فقط. وبناء على ذلك يتوجب على محمد علي التخلي عن الحجاز والشام وجزيرة كريت وغيرها من المواقع التي سيطر عليها. ومنحت الدول محمد علي مدة عشرة أيام فقط لقبول هذه القرارات، فإن رفض الرضوخ لهذه القرارات يحرم من ولاية عكا. ويعطى عشرة أيام أخرى للقبول بالحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من باقي الولايات،

فإذا ما استمر في إصراره على الرفض يجوز للسلطان حرمانه من الولاية كلية. كما قررت الدول الأوروبية أنه في حالة امتناع محمد علي عن قبول قراراتها، تقوم هذه الدول بمساعدة الدولة العثمانية في تنفيذها بالقوة.

أرسل الباب العالي محمد رفعت بك إلى الإسكندرية في ١٦ أغسطس، لإبلاغ محمد علي باشا بقرارت الدول ويعلمه بقبول الدولة العثمانية لها. كما جاء قناصل إنجلترا وروسيا والنمسا في اليوم التالي وأمهلوا الباشا عشرة أيام لكي يقبل القرارات وحذروه من عواقب عدم القبول. غضب محمد علي لهذا التهديد ورفض قبول القرارات الدولية، وطلب من رفعت بك حل الخلاف بينه وبين تركيا بعيداً عن تدخل الدول الأوروبية. ووافق محمد علي في خطاب رسمي بعثه إلى الباب العالي على التنازل عن ولايات الجزيرة العربية وجزيرة كريت ومنطقة أدنة، مقابل أن يبقى له حكم مصر وراثياً وبلاد الشام مدى الحياة. لكن السلطان، بعد التشاور مع سفراء الدول في الآستانة، رفض طلب محمد علي، وأصدر فرماناً بعزله عن ولاية مصر. وصل فرمان العزل إلى الوالي في الإسكندرية في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠م، فلم يستسلم وراح يستعد لمقاومة أي هجوم محتمل، وطلب من إبراهيم باشا الاستعداد للقتال لحماية موانئ بلاد الشام. ومما شجع الوالي على الرفض تأييد فرنسا له في موقفه، وحثها على عدم تنازله عن ولايات الشام.

لم تنتظر إنجلترا طويلاً بل أسرعت بإرسال أسطولها إلى سواحل بلاد الشام، حتى يشارك الأتراك في مهاجمة الموانئ التي يسيطر عليها المصريون. وصل الأسطول البريطاني إلى ميناء بيروت في سبتمبر ١٨٤٠، واشترك مع بعض السفن التركية والنمساوية في قذف المدينة بالمدفعية. وبعد بضعة أيام نزلت قوة برية من الإنجليز والعثمانيين في ميناء جونيه، الذي يبعد حوالي ٢٠ كيلومتراً شمال بيروت. ثم أرسل الأميرال ستوب فورد قائد الأسطول الإنجليزي إنذاراً إلى سليمان باشا قائد حامية

بيروت المصرية، يطلب منه الجلاء عن المدينة فوراً، وبدأت مدفعية الأسطول تدك مباني بيروت. في ذات الوقت راح الحلفاء يحرضون الأهالي في كل مناطق الشام للثورة على جيش إبراهيم ويوزعون عليهم البنادق، فأصبحت القوات المصرية تواجه موقفاً صعباً لا يمكن السيطرة عليه. وسرعان ما سقطت موانئ الشام في يد الحلفاء: طرابلس والبترون والجبيل وبيروت وصور وصيدا على الساحل اللبناني، حيفا وعكا على الساحل الفلسطيني، واللاذيقية على ساحل سوريا الشمالي وكذلك إقليم أدنة جنوب الأناضول.

بعد تخلي الحكومة الفرنسية عن وعودها بمساعدة محمد علي، وصلت وحدات من الأسطول الإنجليزي إلى الإسكندرية لإجبار الوالي على سحب قواته من بلاد الشام. وأخيراً وافق محمد علي على مضض أن يسحب قواته من الشام ويعيد الأسطول التركي إلى الآستانة، مقابل أن تضمن له الدول الأوروبية حكماً وراثياً في مصر. ووافق اللورد بالمر ستون رئيس الحكومة البريطانية على عرض محمد علي، وقامت إنجلترا وروسيا والنمسا بإرسال مذكرة إلى السلطان في ٣٠ يناير ١٨٤١، تطلب منه العدول عن قراره بعزل محمد علي من ولايته والاستجابة لطلبه بمنحه حكماً وراثياً لمصر. وعندما وافق السلطان عبد الحميد على طلب محمد علي في يونيو ١٨٤١، أرسل الباشا تعليماته إلى إبراهيم بإجلاء قواته عن مواقعها في بلاد الشام والعودة إلى مصر. كما قامت القوات المصرية بالانسحاب من الجزيرة العربية في نفس العام، بحسب ما تم الاتفاق عليه في معاهدة لندن.

معاهدة لندن

حددت معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠، التي تم إبرامها بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا - المركز الدولي الجديد لمصر. فبعد أن كانت مصر تعتبر إقليماً أو ولاية تابعة للدولة العثمانية، أصبحت دولة ذات كيان مستقل وشخصية

سياسية خاصة، وإن كانت لا تزال تخضع لبعض القيود لتركيا في تصرفاتها. وهذه هي المرة الأولى منذ حوالي ٨٧٠ عاماً، التي تصبح فيها الأراضي المصرية متوحدة سياسياً تحت سلطة مركزية وطنية واحدة. فقد فقدت مصر شخصيتها السياسية منذ الغزو الروماني في ٣٠ قبل الميلاد، واستمر هذا الفقدان حتى اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠. إذ كانت البلاد المصرية طوال هذه الفترة تعتبر جزءاً من كيان سياسي أجنبي روماني وبيزنطي وعربي وكردي وتركي حتى ذلك التاريخ. والغريب أن عودة الشخصية الذاتية لمصر تحققت على يد محمد علي، الذي لم يكن هو نفسه مصرياً في مولده وإن صار أول حاكم لمصر بعد استعادة شخصيتها السياسية.

من بين القيود المحددة لسيادة الدولة المصرية التي وردت في معاهدة لندن شرط دفع جزية سنوية للباب العالي، وكذلك شرط سريان المعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية في مصر، إلى جانب تحديد عدد القوات الحربية المصرية واعتبارها جزءاً من قوات الدولة العثمانية. ومع هذا فقد صارت مصر منذ ذلك التاريخ حرة في إصدار قوانينها الخاصة ولم تلتزم بتطبيق القوانين العثمانية على أراضيها. وعندما حاولت تركيا تجاوز سلطاتها وأصدرت بعض الفرمانات التي تخرج عن الحدود التي رسمتها لها معاهدة لندن، لم يقبل محمد علي باشا الالتزام بتطبيقها في مصر. فقد أصدر الباب العالي فرماناً في ١٣ فبراير ١٨٤١، يسمح بتدخل السلطان في اختيار من يخلف محمد علي من بين أبنائه. كما يلزم هذا الفرمان خليفة محمد علي بتلقي فرمان تقليده السلطة من السلطان، ويجعله في مركز وزير في الدولة العثمانية. ولم يكتف فرمان ١٣ فبراير بهذا التدخل في شؤون الحاكم المصري، بل جعل جباية الضرائب في مصر تتم باسم السلطان العثماني وليس باسم الحاكم كما تصدر النقود باسم السلطان، وطلب إرسال ربع إيرادات الخزانة المصرية إلى الباب العالي. وذهب هذا الفرمان إلى حد إلزام مصر بتنفيذ المعاهدات التي يبرمها الباب العالي

والقوانين الأساسية للدولة العثمانية على أراضيها. وقيد هذا الفرمان سلطة الحاكم المصري في تحديد عدد جنود القوات المسلحة، وكذلك في منح الرتب العليا للضباط.

لم يقبل محمد علي بشروط التدخل هذه في شؤون مصر الداخلية من قبل الباب العالي، وطلب من الدول الأوروبية العمل على تعديلها. وبالفعل أرسلت هذه الدول مذكرة إلى الباب العالي، وطالبته بالالتزام بالشروط الواردة في معاهدة لندن وعدم تجاوزها. واستجاب العثمانيون لطلب الدول، فأصدر الباب العالي مذكرة في أبريل ١٨٤١ تتضمن تعديلات على فرمان ١٣ فبراير. وبمقتضى هذه التعديلات لا يتدخل السلطان في اختيار خليفة محمد علي، بحيث يخلفه أكبر سلالته سناً من الذكور. كما خفضت التعديلات من مقدار الجزية التي تدفعها مصر للباب العالي وسمحت للحاكم المصري بترقية الضباط إلى رتبة أميرالاي. وقد انتهت تبعية مصر الرسمية للدولة العثمانية تماماً بعد حوالي ٧٣ سنة، عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر سنة ١٩١٤م.

الثورة التعليمية
وبداية حركة النهضة

عندما وصل محمد علي إلى مصر في أوائل القرن التاسع عشر، كانت مصر لا تزال تعتبر إقليماً ضمن الدولة العثمانية، التي أهملت حركة التعليم ولم تهتم بفتح المدارس والمعاهد. وعدا الأزهر الذي كان يقوم بتعليم اللغة العربية والمواد الدينية الإسلامية، لم يكن في مصر أي نوع من التعليم لمواد الدراسة الحديثة وبخاصة العلوم الطبيعية. وبخلاف بعض الكتبة الأقباط، لم يكن في مصر حين تولاها محمد علي أكثر من مائتي شخص يعرفون القراءة والكتابة. ورغم أنه نشأ أمياً ولم يتلق العلم في أية مدرسة في طفولته، فقد أدرك محمد علي أهمية العلم الحديث في تطوير الأمم والبلدان، كما تبين له بوضوح من التطورات الكبيرة التي حدثت في أوروبا بعد عصر النهضة. ورغم عدم اهتمام سلاطين آل عثمان في الآستانة بنشر العلم في مصر، أو حتى في بلادهم، فقد أعطى الباشا اهتماماً خاصاً للعلم والتعليم منذ بداية ولايته. وتمكن محمد علي أن يبني في مصر دولة عصرية على النسق الأوروبي الحديث، وكانت أهم دعائم دولته سياسته التعليمية الحديثة. فقد آمن محمد علي بأنه لن يستطيع أن ينشئ قوة عسكرية على الطراز الأوروبي المتقدم، ويزودها بكل التقنيات العصرية ويقيم إدارة فعالة للبلاد واقتصاداً مزدهراً، إلا إذا أنشأ تعليماً عصرياً يحل محل التعليم التقليدي.

البعثات التعليمية

بدأ اهتمام محمد علي بالتعليم العالي أولاً، فأوفد المبعوثين منذ ١٨٠٩ إلى الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا، لتلقي آخر ما توصل إليه الباحثون من تطور في مجال

البحث العلمي. كانت إيطاليا هي أول الدول التي سافر إليها المبعوثون المصريون؛ لدراسة الفنون العسكرية والهندسة وبناء السفن والطباعة، حيث ذهبوا إلى العديد من مدنها مثل روما وميلانو وفلورنسا وليفورنو. ثم زاد اهتمام الوالي بإرسال البعثات الدراسية إلى فرنسا التي كان أشهرها بعثة ١٨٢٦م حيث تميز بينها إمامها المفكر والأديب رفاعة رافع الطهطاوي، الذي كان له دور كبير في مسيرة الحياة الفكرية والتعليمية في مصر. ثم ذهبت البعثات إلى إنجلترا لدراسة الملاحة وفن بناء السفن والميكانيكا. بعد ذلك وجه محمد علي اهتمامه إلى التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. كان هدف محمد علي من إنشاء المدارس وتعليم أبناء الفلاحين المصريين المواد العلمية الحديثة، هو تكوين طبقة من الشباب المتعلم تستطيع تنفيذ المشروعات الإصلاحية التي يود القيام بها، وبخاصة فيما يتعلق بتكوين جيش نظامي حديث. وفي البداية اعتمد الباشا على خريجي الأزهر، وكان هو المؤسسة التعليمية الوحيدة في البلاد، فأرسلهم في بعثات إلى الخارج، ثم استخدمهم بعد عودتهم لنشر العليم في المدارس التي أنشأها.

كان من الضروري لتحقيق الإصلاحات التي قام بها محمد علي سواء في الجيش أو في إدارة البلاد، تدريب جهاز من الضباط والجنود والمسؤولين والموظفين، قادر على استخدام الأساليب الأوروبية الحديثة. لهذا قرر الوالي إقامة العديد من المنشآت التعليمية، إلى جانب ما كان متوفراً في البلاد من نظم للتعليم الإسلامي مثل المدارس والمعاهد الأزهرية. وبينما استخدم محمد علي عدداً من الخبراء الأجانب في إدارته، فقد أرسل كذلك البعثات المصرية لتلقي العلم في الخارج. ولعب الشيخ رفاعة الطهطاوي دوراً رئيسياً في البرنامج التعليمي الجديد، وبدأ برنامجاً لترجمة الأعمال الأوروبية إلى اللغة العربية، كما قام بدور هام في تفسير الثقافة الغربية للمصريين وفي إحداث نهضة في الأدب العربي.. إلى جانب هذه التطورات في مجال

التعليم، ثم جاء إنشاء المطبعة الحكومية في ١٨١٥م ليساعد على نشر الدراسات والأفكار الأوروبية الحديثة في مصر.

المدارس العلمية

وكانت أول مدرسة عالية يقيمها محمد علي هي مدرسة الهندسة بالقلعة سنة ١٨١٦، نظراً إلى حاجته إلى المهندسين الذين يمكنهم الاطلاع بمسؤولية عمليات الإعمار الذي كان يخطط لها. وبحسب ما ذكره الجبرتي، فقد كان السبب المباشر لتأسيس مدرسة الهندسة هو أن شخصاً يدعى حسين شلبي عجوة اخترع آلة لضرب الأرز وتبييضه، وقدم نموذجاً لها إلى الوالي. ونال الاختراع إعجاب الباشا فكافأ شلبي على محاولته، كما قرر تعميم استخدام آلته في مضارب دمياط ورشيد، وقرر كذلك بناء مدرسة الهندسة حتى يمكن لمثل تلك المواهب أن تجد فرصتها للعمل. وجعل محمد علي التعليم في مدرسة الهندسة مجانياً، بل إنه قرر أن تدفع الحكومة راتباً شهرياً لكل طالب يلتحق بها، وهو النظام الذي اتبعه بعد ذلك في كل المدراس التي أقامها. وبعد تطور الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد، أنشأ محمد علي مدرسة ثانية للهندسة في بولاق في ١٨٣٤، التي منها تخرج عدد كبير من المهندسين الذين كان لهم شأن في المجتمع المصري.

كما أنشأ محمد علي مدرسة الطب في أبو زعبل سنة ١٨٢٧، التي كانت جزءاً من المستشفى العسكري لخدمة الجيش أولاً، ثم صار الخريجون من الأطباء يعملون خارج الجيش أيضاً. وتم إحضار مجموعة من الأساتذة المتخصصين من أوروبا للتدريس في مدرسة الطب. وكانت المواد الدراسية تشمل الطبيعة والكيمياء والنبات، إلى جانب الأمراض الباطنية والصيدلة والطب الشرعي والجراحة والتشريح. كما كان الدكتور كلوت بك هو أول مدير لمدرسة الطب هذه، وهو فرنسي من مدينة جرينوبل التي ولد فيها شامبليون عالم المصريات الشهير الذي تمكن

من فك رموز الكتابة الهيروغليفية. ونظراً إلى أن هذه المواد كانت تدرس باللغة الفرنسية، فقد كان على الطلاب – الذين تخرجوا في الأزهر – تعلم اللغة الفرنسية كذلك. ثم اتسع مجال التعليم في مدرسة طب أبو زعبل فأنشأ الوالي بها قسماً خاصاً للصيدلة وقسماً للولادة. وبعد عشر سنوات من إنشائها، تم نقل مدرسة الطب من أبو زعبل إلى القصر العيني في ١٨٣٧م.

ديوان المدارس

أصبح لتدريس اللغات الأجنبية، وبخاصة اللغة الفرنسية، أهمية خاصة في نظام التعليم المصري الجديد، حيث كانت معظم المواد الدراسية الحديثة مكتوبة بهذه االلغات. كما صارت هناك ضرورة ملحة لترجمة العديد من الدراسات العلمية والأعمال الأدبية إلى اللغة العربية، ولهذا تم إنشاء مدرسة الألسن في منطقة الأزبكية سنة ١٨٣٦م. ثم جرى إنشاء عدد من المدارس المتخصصة في المحاسبة والفنون والصنائع والمعادن والصيدلة والزراعة والطب البيطري، وكانت هذه المدراس مقدمة لإنشاء المعاهد والكليات الجامعية فيما بعد. وبعد زيادة المدارس والمؤسسات التعليمية اقتضي الأمر تكوين ديوان خاص سنة ١٨٣٧م لإدارة الشؤون التعليمية، سمي ديوان المدارس وهو الذي تحول بعد ذلك إلى وزارة المعارف. وكان لديوان المدارس هذا مجلساً من كبار رجال العلم في البلاد، قام بتنظيم التعليم العام في مصر عن طريق إنشاء التعليم الابتدائي حيث تم بناء ٥٠ مدرسة ابتدائية في المناطق المختلفة من البلاد، وبعد ذلك تم استكمال التعليم العام في مراحله الثانوية والتجهيزية والخصوصية.

كان من نتيجة كل هذه المجهودات المستنيرة التي قام بها محمد علي في مجال التعليم والثقافة ظهور عدد من الرجال النابغين في مختلف النواحي الفكرية، كان لهم دور رئيسي في إحداث النهضة الحضارية التي شاهدتها مصر في نهاية القرن التاسع

عشر وبدايات القرن العشرين. ظهر هؤلاء الأعلام من بين الطلبة الذين أرسلهم محمد علي باشا إلى أوروبا والذين بلغ عددهم ٣١٩ طالباً. وقد استطاع هؤلاء الطلاب أن يكونوا نخبة المجتمع وأن يساهموا بشكل مباشر وفعال في تغيير وجه المجتمع المصري على كل الأصعدة والميادين الحضارية، كما ساهموا في تغيير بنية المجتمع الفكرية هم وتلامذتهم الذين جاؤوا من بعدهم. ومن الأسماء التي كان لها تأثير بالغ في نهوض الثقافة المصرية الحديثة وواحد من قادة النهضة الفكرية في مصر، رفاعة رافع الطهطاوي.

رفاعة الطهطاوي

ولد رفاعة رافع الطهطاوي في ١٥ أكتوبر ١٨٠١م بعد سبعة أشهر من وصول محمد علي إلى مصر، في مدينة طهطا إحدى مدن محافظة سوهاج بالصعيد، ونسب إلى قريته. وكان في طفولته يتنقل في الصعيد مع والده ويحفظ القرآن، ثم عاد إلى موطنه في طهطا بعد وفاة أبيه. انتقل الطهطاوي بعد موت أبيه ليصبح في رعاية أسرة أخواله وكان بها عدد من شيوخ وعلماء الدين، فحفظ على أيديهم المتون التي كانت متداولة في مصر في ذلك العصر، وقرأ عليهم شيئاً من الفقه والنحو. ولما بلغ الطهطاوي السادسة عشرة من عمره التحق بالأزهر في القاهرة في سنة ١٨١٧م. وشملت دراسته في الأزهر الحديث والفقه والتصوف والتفسير والنحو والصرف، وتتلمذ على يد عدد من علماء الأزهر وكان من بينهم الشيخ حسن العطار الذي توطدت علاقة الطهطاوي به ولازمه وتأثر به. وتميز الشيخ العطار عن أقرانه من رجال الدين في عصره بالنظر في العلوم الأخرى غير الشرعية واللغوية، كالتاريخ والجغرافيا والطب، واستفاد من رحلاته الكثيرة واتصالاته بعلماء الحملة الفرنسية. وكان الشيخ العطار يتردد على المجمع العلمي الذي أنشأه نابليون عقب احتلاله لمصر سنة ١٧٩٨م، كما كانت له علاقة حميمة مع محمد علي باشا. وبعد أن أمضى

رفاعة في الأزهر خمس سنوات، جلس للتدريس فيه وهو بعد في الحادية والعشرين من عمره، ثم ترك التدريس بعد عامين والتحق بالجيش المصري النظامي الذي أنشأه محمد علي، ليصبح إماماً وواعظاً لإحدى الفرق.

وفي سنة ١٨٢٦م قررت الحكومة المصرية إيفاد بعثة علمية كبيرة إلى فرنسا لدراسة العلوم والمعارف الإنسانية، في الإدارة، والهندسة الحربية، والكيمياء، والطب البشري والبيطري، وعلوم البحرية، والزراعة، والعمارة، والمعادن، والتاريخ الطبيعي. وبالإضافة إلى هذه التخصصات كان على الطلاب دراسة اللغة الفرنسية، والحساب، والرسم، والتاريخ، والجغرافيا. وصحب أعضاء البعثة ثلاثة من علماء الأزهر الشريف لإمامتهم في الصلاة ووعظهم وإرشادهم، وكان رفاعة الطهطاوي واحداً من هؤلاء الثلاثة بناء على ترشيح أستاذه حسن العطار.

ورغم أن الطهطاوي ذهب إلى فرنسا بصفته إماماً للبعثة، إلا أنه كان راغباً في تعلم المواد العلمية الحديثة وحاول منذ اللحظة الأولى أن يتعرف على حضارة الغرب وثقافته. بدأ الطهطاوي في تعلم الفرنسية منذ أن ركب السفينة في طريقه إلى فرنسا، ثم استكمل تعلم هذه اللغة بمجرد وصول البعثة إلى باريس حيث استأجر لنفسه معلماً خاصاً يعطيه دروساً في الفرنسية نظير بضعة فرنكات، كان يستقطعها من مصروفه الشخصي. وكان الطهطاوي يشتري كتباً إضافية غير مدرجة في البرنامج الدراسي وينهمك في قراءتها. وأمام هذه الرغبة الجامحة في التعلم قررت الحكومة المصرية ضم الشيخ الطهطاوي إلى بعثتها التعليمية وجعلت تخصصه في الترجمة. وهكذا تحول الإمام الفقيه في باريس إلى دارس يتعلم ويبحث واجتاز كل الامتحانات التي عقدت له بنجاح. وقبل أن يتقدم رفاعة للامتحان النهائي كان قد أنجز ترجمة اثني عشر عملاً إلى العربية في التاريخ والجغرافيا والهندسة والصحة،

بالإضافة إلى مخطوطة كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" وهو الكتاب الذي وصف فيه الحياة في باريس وعادات أهلها وأخلاقهم.

وقبل عودة الطهطاوي إلى مصر سنة ١٨٣١م كانت تقارير أساتذته قد سبقته تشيد بنبوغه وذكائه، وكان إبراهيم باشا ابن محمد علي في استقباله بالإسكندرية، ثم حظي بمقابلة الوالي محمد علي في القاهرة. وعاد الطهطاوي إلى مصر وهو يحمل رؤية جديدة لتطوير التعليم بالأزهر دعا إليها في كتابه "مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية".

لاحظ رفاعة الطهطاوي قصور نظام الإصلاح التعليمي من الوصول إلى الجامع الأزهر حيث لم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية التي تجلب نفعاً كبيراً للوطن. وكانت أولى الوظائف التي تولاها رفاعة بعد عودته من باريس هي العمل مترجماً في مدرسة الطب التي مكث بها عامين، ثم نقل إلى مدرسة الطوبجية (المدفعية) ليعمل مترجماً للعلوم الهندسية والفنون العسكرية. وبعد أربع سنوات من عودته أنشأ الطهطاوي مدرسة الترجمة، التى صارت فيها بعد مدرسة الألسن، وعين مديراً لها. كان رفاعة الطهطاوي يرغب في إنشاء مدرسة عليا لتعليم اللغات الأجنبية حتى تتمكن من إعداد طبقة من المترجمين يتولون ترجمة الكتب الغربية، وتقدم باقتراحه إلى محمد علي ونجح في إقناعه بإنشاء مدرسة للمترجمين عرفت بمدرسة الألسن. وافتتحت المدرسة بالقاهرة سنة ١٨٣٥م، وتولى الطهطاوي نظارتها، وكانت تضم في أول أمرها فصولاً لتدريس اللغة الفرنسية والإنجليزية والإيطالية والتركية والفارسية، إلى جانب الهندسة والجبر والتاريخ والجغرافيا والشريعة الإسلامية.

فى تلك الفترة، بعد تعمقه في دراسة نماذج الفكر الغربي الحديث، تجلى المشروع الثقافى الكبير لرفاعة الطهطاوى وتولى هو وضع الأساس لحركة النضهة المصرية

التى تقوم على الانفتاح على الحضارة الغربية الحديثة، مع الحفاظ على الهوية المصرية القديمة. ففى الوقت الذى ترجم فيه الطهطاوي متون الفلسفة والتاريخ الغربى ونصوص العلم الأوروبى المتقدم، بدأ في جمع الآثار المصرية القديمة واستصدر أمراً للعمل على صيانتها ومنعها من التهريب والضياع. كما كان رفاعة رافع الطهطاوي من رواد الصحافة المصرية، فهو يعتبر أول منشئ لصحيفة أخبار الديار المصرية، حيث قام بتغيير شكل جريدة الوقائع المصرية، التي كان عددها الأول قد صدر في ٣ ديسمبر ١٨٢٨م بينما كان الطهطاوي في باريس، ولما عاد تولى هو الإشراف عليها سنة ١٩٤٢. كانت الوقائع تصدر باللغتين العربية والتركية، فجعل الطهطاوي الأخبار المصرية هي المادة الرئيسية في الجريدة، بدلاً من التركية. كما كان الطهطاوي أول من أقام المقال السياسي من خلال افتتاحياته في الوقائع.

لكن المشروع النهضوي للطهطاوي أصيب بنكسة خطيرة بعد وفاة محمد علي باشا، حيث أغلق الخديو عباس مدرسة الألسن بعد خمسة عشر عاماً وأوقف أعمال الترجمة، كما قصر توزيع جريدة الوقائع على كبار رجال الدولة من الأتراك، ونفى الطهطاوي إلى السودان سنة ١٨٥٠م. وبعد وفاة عباس الأول سنة ١٨٥٤م عاد الطهطاوي إلى القاهرة، وأسندت إليه في عهد سعيد باشا عدة مناصب تربوية، فتولى نظارة المدرسة الحربية التي أنشأها سعيد لتخريج ضباط أركان حرب الجيش سنة ١٨٥٦م. غير أن هذا النشاط تعرض للتوقف مرة ثانية سنة ١٨٦١م حيث خرج رفاعة من الخدمة، وألغيت مدرسة أركان الحرب، وظل عاطلاً عن العمل حتى تولى الخديو إسماعيل الحكم. فبعد وفاة سعيد سنة ١٨٦٣م، أعاد الخديو إسماعيل الطهطاوي للعمل حيث قضى العقد الأخير من عمره مشرفاً مرة أخرى على مكاتب التعليم ورئيساً لإدارة الترجمة، كما أصدر أول مجلة ثقافية في تاريخ مصر، روضة المدارس. وتوفى رفاعة الطهطاوى في ٢٧ مايو سنة ١٨٧٣م.

الإصلاحات الاقتصادية

من أهم أسباب نجاحات محمد علي في المجالات الحربية والسياسية، كانت التعديلات والإصلاحات التي قام بها الوالي في مصر في مجال الاقتصاد. فقد أدرك الباشا أن العقبة الرئيسية في طريق تقدم مصر الاقتصادي هي سيطرة البكوات المماليك على مسار الأمور في البلاد، ونفوذ علماء الدين الذين أتوا به إلى الولاية. كانت مصدر قوة هاتين الطائفتين هو سيطرتهما على الأراضي الزراعية، وبالتالي على الدخل الناتج عنها؛ لهذا عمل محمد علي منذ بداية ولايته على تغيير نظام الضرائب على الأطيان الزراعية، الذي كان يعطي المماليك والنبلاء النصيب الأكبر من عائدات الضرائب. وقرر الوالي فرض نوع جديد من الضرائب المباشرة، ونزع ملكية الأراضي الزراعية بعد أن قام بعمل مسح جديد للأراضي المزروعة. وبعد مصادرته للأراضي الزراعية، أصبح محمد علي هو المالك الوحيد للأرض المزروعة في مصر، وهو الذي يحتكر زراعتها والتجارة في منتجاتها. لكن الباشا قام قبل وفاته بتوزيع بعض هذه الأراضي على أقاربه وأتباعه.

كما أصبحت حكومة محمد علي هي المالك الوحيد كذلك للمصانع، بعد أن فرض ملكية الدولة لصناعة النسيج في مصر. وحاول محمد علي تطوير نظام الصناعة عن طريق استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، وكان يطمح في نقل الثورة الصناعية التي تمت في أوروبا إلى مصر، رغم عدم توفر عناصر الطاقة التي تمثلت في الفحم في تلك الحقبة. كان محمد علي طموحاً بمصر ومحدثاً لها ومحققاً لوحدتها ومعتمداً على المصريين بشتى طوائفهم للمشاركة في تحديثها والنهوض بها. وتمكن الباشا من إعادة بناء مصر كدولة عصرية على النسق الأوروبي، مستعيناً في مشروعاته

الاقتصادية والعلمية بخبراء أوروبيين، ومنهم بصفة خاصة السان سيمونيون الفرنسيون، الذين أمضوا في مصر بضع سنوات في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكانوا يدعون إلى إقامة مجتمع نموذجي على أساس الصناعة المعتمدة على العلم الحديث.

تنظيم الزراعة

أراد محمد علي تنظيم عملية الزراعة في مصر بحيث يمكن زراعة أكبر مساحة من الأرض الخصبة، كما رأى ضرورة إدخال محاصيل جديدة إلى السوق المصرية. وبدأ عمله في أبريل ١٨٠٩م بعملية لسد الترعة الفرعونية التي كانت تصل بين فرعي دلتا النيل، من بير شمس عند فرع دمياط مروراً بمنوف لتصب في فرع رشيد. فقد كانت مياه البحر المالحة تصب في هذه الترعة عندما يقل ماؤها، مما يحرم زراعة الأرز في الأراضي الواقعة على فرع دمياط. فقام الوالي بعملية تجميع الأحجار كي يسد بها الترعة الفرعونية، ويمنع وصول المياة المالحة إلى فرع دمياط، واستعاض عنها بترع أخرى توصل الماء العذب إلى مناطق البحيرة. ثم قام الوالي في ١٨٢٠م بشق ترعة المحمودية التي تصل نهر النيل بالإسكندرية وكانت الرمال قد طمرتها، مما كان له أثر كبير سواء بالنسبة إلى المواصلات بين العاصمة والميناء أو لزراعة مساحات كبيرة من الأرض في مديرية البحيرة.

وحتى تصل مياه النيل إلى غالبية الأراضي الزراعية، شق محمد علي الترع المائية في العديد من مديريات الوجه البحري في: البحيرة، والغربية، والدقهلية، والمنوفية، والشرقية، والقليوبية. وكذلك في مديريات الصعيد: بني سويف، والمنيا، وجرجا، وقنا، وأسوان. كما أنشأ الوالي الجسور على شاطئ نهر النيل لمنع طغيان مياه الفيضان على الأراضي الزراعية، وأقام القناطر على الترع حتى يمكن ضبط حركة المياه

وتنظيم عمليات الري. ومن أهم القناطر التي شيدها محمد علي باشا القناطر الخيرية على مجرى نهر النيل عند فمي فرعي دمياط ورشيد، التي ساعدت كثيراً في تنظيم الري الصيفي في الوجه البحري. فقد كانت أراضي الوجه البحري تروى بطريق الحياض، مثلها في هذا مثل أراضي الوجه القبلي، حيث تزرع في فصل الشتاء فقط بسبب عدم توفر المياه. ولكن نظام الري الجديد الذي أنشأه محمد علي بما فيه من ترع وجسور وقناطر، مكن المزارعين في الوجه البحري من زراعة أراضيهم في الصيف كذلك.

ولم يكتف محمد علي بكل هذه الإنشاءات التي قام بها لخدمة الزراعة في مصر، بل قرر عدم الاكتفاء بالمحاصيل الزراعية التي كانت موجودة في البلاد والعمل على إدخال محاصيل أخرى. فقد كانت مصر تزرع القمح والذرة والشعير والأرز والعدس والفول والحمص والترمس وقصب السكر والبرسيم والتيل والكتان والنيلة والزعفران والبصل والقرطم والدخان والحناء والسمسم والسلجم والعصفر، إلى جانب الخضروات والفاكهة. فقام الوالي بإدخال زراعة أشجار التوت؛ حتى يمكن تربية دودة القز المنتجة للحرير، والقطن طويل التيلة الذي يصلح للغزل والنسيج، كما وسع من زراعة الزيتون والخشخاش والأشجار بشكل عام التي يمكن استخدام أخشابها.

نظام الاحتكار

كانت السياسة العامة لحكومة محمد علي تقوم على تطبيق نظام الاحتكار، فكان على الفلاحين تقديم محاصيلهم ومصنوعاتهم بالكامل لشون الحكومة بكل ناحية. وكل شونة كان لها ناظر وصراف وقباني ليزن القطن، وكيال ليكيل القمح. ثم يتم نقل المحاصيل على ظهور الجمال من الشون للموردات بالنيل لتحملها المراكب لميناء

بولاق، ومن هناك تنقلها المراكب النيلية إلى مخازن الجهادية أو إلى الإسكندرية لتصديرها إلى الخارج. وكانت الحكومة هي التي تقوم بتحديد نوع زراعة المحاصيل والأقاليم التي تزرعها، وهي التي تحدد أسعار شراء المحاصيل التي يلتزم بها الفلاحون والتجار. ولم يكن للتجار حق ممارسة التجارة إلا بإذن من الحكومة للحصول على حق هذا الامتياز لمدة عام، يسدد عنه الأموال التي تقدرها السلطات وتدفع مقدماً. لهذا كانت الدولة تحتكر التجارة سواء بشرائها المحاصيل من الفلاحين أو بإعطاء الامتيازات للتجار. وكان مشايخ أية ناحية متعهدين بتوريد الغلال والحبوب والسمن والزيوت والعسل والزبد، لشون الحكومة لتصديرها أو إمداد القاهرة والإسكندرية بها، أو توريدها للجيش المصري. وكانت الدولة تختم الأقمشة حتي لا يقوم آخرون بنسجها سراً، بينما يجوب البصاصون الأسواق للتفتيش وضبط المخالفين.

الصناعات الكبرى

حتى بداية القرن التاسع عشر عندما وصل محمد علي إلى مصر، كانت الصناعات الموجودة في البلد كلها صناعات صغيرة تعتمد على الإنتاج اليدوي. ولم تكن مصر- ولا البلدان الشرقية الأخرى، قد دخلت بعد عصر الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا، والتي صارت تعتمد على استخدام الآلات التي تعمل بقوة البخار. ولما كان محمد علي يرغب في تحويل مصر إلى بلد حديث يتبع نظام الإنتاج الأوروبي الذي يتيح الفرصة للحصول على كميات كبيرة من السلع مما يساعد على البيع والتجارة، فقد اهتم بالصناعات بكل أشكالها وبخاصة الحربية منها، التى تطورت تطوراً كبيراً فى عهده. فقام الباشا بإنشاء العديد من المصانع التي تعتمد على الآلات المستوردة. وكان أول مصنع حكومي بمصر هو مصنع النسيج في الخرنفش الذي بدأ عمله سنة

١٨١٦م، ثم توالت المصانع بعد ذلك سواء الحربية أم غيرها. في البداية استخدم الوالي الخبراء والصناع المهرة الذين جلبهم من الدول الأوروبية، حتى يتم تدريب كوادر مصرية من رؤساء وعمال وصناع وفنيين ليحلوا محل الأجانب بالتدريج. وأقام محمد علي كذلك مصانع للنسيج ومعاصر الزيوت ومصانع الحصير.

أنشأ محمد علي مصنعاً للغزل والنسيج بالخرنفش سنة ١٨١٦م يتولى إنتاج القماش القطيفة والساتان الخفيف، وأحضر له خبراء متخصصين من مدينة فلورنس الإيطالية. ولم يمض وقت طويل حتى حلت صناعة الأقمشة القطنية مكان الحريرية في الخرنفش. كما أقامت حكومة محمد علي مصنعاً آخر في بولاق (فابريقة مالطة) لغزل ونسج القطن بمختلف أنواعه، عمل به عدد كبير من المالطيين الذين كانت لهم خبرة بهذه الصناعة، وتضمن هذا المصنع ورشاً لأعمال النجارة والخراطة وإصلاح الآلات. وبالقرب من فابريقة مالطة تم إنشاء مصنعين آخرين لغزل القطن، كما جرى بناء عدد من ورش الحدادة لبناء السفن وصنع مراسي المراكب. ومع اتساع المشروع وزيادة إنتاج مصانع بولاق، أقيمت المبيضة على شاطئ النيل بين بولاق وشبرا، التي تولت تبييض الأقمشة وطبعها. ومع مرور الوقت تزايدت مصانع الغزل والنسيج وكذلك مصانع الصوف والحرير والكتان وحتى الطرابيش والحبال، بنيت في مناطق مختلفة من العاصمة والوجهين البحري والقبلي. ولم تكن صناعة الغزل والنسيج هي الصناعة الوحيدة التي نالت اهتمام محمد علي باشا، فقد أنشأ الوالي مسبكاً للحديد في بولاق ومصنعاً لإنتاج ألواح النحاس، وهي المعادن التي كانت تستخدم خاصة في بناء السفن، كما أقام مصنعاً للسكر في الريرمون بمركز ملوي وعدة مصانع للنيلة والصابون في مناطق مختلفة من البلاد.

واهتم محمد علي بتعمير المدن المصرية سواء بإنشاء المباني الحكومية والمصانع، أو في بناء القصور والسرايات. وتميزت العمارة في تلك الفترة باستخدام طرز جديدة

أوروبية، كما أصبحت هناك لائحة لتنظيم أعمال البناء، حيث فتحت الحارات والدروب وسهل المرور بها، وصار الناس يتبعون فى مبانيهم الطرز المعمارية الحديثة.

أدت كل هذه النشاطات الإنتاجية في الزراعة والصناعة إلى زيادة الحركة التجارية بين مصر والدول الأجنبية، وبخاصة فيما يتعلق ببيع القطن ومنسوجاته. وتطلبت هذه الزيادة في التعامل التجاري الاهتمام بوسائل المواصلات البرية والبحرية. ولما كان لدى مصر أسطول كبير يعمل في البحرين الأبيض والأحمر، فقد ساهم هذا الأسطول مساهمة فعالة في خدمة التجارة الخارجية. وفي نفس الوقت قام محمد علي بربط القاهرة بالأقليم، خصوصاً ميناء الإسكندرية، حتى يسهل حركة البضائع من مصدرها إلى الأسواق وموانئ التصدير.

النظام السياسي لحكم محمد علي

في بداية حياته السياسية تم تعيين محمد علي والياً على الإقليم المصري من قبل السلطان العثماني في الآستانة، عندما لم يكن هناك كياناً لمصر كدولة مستقلة، حيث كانت تعتبر جزءاً من ممتلكات آل عثمان. وفي هذه الفترة كان محمد علي يحكم البلاد مشاركة مع البكوات المماليك الذين كانت لهم السيطرة السياسية والاقتصادية على الأقاليم، إلى جانب ممثلين عن السلطان العثماني في القاهرة والإسكندرية. وفي هذه الأثناء كان محمد علي يدير شؤون البلاد لحساب السلطان العثماني، مع التزامه بجمع الضرائب وإرسال المبلغ الذي تحدده الآستانة إلى خزانة الدولة العثمانية. إلا أن محمد علي في تلك الفترة كان يتقرب من الزعماء المصريين ويعتمد على مشورتهم في بعض تصرفاته، حرصاً منه على تدعيم مركزه شعبياً في مصر ورغبة منه في اتخاذ ممثلي الأهالي كمركز قوة يستخدمه في مواجهة السلطان، الذي لم يقبل بتنصيبه الولاية إلا تحت ضغط هؤلاء الزعماء.

وبعد مرور حوالي ست سنوات على ولايته، عندما تمكن محمد علي من التخلص من طبقة المماليك بأكملها سنة ١٨١١م، صار الباشا هو الحاكم الأوحد لكل الأرض المصرية – بما في ذلك أراضي الأوقاف – يحكمها من عاصمته في القاهرة. وكانت الخطوة الثانية لمحمد علي هو تخلصه من سيطرة الآستانة، وانتزاع مصر خارج كيان الدولة العثمانية لتصبح كياناً سياسياً مستقلاً – وإن كان ببعض القيود – وأصبح محمد علي هو الحاكم الأوحد لمصر. ورغم أن محمد علي قد تأثر إلى حد كبير بأفكار ومبادئ الثورة الفرنسية من حيث استقلال القوميات والتحديث في العلم والاقتصاد، فهو لم يتأثر بها كثيراً فيما يتعلق بديموقراطية الحكم والمساواة بين

المواطنين. فمن الناحية القومية صار المصريون شعباً وأمة، بعد أن كانوا سكاناً وأهالي أو رعايا تابعين لإقليم مملوك للعثمانيين، كما ساوى الوالي بين المواطنين المصريين أمام القانون. ومع هذا فهو قد احتفظ لنفسه وعائلته بملكية ٨، ١٨٪ الأرض الزراعية ولحكومته باحتكار الملكية الصناعية والتجارية. فلم يكن محمد علي مواطناً مصرياً ثار ضد العثمانيين الغزاة من أجل الحصول الحرية والمساواة، وإنما كان تاجراً مقاتلاً جاء من ألبانيا لبناء ملكاً يستقل به عن كل المنافسين، وعمل جاهداً من أجل تطويره ورفع شأنه. ومع هذا فقد كان محمد علي هو أول من أشرك ممثلي الشعب المصري في اتخاذ القرارات السياسية الهامة بعد نابليون بونابارت، حتى وإن كان ذلك استشارياً في البداية. فقد تطورت هذه البداية الديموقراطية البسيطة في عهد خلفاء محمد علي - وبفضل نشر العلم والمعرفة الأوروبية بين المصريين - لتصبح دستوراً وبرلماناً منتخباً وأحزاباً تمثل مصالح فئات الشعب المصري المختلفة.

وفي مجال إدارة البلاد وتنظيم دواوين الدولة، قام محمد علي بإجراء تغييرات جوهرية على النظام الذي كان متبعاً أيام السيطرة التركية، وبدأ الخطوة الأولى لتكوين نظام حكومي لم تعرفه مصر من قبل. فقد ألف الباشا الديوان العالي ليكون بمثابة مجلساً للحكومة - والذي عرف بالديوان الخديوي - يجتمع في القلعة ويقدم المشورة للوالي بخصوص المشروعات والإصلاحات التي يريد تنفيذها. وحصل رئيس هذا الديوان على لقب كتخدا، وهو بمثابة رئيس مجلس الوزراء الآن. كما كون الباشا عدداً من مجالس الموظفين التي شكلت لإدارة الأعمال العامة، وقسم الجهاز الإداري إلى دواوين صارت تشبه الوزارات في الحكومات الأوروبية. فتكون ديوان الجهادية الذي تخصص في أمور الجيش، وديوان البحرية الذي اختص بالأمور المتعلقة بالأسطول البحري، وديوان التجارة الخارجية وديوان المدارس الذي يشرف على التعليم وديوان الأبنية وديوان الأشغال العامة.

وأصدر محمد علي قانوناً أساسياً – السياست نامة – في ١٨٣٧م، لتنظيم عمل الدواوين الحكومية التي حصرها في سبعة دواوين، وتحديد اختصاص كل منها. ثم كون الوالي المجلس الأعلى سنة ١٨٣٨م، من نظار الدواوين ورؤساء المصالح الحكومية ينضم إليهم اثنان من رجال الأزهر واثنان من التجار واثنان من رجال الحسابات واثنان من الأعيان عن كل مديرية ينتخبهما المواطنين. ثم استكمل الباشا تنظيم الحكومة قبل نهاية حكمه بعام واحد في يناير ١٨٤٧م، عندما شكل ثلاثة مجالس جديدة: المجلس المخصوص الذي ينظر في الشؤون الكبرى للحكومة ويقوم بسن القوانين وإصدار التعليمات لجميع المصالح، والمجلس العمومي الذي ينظر في الشؤون العمومية للحكومة، ومجلس عمومي آخر خاص بمدينة الإسكندرية.

وكون محمد علي باشا نظاماً للحكم في الأقاليم يختص بأعمال الإدارة المحلية ويعتمد في عمله على تعليمات تصدر إليه من العاصمة في القاهرة، بهدف القضاء على الفوضى الإدارية التي كانت سائدة في عصر المماليك. كانت مصر في ظل الدولة العثمانية مقسمة إلى ستة عشر إقليماً، فغير محمد علي هذا التقسيم وجعله سبع مديريات وعين على رأس كل منها مديراً. فقسم الوجه البحري إلى أربع مديريات تشمل الأولى منها البحيرة والقليوبية والجيزة، أما الثانية فشملت المنوفية والغربية، والثالثة شملت الدقهلية، والرابعة شملت الشرقية. وفي الجنوب دخلت أقاليم مصر الوسطى من جنوب الجيزة إلى جنوب المنيا في مديرية واحدة، ثم تلاها مديرية نصف أول وجه قبلي التي شملت المناطق من جنوب المنيا وحتى شمال قنا، ومديرية نصف ثاني وجه قبلي التي تضمنت إسنا وقنا.

كما نظم الوالي المدن المصرية الرئيسية في أربع محافظات، هي القاهرة والإسكندرية والسويس ودمياط. وقسم المديريات إلى عدة مراكز، والمراكز إلى مجموعة من الأخطاط، والأخطاط إلى قرى. وعين الباشا محافظاً لكل محافظة يتولى

جباية الضرائب وحفظ النظام والأمن العام وتسيير الأمور في محافظته بما في ذلك من تعيين الموظفين العموميين. كما اختار محمد علي سلسلة من المسؤولين المحليين الذين يتولون تنفيذ القرارات الحكومية في مواقعهم، فعين مديراً لكل مديرية، ومأموراً لكل مركز، وناظراً لكل خط وعمدة لكل قرية.

وفي خطوة جريئة لم تكن معتادة في أقاليم الدولة العثمانية من قبل، قرر محمد علي تكوين مجلس المشورة انعقد للمرة الأولى في ٢ سبتمبر ١٨٢٩م في قصر إبراهيم باشا. وتكون هذا المجلس من ١٥٦ عضواً يتم اختيارهم من بين كبار موظفي الحكومة وعلماء الدين والأعيان، يمثلون مختلف طبقات الشعب المصري وطوائفه، سواء في القاهرة أو في الأقاليم. ويجري انعقاد مجلس المشورة مرة واحدة كل سنة ويجوز له أن يستمر في انعقاده لعدة جلسات، ويبدي الرأي في مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية. ورغم أن دور هذا المجلس كان استشارياً فقط، فقد كان بمثابة نواة للنظام النيابي الذي تطور بعد ذلك في مصر في عهد سلالته.

عزل محمد علي ووفاته

حكم محمد علي مصر مدة ٢٣ سنة من يوليو ١٨٠٥م وحتى سبتمبر سنة ١٨٤٨م، ثم خلفه ابنه إبراهيم باشا في أثناء حياته بعد أن عزلته عائلته عن الولاية بسبب ما ادعته من إصابته بالخرف لكبر سنه. لكن إبراهيم باشا نفسه مات بعد بضعة أشهر من توليه الحكم في ١٠ نوفمبر من نفس العام، فعاد محمد علي إلى الولاية مرة أخرى واستمر لفترة وجيزة حتى توفي بالإسكندرية في أغسطس ١٨٤٩م وهو في التاسعة والسبعين من عمره. وتم دفن محمد علي باشا في مسجده الذي بناه داخل القلعة في القاهرة، وخلفه حفيده عباس حلمي الأول ابن أحمد طوسون باشا.

تزوج محمد علي وهو في قولة قبل مجيئه إلى مصر من أمينة هانم (وكانت امرأة جميلة) وهي بنت علي باشا الشهير بمصرلي، ورزق منها بخمسة أولاد ثلاثة أنجال وبنتين وهم: الأمير إبراهيم باشا، والأمير أحمد طوسون باشا، والأمير إسماعيل كامل باشا، والأميرة توحيدة هانم، والأميرة نازلي هانم. وهناك رواية تقول إن إبراهيم باشا لم يكن ابناً لمحمد علي، بل كان ابناً لزوجته من زوجها الأول، لكنه في رسالة إلى السلطان قال محمد على إن الله أعطاني ثلاثة أولاد. كما كان له عدد من المحظيات أنجب منهن حوالي ٣٠ طفلاً مات الكثيرون منهم وهم صغار.

تتضمن الرسائل التي تركها محمد علي خطابات منه إلى أبنائه، ويتبين منها أن الباشا كان يعمل على تربية أبنائه تربية طيبة وينصحهم دائماً باتباع السلوك السليم، كما يهددهم وينذرهم، إلا أنه لم يعاقب أياً ممن خالفه منهم. كان محمد علي يعتبر أن العار هو في سوء السلوك مع الناس والوحشية والظلم والعجرفة والكسل. وكان

الوالي معروفاً بأنه شديد التهذيب في تعامله مع الناس، إلا إذا غضب. كما طلب من أبنائه معاملة أتباعهم بطريقة وقورة. ورغم أنه كان أمياً لم يتعلم في المدراس، فقد صمم على تعليمهم حتى يتمكنوا من المحافظة على ما حصلوا عليه وتحسينه وأرسل بعضهم للتعلم في باريس التي اعتبرها مدينة النور.

استمرت سلالة محمد علي في حكم مصر وراثياً بعد وفاته، فخلفه عباس حلمي الأول ثم محمد سعيد باشا وإسماعيل باشا الذي أصبح الخديو إسماعيل، ثم الخديو توفيق الذي نشبت في عهده ثورة عرابي باشا سنة ١٨٨١م ثم احتلت بريطانيا مصر فى العام التالي. وخلفه الخديو عباس حلمي الثاني والسلطان حسين كامل ثم السلطان فؤاد الذي أصبح الملك فؤاد الأول الذي قامت فى عهده ثورة ١٩١٩م الشعبية بقيادة سعد زغلول، واضطر الإنجليز إلى رفع حمايتهم عن مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، الذى اعترفت فيه إنجلترا بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة. وفى الشهر التالي أصدر السلطان فؤاد أمراً يعلن نفسه فيه ملكاً على مصر وبعد ذلك أصدر أول دستور مصري، فى إبريل من نفس السنة تم افتتاح البرلمان الجديد فى إبريل ١٩٢٤م، وتألفت فى عهده أول وزارة شعبية برئاسة سعد زغلول باشا. وفي النهاية جاء الملك فاروق الذي أجبره الجيش على التنازل عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد الثانى فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢م، إلى أن تم إعلان مصر جمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣م. وكان الطفل أحمد فؤاد الثانى هو آخر سلالة محمد علي باشا في حكم مصر. وهكذا انتهى حكم محمد علي وأسرته لمصر بعد حكم دام حوالي ١٤٨ عاماً، من ١٨٠٥م وحتى ١٨٥٣م.


ملحق الصور



XIR197220
Credit: Mehemet Ali (1769-1849), 1840 (oil on canvas) by Couder, Louis Charles Auguste (1790-1873)
Chateau de Versailles, France/ Giraudon/ The Bridgeman Art Library
Nationality / copyright status: French / out of copyright

محمد على

قلعة صلاح الدين

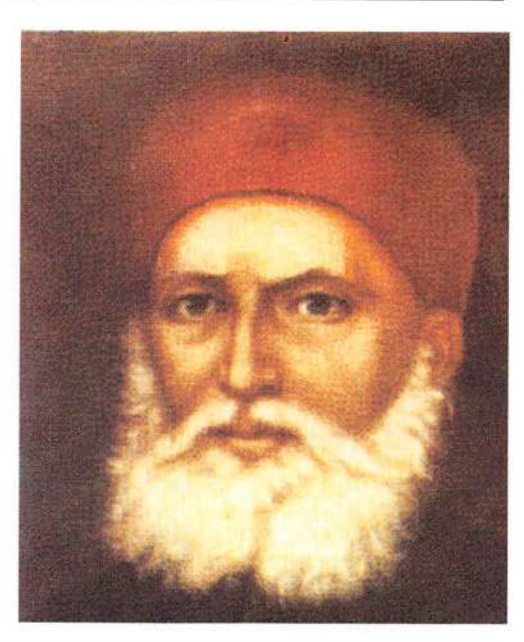


TBM377372
Credit: Egypt - Cairo from Mokattam Hills (lantern slide) by American Photographer, (19th century)
Brooklyn Museum of Art, New York, USA/ The Bridgeman Art Library
Nationality / copyright status: American / out of copyright



منظر القلعة من جبل المقطم

TBM101200
Credit: The Citadel, Cairo, seen from the Mokattam looking south east, c.1886-96 (gouache on paperboard) by Tissot, James Jacques Joseph (1836-1902)
Brooklyn Museum of Art, New York, USA/ The Bridgeman Art Library
Nationality / copyright status: French / out of copyright
PLEASE NOTE: The Bridgeman Art Library works with the owner of this image to clear permission. If you wish to reproduce this image, please inform us so we can clear permission for you.



إبراهيم باشا



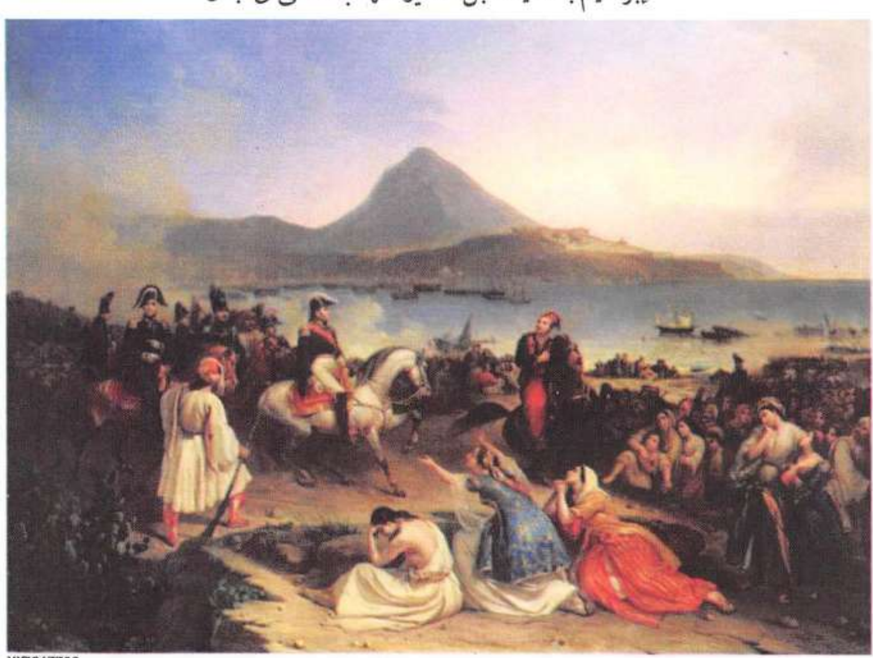
IMJ371230
Credit: Ibrahim Pasha's Bath at Tiberias Hot Springs, 1850s (vintage silver print) by Diness, Mendel John (1827-1900)
Israel Museum, Jerusalem, Israel/ Bequest of Suzanne and Henri Chayett, France/ The Bridgeman Art Library
Nationality / copyright status: American / out of copyright

حمام إبراهيم باشا فى طبرية بشمال فلسطين



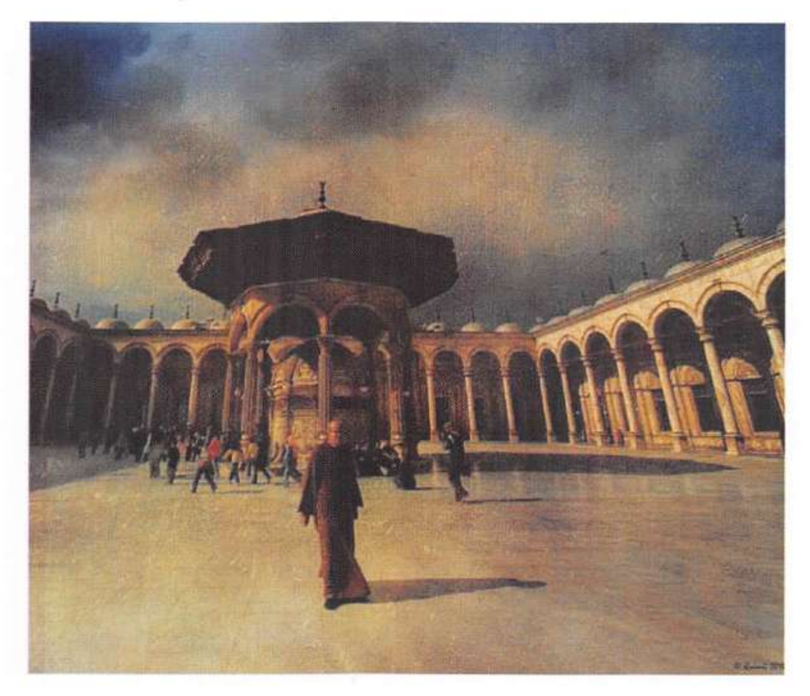
FAS47024
Credit: Emir Bechir Shihab II, Ruler of the Lebanon, Rendering Homage to Ibrahim Pasha, before St Jean d'Acre in 1831 (oil on canvas) by Opitz, Georg Emanuel (1775-1841)
Private Collection/ Photo © The Fine Art Society, London, UK/ The Bridgeman Art Library
Nationality / copyright status: German / out of copyright

إبراهيم باشا يستقبل الأمير شهاب الثانى فى لبنان



XIR247708
Credit: Meeting Between General Nicolas Joseph Maison (1771-1840) and Ibrahim Pasha (1789-1848) at Navarino, September 1828, 1838 (oil on canvas) by Langlois, Jean Charles (1789-1870)
Chateau de Versailles, France/ Giraudon/ The Bridgeman Art Library
Nationality / copyright status: French / out of copyright

إبراهيم باشا يلتقى مع الجنرال نيكولاس جوزيف ميسون



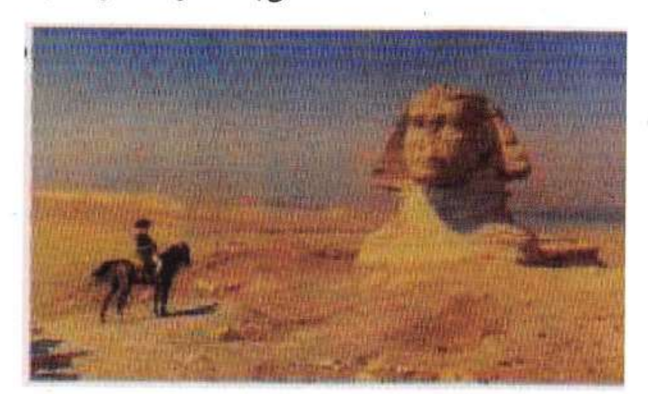
صحن مسجد محمد على باشا



منظر فى داخل قصر محمد على باشا فى القاهرة



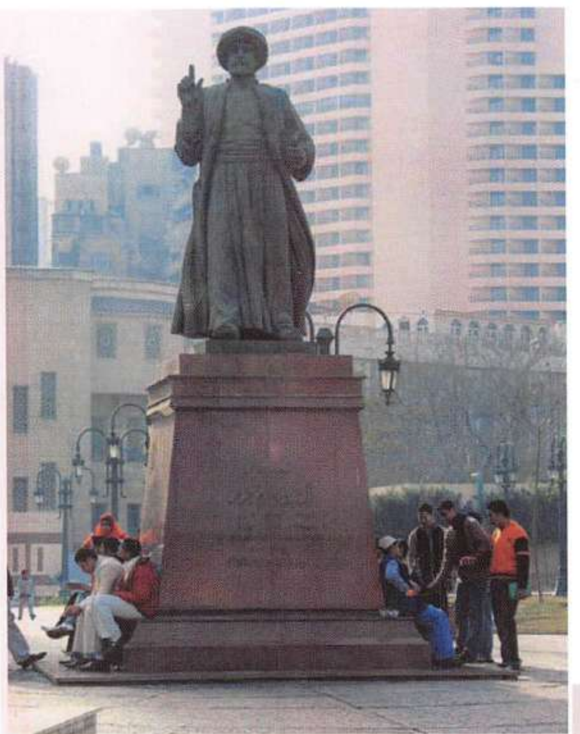
نابليون بونابارت



نابليون أمام أبو الهول



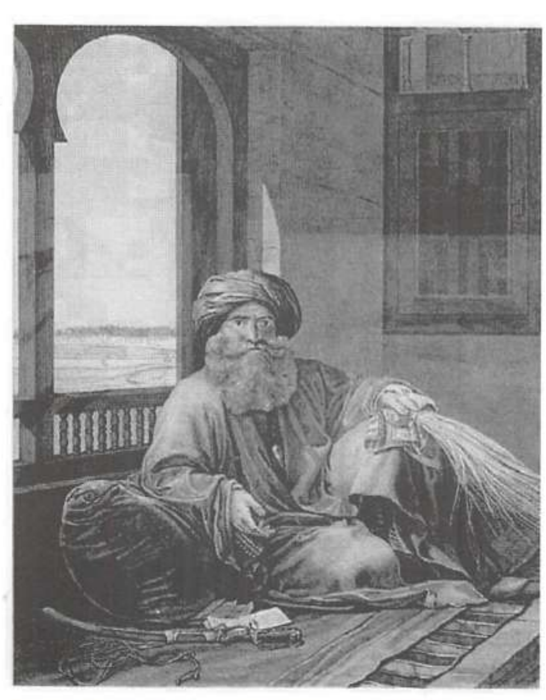
سليمان باشا الفرنساوى
المسئول عن تدريب جيش
محمد على



تمثال عمر مكرم



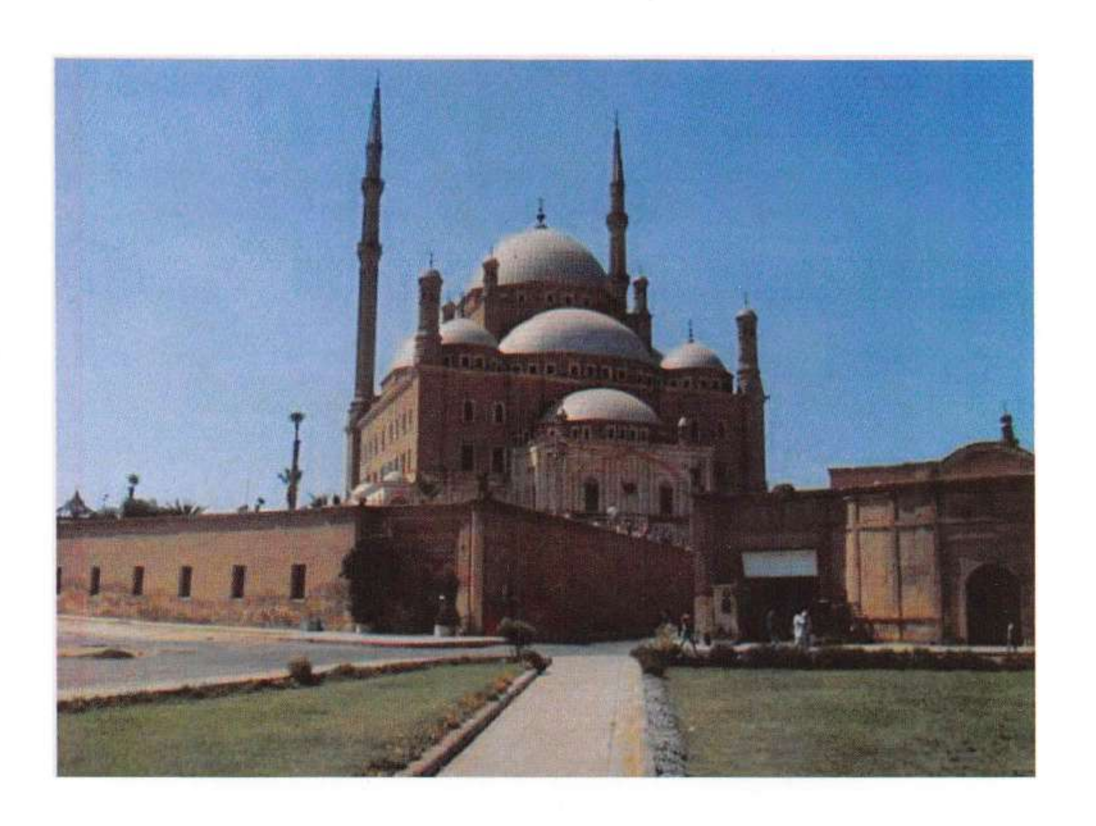
أحد المماليك فى مصر



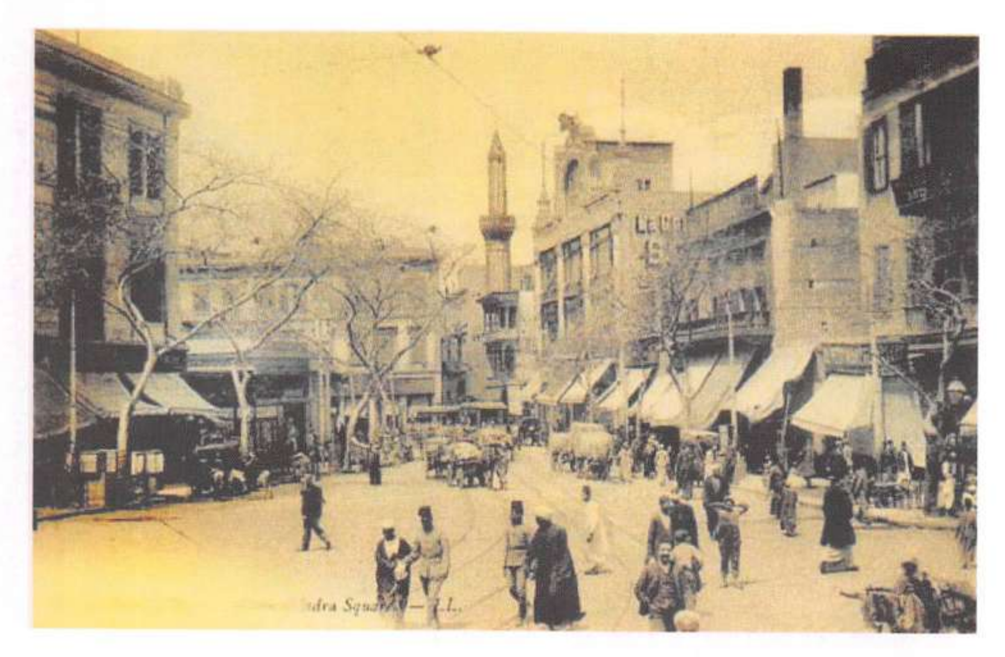
مراد بك – أحد زعماء المماليك



محمد على باشا فى مجلسه بالقلعة



قلعة صلاح الدين



ميدان العتبة كما كان أيام محمد على باشا



السلطان العثمانى سليم الأول الذى سيطر على مصر

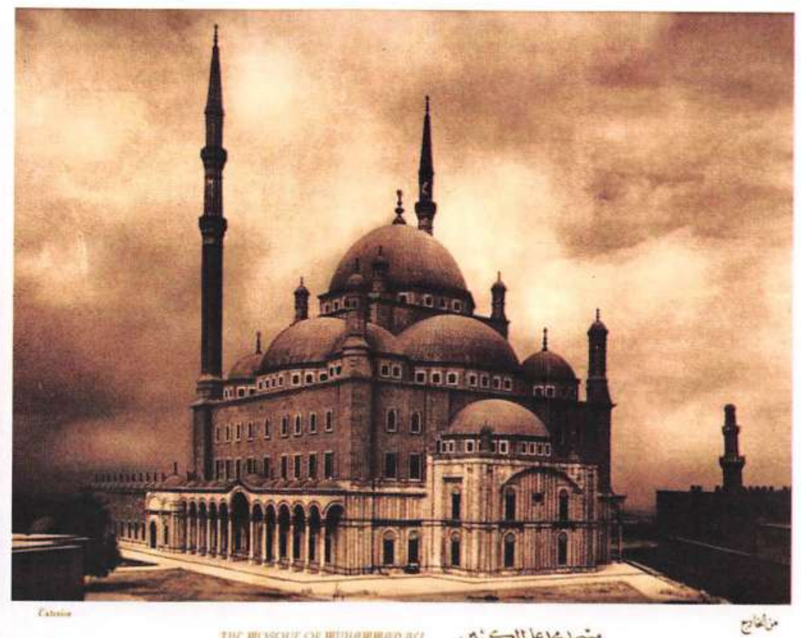
رفاعة رافع الطهطاوى



عمر مكرم



الشيخ البكرى



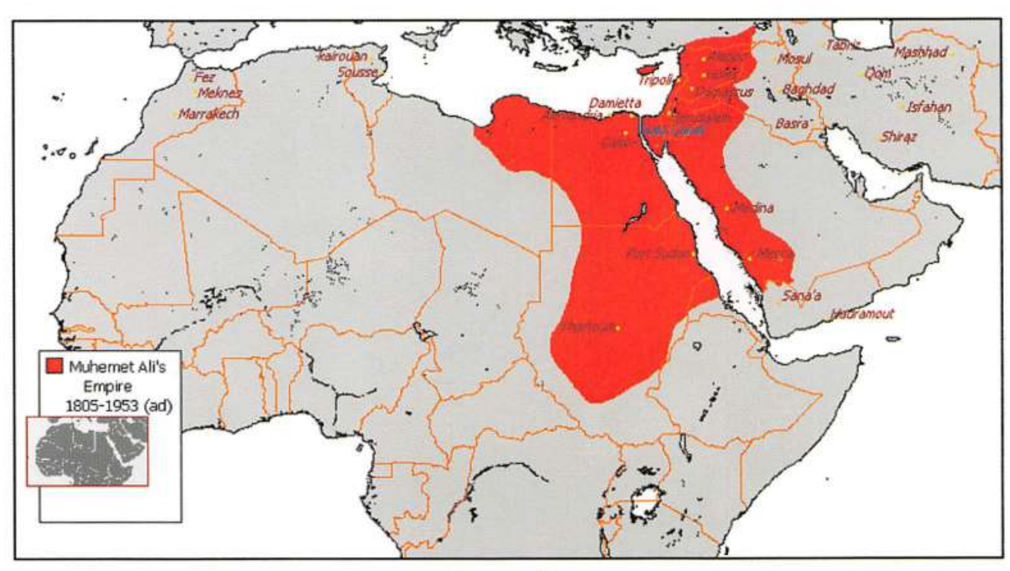
مسجد محمد على الكبير (بالقلعة)



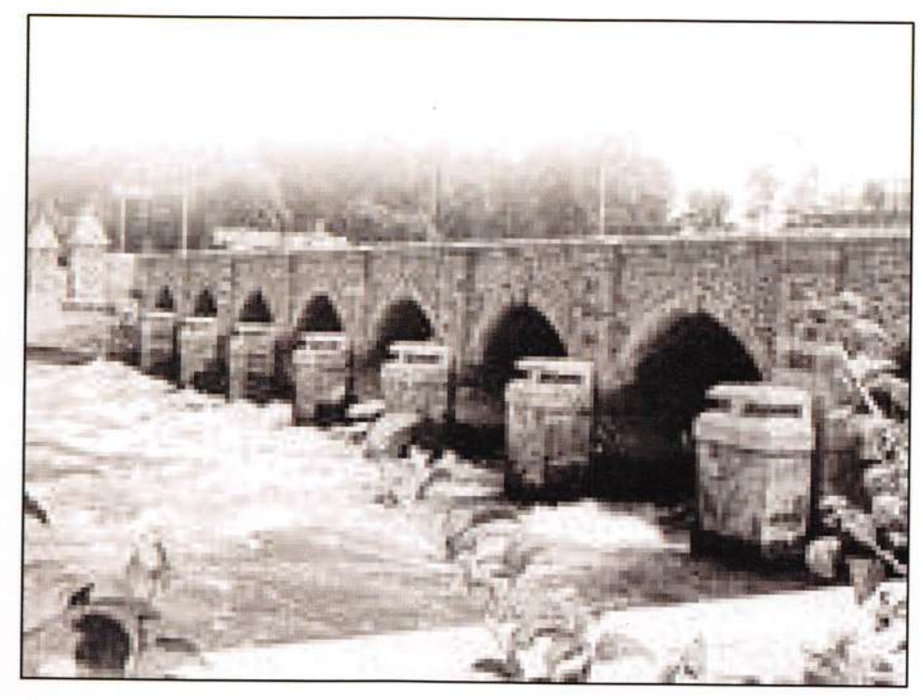
محمد على باشا



مسجد محمد علي باشا



خريطة محمد على



القناطر الخيرية



مجلس العمل عصر محمد على



محمد على باشا



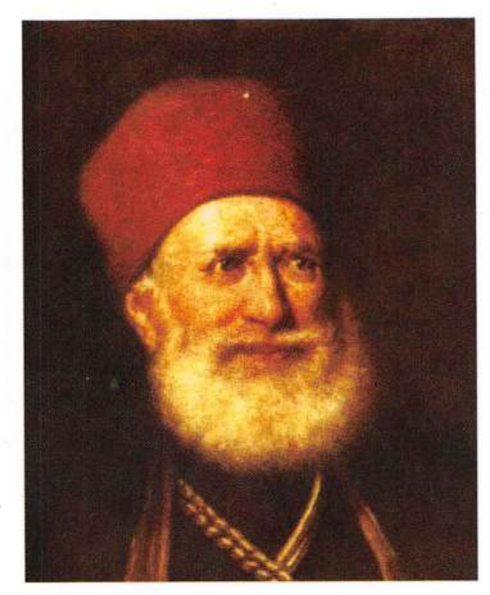
لوحات مستشرقين (محمد علي باشا يستعرض الدواوين المختلفة



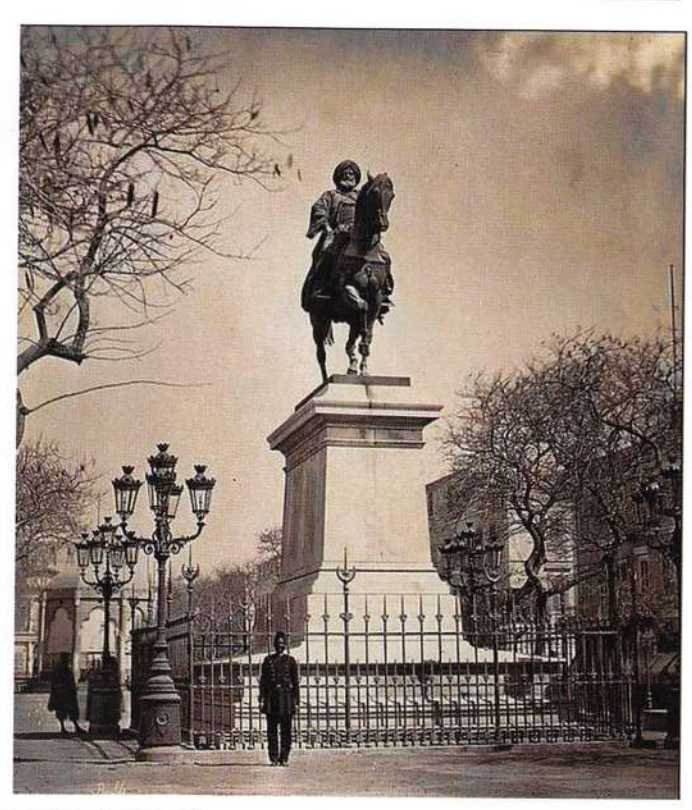
محمد على باشا　　　محمد على باشا



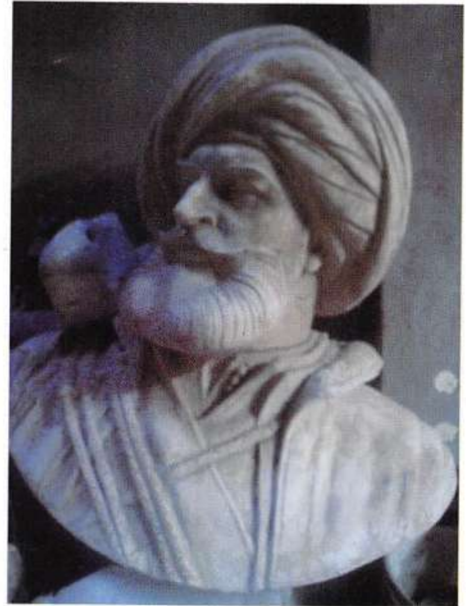
محمد على باشا



محمد على



تمثال محمد على بميدان المنشية



تمثال محمد على باشا



تمثال محمد على باشا



محمد على



محمد على



محمد على




Méhémet-Ali, vice-roi d'Égypte.

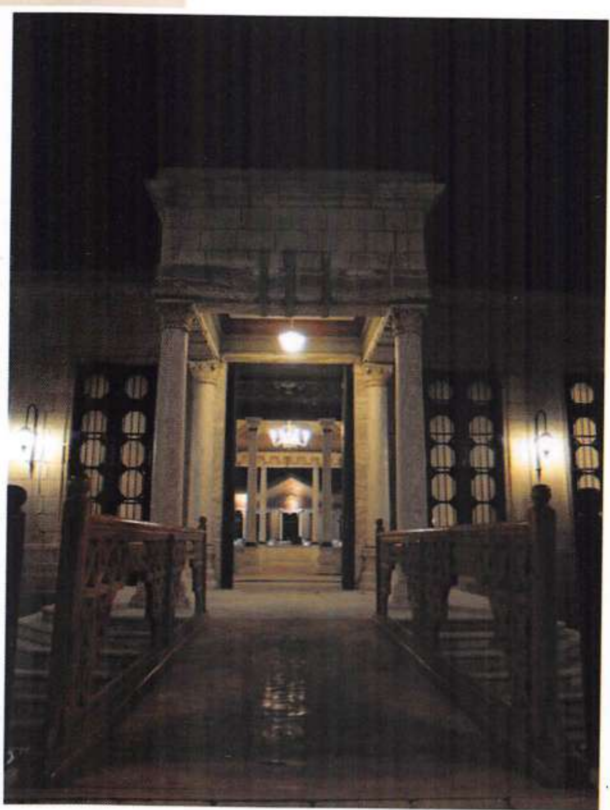



محمد علي باشا 1805–1848 م

صور متفرقة لمحمد على باشا



محمد على باشا



روعة العمارة فى قصر محمد على

روعة العمارة فى قصر محمد على





تكية محمد على باشا



مقصورة مدفن محمد على باشا





محمد على باشا



الخديوى عباس حلمى الثاني ١٨٩٩



الاميرة اقبال هانم

الزوجة الاولى للخديوى عباس حلمى الثانى


الخديوى عباس حلمى الثانى ١٩٠٩


الخديوى عباس حلمى سنة ١٩٣١


إسماعيل باشا



السلطان حسين كامل



السلطانة ملك زوجة السلطان حسين كامل



سعيد باشا



الخديوى توفيق



فؤاد الأول



الملكة نازلى



الاميرة فايزة شقيقة الملك فاروق الاول



الاميرة فوزية شقيقة الملك فاروق الاول



الأميرة فتحية



الأميرة فايقة

الملك فاروق





الملكة نازلى والاميرات فائقة وفتحية سنة ١٩٤٩



الملكة فريدة



الملكة ناريمـان



الملكة نازلى والملك فاروق الاول والاميرات فى مرحلة الطفولة

المـراجـع

- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، الجزء الأول، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٧م.
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، الجزء الثالث، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨م.
- مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ١٩٩٨م.
- عصر محمد علي، عبد الرحمن الرافعي، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
- رفاعة رافع الطهطاوي، جمال الدين الشيال، دار المعارف، ١٩٧٠م.

- The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad Ali. Dodwell، Henry New York: AMS Press، 1977.
- The Social Origins of Egyptian Expansionism during the Muhammad Ali Period. Lawson، Fred H.، New York: Columbia University Press، 1992.
- Egypt in the Reign of Muhammad Ali، Sayyid-Marsot، Afaf Lutfi al-، Cambridge، U.K.، and New York: Cambridge University Press، 1986.

المحتويات

الموضـــــوع | الصفحة